وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945- قالمة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود و مؤسسات مالية

أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1986-2010)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مؤسسات مالية

إعداد الطالبة:

- بوبقيرة هاجر

إشراف الأستاذة:

مرابطي ياسمينة

السنة الجامعية 2011-2012

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

قبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي رزقني من هذا العلم ما لم أكن أعلم، وأعطاني من القوة والمقدرة ما أحتاجه للوصول إلى هذا المستوى، فما كنت فيه من صواب فهو من محض فضله سبحانه وتعالى، فله الحمد والشكر.

وعرفانا مني بالجميل:

أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذة المحترمة "**مرابطي ياسمينة**" مؤطرتي، التي لم تبخل عليا بمساعدتها وكانت لي نعم المرشد وتحملت عبء توجيهي لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أشكر جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

ولا أنسى من شكري كل من نورة، وهيبة، عجيبة، شميسة، فهيمة، شافية و رجاء و خاصة أحلام

و كل من شجعني ورفع من معنوياتي وساعدني على إتمام هذا العمل المتواضع.

هاجر

فهرس المحتويات

الفهـــــــرس

المقدمة العامة [أ - ث]

أهمية البحث.....أ

إشكالية البحث.....د

فرضيات البحث.....

أسباب اختيار الموضوع.....

منهجية البحث.....

تقسيم البحث.....

صعوبات البحث.....

الفصل الأول:التنمية الاقتصادية والنفط

تمهيـــد.....

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية .....

المطلب الأول : مفهوم و أهداف التنمية الاقتصادية. .....

الفرع الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية .....

الفرع الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية .....

المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية.....

الفرع الأول : نظريات المراحل الخطية.....7

الفرع الثاني : نماذج التغيير الهيكلي.....8

الفرع الثالث : نظرية التبعية الدولية 8

الفرع الرابع : نظريات التنمية الحديثة.....9

المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية.....10

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية.....10

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية.....13

المبحث الثالث: النمو والتنمية الاقتصادية.....17

المطلب الأول: مفهوم و نظريات النمو الاقتصادي.....17

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....17

الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.....19

المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية. 22

المطلب الثالث: مستلزمات و عقبات التنمية الاقتصادية.....23

الفرع الأول: مستلزمات التنمية الاقتصادية.....23

الفرع الثاني:عقبات التنمية الاقتصادية 25

المبحث الثالث :النفط. 28

المطلب الأول :نبذة عن البترول.....18

الفرع الأول:تاريخ البترول 18

الفرع الثاني: مفهوم البترول 29

الفرع الثالث: نظريات نشأة البترول.....30

الفرع الرابع: الدور الاستراتيجي للبترول. 31

المطلب الثاني : تسعير البترول 32

الفرع الأول : الكارتل 32

الفرع الثاني: منظمة الدول المصدرة للبترول..... 35

الفرع الثالث: منظمة الدول العربية المصدرة للنفط.....37

المطلب الثالث : أنواع أسعار البترول و العوامل المؤثرة فيها.....3

الفرع الأول : أنواع أسعار البترول.....38

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار البترول.....40

الخلاصـــــة: 42

الفصل الثاني: مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيـــــد.....44

المبحث الأول : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط .....

المطلب الأول : المخطط الثلاثي 1967-1969.....

المطلب الثاني : المخطط الرباعي الأول و الثاني.....

الفرع الأول : المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973.....

الفرع الثاني : المخطط الرباعي الثاني 1973 – 1977.....

المطلب الثالث : المخطط الخماسي الأول و الثاني.....

الفرع الأول : المخطط الخماسي الأول 1980– 1984.....2

الفرع الثاني: المخطط الخماسي الثاني 1985– 1989.....54

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري أثناء و بعد الإصلاحات.....57

المطلب الأول: مرحلة الإصلاحات.....57

الفرع الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي.....57

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي.....61

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الإصلاحات.....64

الفرع الأول: الشراكة الاورو – جزائرية.....54

الفرع الثاني : مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....56

المطلب الثالث : البرامج التنموية 2001 – 2014.....67

الفرع الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.....67

الفرع الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009.....69

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 70

المبحث الثالث: أداء قطاع المحروقات في الجزائر.....72

المطلب الأول: تطور إنتاج المحروقات في الجزائر.....72

الفرع الأول: إنتاج النفط الخام.....72

الفرع الثاني:إنتاج المكثفات.....73

الفرع الثالث: إنتاج سوائل الغاز الطبيعي.....74

المطلب الثاني: تطور نشاط التصدير.....76

الفرع الأول:تطور نشاط تصدير النفط الخام.....77

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات الخام و المكثفات في الجزائر.....79

الفرع الثالث: تطور نشاط تصدير المشتقات النفطية.....80

المطلب الثالث:تطور عائدات النفط.....82

الفرع الأول:تطور العائدات النفطية الجزائرية.....83

الفرع الثاني:تطور عائدات باقي المحروقات.....83

الفرع الثالث:صندوق ضبط الموارد.....84

الخلاصـــــة: 89

الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية

تمهيد.....91

المبحث الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.....92

المطلب الأول: المصادر الذاتية.....92

الفرع الأول: حصيلة الصادرات.....92

الفرع الثاني: الادخار الحكومي في الجزائر.....96

الفرع الثالث: الادخار العائلي في الجزائر.....97

الفرع الرابع:فائض المشاريع العمومية. 99

الفرع الخامس: فائض القطاع الخاص. 101

المطلب الثاني: المصادر الخارجية.....102

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.....102

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي غير المباشر.....108

الفرع الثالث:الاقتراض. 110

الفرع الرابع: المساعدات الخارجية.....112

المبحث الثاني: انعكسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الداخلية.....115

المطلب الأول: انعكسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية.....115

الفرع الأول: اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.....116

الفرع الثاني: اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنـــة العامـــة.....119

المطلب الثاني :اثر تقلبات أسعار النفط على القطاعات الاقتصادية 123

الفرع الأول : اثر تقلبات أسعار النفط على القطاع الصناعي 123

الفرع الثاني : اثر تقلبات أسعار النفط على القطاع الزراعي 26

المطلب الثالث: اثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاجتماعية.....29

الفرع الاول: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.....

الفرع الثاني: البطالة.....

المبحث الثالث:انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الخارجية 136

المطلب الاول: اثر تقلبات أسعار النفط على ميـــزان المدفوعـــات.....136

المطلب الثاني : اثر تقلبات أسعار النفط على حجم احتياطي الصرف الأجنبي.....145

المطلب الثالث: اثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية وخدماتها.....148

الخلاصـــة 151

الخاتمة العامة.....153

قائمة المراجع 158

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استثمارات المخطط الثلاثي 1967- 1969	47
02	استثمارات المخطط الرباعي الأول 1970- 1973	49
03	استثمارات المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977 .	51
04	استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980- 1984	53
05	استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989	56
06	برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 .	68
07	تطور إنتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة1986-2005	73
08	تطور إنتاج المكثفات (1996-5005)	74
09	إنتاج السوائل الهيدروكربونية للفترة1995-2005	76
10	صادرات الجزائر من المحروقات سنة 2005	77
11	تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة(1970-1999)	78
12	تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة(2000-2005)	78
13	الوجهة الجغرافية النسبية لصادرات الخام الجزائرية	79
14	تطور صادرات المشتقات النفطية بالجزائر في الفترة(1972-2005)	81
15	هيكل المشتقات النفطية المصدرة في عام 2005	82
16	قيمة الصادرات البترولية في الجزائر للفترة (1996-2006).	83
17	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2000-2006)	87
18	أهمية قطاع المحروقات الميزان التجاري	94
19	أهمية قطاع المحروقات في فائض الميزان التجاري	95
20	تطور المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر (1991-2004)	96

21	تطور ادخار القطاع العائلي في الجزائر	98
22	نتيجة الاستغلال للقطاع العام خلال الفترة 1995-2003	100
23	نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص خلال الفترة 1998-2003	101
24	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر للفترة (1986-1994)	103
25	التوزيع القطاعي لاستثمارات الأجنبية المباشر	104
26	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(1995-2010)	105
27	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (1994-2000).	106
28	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي (1994-2010)	107
29	المساعدات المقدمة لتمويل التنمية في الجزائر خلال الفترة: 1978-1996	112
30	تخصيص البروتوكولات المالية المقدمة من المجموعة الاقتصادية إلى الجزائر.	113
31	المساعدات المقدمة ضمن برنامج ميدا1 لبعض الدول للفترة(1995 – 1999)	114
32	المساعدات المقدمة من خلال برنامج ميدا2 للدول المغاربية الثلاث خلال الفترة (2000-2006)	115
33	تطور معدلات النمو للفترة (1986 – 1998).	117
34	تطور معدلات النمو (1998- 2005)	118
35	نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي	119
36	تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (1990-2006)	120
37	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1988-1998).	121
38	وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 1999-2006	123
39	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(1986-1997)	130
40	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(1998-2008)	132
41	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1986-1998)	133
42	تطور معدلات البطالة خلال الفترة(1999-2009)	135

43	هيكل صادرات الجزائر الجزائر خلال الفترة(1986-2000)	137
44	تطور حجم الصادرات خلال الفترة(1986-1998)	138
45	تطور حجم الصادرات خلال الفترة(1999-2005)	139
46	تطور حجم الواردات خلال الفترة(1986-1998)	140
47	تطور حجم الواردات خلال الفترة (1999-2005)	141
48	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-1999.	143
49	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2005	144
50	احتياطي الصرف خلال الفترة (1986-1996)	145
51	تطورات احتياطي الصرف خلال الفترة(1997-2008)	146
52	هيكل احتياطي الصرف خلال الفترة 1995-2009	147
53	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2000)	149
54	تطور حجم المديونية للفترة (2001-2008)	150

المقدمة العامة

المقدمـــة العامـــــــــــة:

بعد الحرب العالمية الثانية و بانتشار موجة التحرر و استقلال الشعوب، خرجت الدول المستقلة حديثا وهي تعاني حالة من الفراغ و الضعف و التخلف في كافة المجالات الاقتصادي، الاجتماعية، السياسية و الثقافية ، و ما زاد حدة تخلفها هو اتساع الهوة التي كانت قائمة بينها و بين العالم المتقدم، لذلك فقد حاولت تلك الدول الخروج من هذه الحالة و التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة، فأصبحت بذلك قضية التخلف إحدى أهم القضايا التي تحوز على اهتمام الاقتصاديين و السياسيين و كذلك علماء الاجتماع، و هذا ما ساعد على ظهور مفهوم التنمية الاقتصادية ، وما يحمله من فرص للنهوض بالاقتصاد و تعزيز الاستقلال على مختلف الأصعدة ، و الرقي بالإنسان و تحسين مستوى معيشته و تطوير قدراته.

و قد لجأت الدول النامية إلى تبني برامج و خطط تنموية، إلا أن الفشل كان مصير الكثير منها و ذلك لعدم وجود استراتيجيات واضحة إضافة إلى غياب أبعاد مفهوم الزمن و الاستدامة و حقوق الأجيال القادمة، و هذا ما يتطلب الوقوف عند حدود معينة من التعامل مع الموارد الطبيعية و توظيفها.

- و يعتبر النفط أهم الموارد الطبيعية في الوقت الحاضر، حيث أن عوائده تمثل مصدر الأول في معم الدول المنتجة و التي أغلبها دول نامية، كما تقوم عليه الاقتصاديات المتقدمة، لذلك و بتتبع تاريخ النفط منذ اكتشافه نجده تاريخ صراع بين القوى الاستثمارية من أجل السيطرة على منابع الإنتاج و ضمان مصدر دائم لهذه المادة من جهة ، و بين القوى الاستثمارية و الدول المنتجة من أجل محافظة هذه الأخيرة على سيادتها على ثرواتها الطبيعية و ضمان حق شعوبها من عوائدها.

- و الجزائر كغيرها من الدول العربية النامية التي يعتمد اقتصادها بالدرجة الأولى على مورد ناضب ، من خلال عوائده كمصدر أول في تمويل خططها التنموية و النهوض بمختلف القطاعات ، حيث توقفت وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط و المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات عنيفة ، لذلك كانت دراستنا هذه و التي هي تحت عنوان:"**أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2010)** ".

أهميـــــة البحث:

تكمن أهمية البحث في:

- ❖ معرفة مختلف مصادر تمويل التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل التنمية الاقتصادية.
- ❖ تقييم مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال و خاصة الفترة (1986-2010) في ظل مصدر تمويل أحادي ، يتمثل في عوائد النفط.
- ❖ معرفة مدى الارتباط الموجود بين أسعار النفط و مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.
- ❖ التأثير الذي تحدثه تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إشكاليـــة البحث:

و بناء على ما سبق قمنا بالطرح الإشكالية التالية:

"ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر."

و لمزيد من التعمق، و قصد الإلمام أكثر بالموضوع قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ❖ ماهية التنمية الاقتصادية و النفط؟
- ❖ ما هو الدور الذي يلعبه النفط في العلاقات الدولية ؟
- ❖ ما هي أنواع أسعار النفط و ما العوامل المؤثرة فيها؟
- ❖ كيف هو أداء قطاع المحروقات في الجزائر؟
- ❖ كيف تؤثر أسعار النفط في الواقع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

و محاولة منا الإجابة على هاته الأسئلة الفرعية قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات التي تعتبر قاعدة الانطلاق في البحث، و تتمثل في :

- ❖ تعتبر ايرادات النفط المصدر المهم لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- أثرت أزمة 1986 على مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.
- الانخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى تراجع أداء الاقتصاد الوطني.
- أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى انتعاش و حسن أداء الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

ولقد حفزنا على اختيار هذا الموضوع مجموعة من الدوافع نوجزها فيما يلي:

- الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.
- تسليط الضوء على التأثير الذي تحدثه تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- الأهمية البالغة الموضوع، حيث تسعى الجزائر لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية يتم من خلالها حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية ، مع مراعاة كون النفط مورد ناضب و حق الأجيال القادمة فيه.
- الميل الشخصي للبحث والإطلاع في مثل هذه المواضيع وذلك نظرا لما لها من تأثير بالغ على حياة الفرد الجزائري البسيط.

منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي؛ و ذلك من خلال التطرق للعديد من الظواهر و المفاهيم، و كذلك المنهج التاريخي حيث قمنا بعرض مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، إضافة إلى المنهج التحليلي و ذلك من خلال تحليل و محاولة معرفة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تقسيم البحث:

لقد تضمن هذا البحث هذا البحث مقدمة عامة وخاتمة عامة وثلاث فصول؛ ينفرد كل منها بتمهيد وخلاصة، كانت على النحو التالي:

الفصل الأول: و جاء تحت عنوان "التنمية الاقتصادية و النفط" و يتمثل في الإطار النظري للتنمية الاقتصادية و النفط، الأهمية المتزايدة لهذين المفهومين قادتنا إلى محاولة الإلمام بجميع العناصر حيث اشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني كان بعنوان النمو و التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فكان الإطار النظري للنفط.

الفصل الثاني: جاء بعنوان"مسار التنمية في الجزائر"، و هو عبارة عن سرد و تتبع لعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر ، و مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، و قد قمنا بتقسيم هذا الفصل على ثلاث مباحث رئيسية ، تناولنا في المبحث الأول مرحلة المخططات التنموية ، و المبحث الثاني فتمحور حول مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وما بعدها، أما المبحث الثالث تضمن أداء قطاع المحروقات في الجزائر.

الفصل الثالث: جاء هذا الفصل بعنوان "انعكاسات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر" و يعتبر أهم الفصول لأنه يتضمن الإجابة عن إشكالية البحث، و ذلك من خلال التطرق للتطور التاريخي لمختلف المؤشرات الاقتصادية و اجتماعية و مدى التأثير الذي أحدثته فيها تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية .

صعوبات البحث:

- نقص في المراجع التي تتناول هذا الموضوع.
- تضارب في البيانات و الاحصاءات من مصدر لآخر، الأمر الذي يصعب الحكم على مدى صحتها و اعتمادها.
- ضيق الوقت.

الفصل الأول:

التنمية الاقتصادية و النفط

تمهيـــــد:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية و سياسية تحتل مكانة بارزة على المستوى الدولي ، حيث أصبحت دراسة التنمية الاقتصادية و مشاكلها تحتل الصدارة في الفكر الاقتصادي العالمي بعد أن كانت تحظى باهتمام ضئيل من قبل علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، و هذا ما أدى إلى ظهور العديد من الكتابات و التحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي و التنمية من جوانبها المختلفة.

كما ازداد اهتمام علماء الاقتصاد و الباحثين و المتخصصين بالدراسات المتعلقة بالموارد الاقتصادية و و يعتبر النفط أحد أهم هاته الموارد ، فالنفط هو مصدر الطاقة و الحركة و التصنيع، و هو يمثل مادة إستراتيجية لها تأثير بالغ في حياة الشعوب بصفة عامة و الدول البترولية بصفة خاصة ، حيث كثيرا ما تثار قضية الدور الذي يلعبه النفط في تحقيق التنمية في هذه الدول، خاصة و أن أغلبها هي دول نامية. و قد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول:** الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.
- ✓ **المبحث الثاني:** النمو و التنمية الاقتصادية.
- ✓ **المبحث الثالث:** النفط .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية .

لقد اختلفت وجهات نظر الكتاب في طرحهم و تحليلهم لموضوع التنمية ، فكل ينظر لها وفق فلسفته السياسية و خلفياته الفكرية ، و لقد تطور مفهوم التنمية و توسعت مضامينه.

المطلب الأول : مفهوم و أهداف التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية .

لقد اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية بين الاقتصاديين و الكتاب ، و لكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع ، سنحاول التطرق للعديد من هذه التعريفات :

"هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي ."[1]

"هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، و تحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج "[2] ووفقا لهذا التعريف فان التنمية تحوي العديد من العناصر أهمها :

1- **الشمولية** :فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي ، و إنما أيضا الثقافي و السياسي و الاجتماعي و الأخلاقي ، و من هذا المنطلق فان التنمية تتضمن التحديث و الذي يشير إلى إضعاف دور العادات و التقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات و زيادة دور المعرفة العلمية .

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن و هذا يوحي بان التنمية عملية طويلة الأجل .

3- حدوث تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة أي التخفيف من ظاهرة الفقر .

---

[1]: محمد عبد العزيز عجميه و آخرون ، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 77 .

[2]:عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص ص 18،17 .

"و التنمية بمفهومها العلمي تتحقق بفعل التبادلات الجذرية التي تحصل في المؤسسات و البنى الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية القائمة و لذلك تفرز علاقات إنتاجية جديدة على أنقاض العلاقات الإنتاجية القديمة إنها تغيير بنيوي في الوضع القائم."[1]

"هي العملية التي بمقتضاها ينتقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، و ذلك بتحسين و تنظيم و استغلال الموارد الإنتاجية و المادية و البشرية بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع و الخدمات بمعدلات أسرع من الزيادة السكانية ، و هذا الانتقال يقتضي إحداث تغيرات جذرية و جوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي ، و ذلك لتحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي و الفردي الحقيقي بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا المجتمع خلال فترة ممتدة من الزمن ."[2]

"هي العملية التي من خلالها تحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة و ذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد و استخدام المواد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. هذا التعريف مبسط و لكنه دقيق لعملية التنمية الاقتصادية ، رغم انه لا يعكس المشاكل الفنية و العملية التي تصاحب تنفيذ البرامج التنموية ، فعلى سبيل المثال فان رفع متوسط نصيب الفرد إجمالي الناتج القومي لا يعكس طريقة توزيع هذا الناتج على الأفراد و من ثم قد لا يعكس المستوى العام للرفاهية الاقتصادية للمجتمع ، أو درجة تقدمه .

كما انه لا يوضح شيئا عن مستوى التصنيع في الدولة أو مستوى المعرفة التقنية أو حجم الموارد الطبيعية .....الخ.[3]

"التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية و موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة و إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية ، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد و قدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة و الجهد ، و يعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية ، و موفر الضمانات الأمن الفردي و الاجتماعي و القومي."[4] و يتضمن هذا التعريف :

1- التنمية عملية اجتماعية واعية بمعنى أنها عملية إرادية تشارك فيها جميع الفئات بالمجتمع ، و هي عملية واعية بمعنى أنها إرادية تشارك

---

[1] إبراهيم مشورب ، التخلف و التنمية ، دراسات اقتصادية ، دار المنهل ، لبنان ، 2002 ، ص 152 .

[2] حسين عبد الحميد احمد رشوان ، التنمية ، اجتماعية ، ثقافية ، اقتصادية ، سياسية ، إدارية ، بشرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص ص 126 ، 127 .

[3] نعمة الله نجيب ابراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 499

[4] صالح صالحي ، المنهج البديل في الاقتصاد الإسلامي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2006 ، ص 92

فيها جميع الفئات بالمجتمع،و هي عملية واعية،لأنها محددة الأهداف حسب برنامج طويل الأجل

2- عملية موجهة عن طريق إدارة للتنمية لها قدرة الاستخدام لموارد المجتمع من اجل تحقيق أهدافه الإنتاجية و التوزيعية .

3- إيجاد تحولات هيكلية في المجال الاجتماعي ، و المجال السياسي و المجال الثقافي و المجال الاقتصادي .

4- إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية .

5- تحقيق تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد .[1]

" هي ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي و المبدع الذي يؤثر بصورة فاعلة و فعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا ، فالتنمية هي حراك اجتماعي من وضع معين إلى وضع أخر أفضل منه يبقى فيه الفرد كرامته كانسان، و تتوفر له كل متطلبات الحياة المادية و المعنوية لتجعل منه إنسانا حرا في تفكيره و متحررا من كل القيود التي تجعله فردا مكبلا مهمشا لا يعي بما حوله ، و هذا يعني وجود ارتباط وثيق بين التنمية و مشاركة المواطن في تحقيقها "[2]

" التنمية الحقيقية هي انجاز تغيرات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و العلمية و الثقافية ؛ بحيث تتضمن التخصص ذو المستوى المرموق و تمديد الوظائف الاقتصادية و الإدارية و تكاملها تكاملا عاميا و عقلانيا ، كما تشمل الخصائص السياسيه كالفرص و المشاركه في صنع القرارات و تنفيذها ، و أن يحتويها النظام أو التركيب الاجتماعي السائد ، و يعمل بصفه مستمرة على تطويرها ، بحيث تبرز اتجاهات ايجابية ، و يتغير من خلالها الاعتقاد على ألا يكون على حساب القيم الاجتماعية."[3]

الفرع الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية .

تسعى الدول النامية من خلال تطبيقها لبرامج التنمية لتحقيق جملة من الأهداف منها :

-زيادة الدخل القومي الحقيقي : إن الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته ستؤدي إلى تحسن في أداء الاقتصاد الوطني ، لذلك تعتبره الدول من أهم الأهداف التي تسعى تحقيقها ، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر و انخفاض مستوى المعيشة و الأوضاع الصحية و التعليمية المتدهورة ؛ فمن خلال زيادة الدخل الحقيقي ستتغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها هذه الدول خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية .

[1]. صالح صالحي ، **المرجع نفسه**، ص 92.

[2]:عبد الله محمد قسم السيد ، **التنمية في الوطن العربي** ، دار الكتاب الحديث ، ليبيا ، 1994 ، ص 27 .

[3]:صبحي محمد قنوص ، أزمة التنمية ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 1999 ، ص 18.

-**رفع مستوى المعيشة** : تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع ، و أن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل و ملبس و مسكن ، فالتنميه الاقتصاديه ليست بمجرد الزيادة في الدخل القومي السنوي فحسب و إنما هو أيضا وسيلة ارفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة ففي معظم دول العالم الثالث ،هناك فئة معينة من السكان مسيطرة كاملة على الموارد المالية و على معظم الأنشطة الاقتصادية في الدول ، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان ، علما أن هناك ارتباط وثيقا بين زيادة السكان و الدخل فكلما كانت زيادة السكان اكبر من زيادة الدخل الحقيقي انخفض متوسط نصيب الفرد و أدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة ، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا دل ذلك على ارتفاع ما في مستوى المعيشة.

-**تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات** : يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ، فاغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول و الثروات ، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر و انخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي و التعليمي و المعيشي . و تزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان و اتسعت أقاليم الدولة .[1]

-**التوسع في الهيكل الإنتاجي** : يجب أن يرافق التنمية الاقتصادية توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي ، لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية ، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة أن أمكن ذلك من اجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة ، كذلك فان بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية و بعدها يختار الاقتصاد القومي طريقة على حسب إستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقا لظروفه و حاجاته .[2]

---

[1]: إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات ، **مفاهيم و نظم اقتصادية** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004 ، ص ص 274 ، 275 .

[2]: اشرف سليمان حميد الصوفي ، **التمويل الدولي و التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994- 2004)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قالمة ، 2006 ، ص 67

المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية .

الفرع الأول : نظريات المراحل الخطية .

أولا:نظرية المراحل لروستو :لخص روستو هذه النظرية في كتابه " مراحل النمو " سنة 1956 ، و قد استخدم المنهج التاريخي في بناء نظريته ؛ حيث يرى أن المجتمعات تنتقل من مرحلة إلى أخرى ، لتصل في المرحلة الأخيرة إلى بناء الرأسمالية . و حسب روستو فان المجتمع يتطور من خلال المرور بخمسة مراحل :

1- **مرحلة المجتمع التقليدي** : في هذه المرحلة يكون المجتمع تقليديا لاستخدام التكنولوجيا ؛ يعمل أغلبية أفراده في القطاع الفلاحي ، و تكون السلطة في أيدي ملاك الأراضي ، كما أن الدخل الوطني يصرف معظمه في أشياء غير إنتاجية .

2- **مرحلة التهيؤ للانطلاق** : هذه المرحلة هي بداية استخدام التقدم التقني بصورة موسعة و في كل المجالات و هذا يعمل على زيادة الاستثمارات ، خاصة في النقل و المواد الأولية بالإضافة إلى ظهور البنوك و المؤسسات الخاصة بالادخار.

3- **مرحلة الانطلاق** :في هذه المرحلة تحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة و التي تعتبر من أهم خصائص هذه المرحلة ، كما يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد ؛ و هي المرحلة التي تنتصر فيها القطاعات الصناعية.[1]

4- **مرحلة النضج** :تتصف هذه المرحلة بأنها فترة طويلة من النمو المطرد ، يستطيع خلالها الاقتصاد الوطني استيعاب ثم تطبيق احدث مستويات التكنولوجيا الحديثة في مجالات واسعة ، و تزداد معدلات الاستثمار و انبثاق الصناعات الحديثة.

5- **مرحلة الاستهلاك واسع** : في هذه المرحلة تتحول القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بكميات كبيرة و بمستوى رفيع من الفن الإنتاجي و عندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك على نطاق واسع ؛ بعد الوصول إلى حد معين من الدخل القومي .[2]

ثانيا:نموذج هارود دومار:يعتبر هذا النموذج الموفر و رأس المال أساس عملية النمو،أي أن معدل النمو يكون مرتفعا عندما تكون نسبة الادخار اعلى ما يمكن،لكن في حالة عدم قدرة البلد توفير معدلات مرتفعة من الادخار الداخلي تلجا إلى الاقتراض من الخارج.[3]

---

[1]: إسماعيل شعباني ، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار هومه ،الجزائر ، ص 71-74 .

[2]: عادل مختار الهواري ، **التنمية الاقتصادية** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995 ، ص ص 120 ، 121 .

[3]: إسماعيل شعباني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص79،80

الفرع الثاني : نماذج التغيير الهيكلي .

أولا : نظرية التنمية لآرثر لويس: تعتبر من أشهر النماذج النظرية في التنمية ، حيث ركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد ، و في ظل هذا النموذج فان الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين هما : القطاع الزراعي التقليدي و الذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل و القطاع الصناعي الحديث ، و هذا الموقف سمح للويس أن يصنف ذلك كفائض العمالة بمعنى إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أي خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية في القطاع الصناعي الحديث الذي تتحول إليه العمالة تدريجيا .[1]

ثانيا : نظرية التغيير الهيكلي و نماذج التنمية : على العكس من نموذج لوسي آرثر فان زيادة الادخار و الاستثمار وفقا لتحليل نماذج التنمية و بالرغم من كونها شرطا ضروريا إلا إنها لا تمثل شرطا كافيا للنمو الاقتصادي .

بالإضافة إلى التراكم الرأسمالي سواء المادي أو البشري ، يتطلب الانتقال من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الحديث مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي للدولة ، و هذه التغيرات الهيكلية تشمل فعلا كل الدول الاقتصادية و تشمل على التغيير الإنتاجي ، و تغيير مكونات الطلب الاستهلاكي ، التجارة الدولية ... كما تشمل على التغير في عوامل الاقتصادي الاجتماعي مثل : التوزيع السكاني في الدولة ....الخ .[2]

الفرع الثالث : نظرية التبعية الدولية :

أولا : نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة : و تعزو وجود و استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدولة الفقيرة و الدولة الغنية من ناحية أخرى ، فسواء الدول الغنية مستغنة عن قصد أو بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوى في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) و المحيط (الدول الأقل تقدما) ، فان المحاولات من جانب الدول الفقيرة لان تكون مستقلة و معتمدة على ذاتها تصبح صعبة ، بل في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة و التبعية.[3]

---

[1] :ميشيل تودارود ، **التنمية الاقتصادية** ، تعريب محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود ، دار المريخ ، الرياض ، 2006 ، ص ص 131 ، 132 .

[2] : **المرجع نفسه** ، ص ص 138، 139 .

[3] :**المرجع نفسه** ،ص.142

ثانيا : نظرية المثال الكاذب :تقوم هذه النظرية على ما يعطي للعالم الثالث من نصائح غير مناسبة ، و ذلك نتيجة للتحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات و المنظمات الدولية ، الذين يقدمون هياكل اقتصادية رائعة و نماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة أو غير مناسبة .

ثالثا : نظرية التنمية الثنائية : تركز هذه النظرية على ثنائية المجتمعات ، خاصة في الدول النامية حيث تظهر هذه الثنائية بوضوح من خلال تركز الثروة في أيدي فئة داخل مساحة كبيرة من الفقر ، أي بمعنى آخر فالثنائية تعني توافر مجموعة من الظروف المتباعدة في أن واحد و في مكان واحد .[1]

الفرع الرابع : نظريات التنمية الحديثة .

أولا : النظرية الكلاسيكية الجديدة : و تستند هذه النظرية على تحديد الأسواق في الدول النامية ، و التخلص من القطاع العام ، و يرى أصحاب هذه النظرية بان حالة التخلف في الدول النامية ناتجة عن سوء تخصيص الموارد بسبب التدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات هذه الدول .[2]

ثانيا : النظرية الحديثة للنمو : و طبقا لهذه النظرية يأتي النمو الناتج من واحد أو أكثر من عوامل ثلاثة : حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني و الصحة و التعليم ...الخ ، حدوث زيادة في عنصر رأس المال من خلال الادخار و الاستثمار و تحسن في المستوى التكنولوجي.[3]

[1]:ميشيل تودارو ،المرجع نفسه ،ص 144،143.

[2]:المرجع نفسه ،ص 146.

[3]:المرجع نفسه ،ص ص:151، 152.

المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية:

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية.

أولا: مدخرات القطاع العائلي: تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح –بعد تسديد الضرائب– و بين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، و تعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الادخار.[1]

و تتشكل أهم المدخرات الفردية من التأمينات و الادخار الذي يأخذ مكانه في البنك، و المدخرات المتمثلة في أصول مالية سائلة و شهادات الاستثمار والاستثمار المباشر،كإنتاج بعض السلع البسيطة و إنشاء ورشات، او استصلاح أراضي حيث تعتبر هذه الصورة الأخيرة من أهم صور الادخار الفردي لان المدخر هو نفسه المستثمر.[2]

و هناك عدة عوامل محددة لمدخرات القطاع العائلي:

–حجم الدخل: نجد إن الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تندرج ضمن أصحاب الدخول المنخفضة، لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية، و عادة ما يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعا بحيث لا يسمح بفائض للادخار.

–درجة تركز و توزيع الدخل: إن الميل للادخار لا يتحدد بحجم دخل الفرد فقط و لكن أيضا بمركزه الوظيفي في المجتمع، ذلك لان الإنفاق على الاستهلاك يتأثر إلى حد بعيد بمستويات معيشة الأسر المحيطة. فمن المعلوم إن المزارعين أكثر قدرة على الادخار من قاطني الحضر عند مستوى واحد للدخل، و من هنا فان الهجرة من الريف و الإقامة في المدن يؤدي إلى نقص المدخرين.[3]

–مجموعة عوامل اقتصادية أخرى: توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها اكبر اثر على معدلات الادخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، فلا شك أن أسعار الفائدة أو مدى انتشار البنوك و المؤسسات الادخارية، و وفرة و تنوع الأوعية و الاتجاهات العامة للأفراد

[1]. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 228.

[2].الهادي الداوي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر و التوزيع،الجزائر، 2008، ص 58.

[3]. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 230،231

لحيازة الثروات، كما يتأثر الادخار بالتضخم، حيث يلجأ الأفراد إلى شراء و تخزين مجموعة من السلع مثل الذهب... بهدف تجنب آثار التضخم.[1]

ثانيا:مدخرات قطاع الأعمال الخاص و العام.

I-مدخرات قطاع الأعمال الخاص: تعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة، و يتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة، و على سياسة توزيع الأرباح، فكلما كانت الأرباح كبيرة زادت المدخرات. كذلك فان ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته و برامجه و خططه في المستقبل، فنجاح صناعة البترول بطبيعتها إلى التوسع المستمر في الإنفاق على البحوث و الدراسات على عمليات الاستكشاف و الحفر، و مثل هذه المنشآت يتحتم عليها توجيه قدر كبير من أرباحها إلى ضروب البحث و الاستكشاف او ما يطلق عليه *التمويل الذاتي*.

II-مدخرات قطاع الأعمال العام:كان دور الدولة في الشؤون الاقتصادية محدودا، حيث لم يتعدى الدور الاقتصادي للحكومات إقامة مشروعات البنية التحتية و الاستثمارات الاجتماعية و إدارتها و تطويرها، هذا الوضع قد تغير في الآونة الأخيرة ، و خاصة في الدول النامية نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها: رغبة هذه الدول و اصرارها على دفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ؛ و عدم قدرة القطاع الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة.

و بصفة عامة فان العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل في :

- ✓ السياسة السعرية للمنتجات ، فكثيرا ما تتحدد الأسعار طبقا لاعتبارات اجتماعية.
- ✓ السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج بدورها لا تخضع لاعتبارات التكاليف و السوق، اذ كثيرا ما تحوي قدرا من الدعم.
- ✓ سياسة التوظيف و الأجور ، اذ كثيرا ما تفرض الدولة على شركات قطاع الأعمال العام عمالة زائدة و على الأخص في ظل التزام عدد من الدول النامية بتشغيل خرجي المعاهد و الجامعات و الإسهام في حل مشكلة البطالة.
- ✓ سوء الكفاءة الإنتاجية ؛ و ذلك بسبب غياب عنصر الدافع او الاحتكار.[2]

[1]. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **المرجع نفسه**، ص ص 235.

[2]. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية** ، الدار الجامعية، الاسكندرية،ص 239-241.

ثالثا:الادخار الحكومـــــــي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية و المصروفات الحكومية الجارية ؛ فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات، و تسديد أقساط الديون، و تتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب و التي تعتبر لونا من ألوان الادخار الإجباري.[1]

أما النفقات الحكومية فتتمثل في الإنفاق العام أي الإنفاق على ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن ، الدفاع ، التعليم ، الصحة...الخ.[2]

إن رفع مستوى الادخار الحكومي يتطلب زيادة حجم الإيرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح به القدرة التمويلية للاقتصاد القومي، و تخفيض في الوقت نفسه النفقات العامة بما لا يخل بمجريات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.[3]

و نورد فيما يلي بعض القواعد التي تؤدي إلى زيادة موارد الدولة المالية و إلى زيادة فعالية و كفاءة الإنفاق الحكومي:

- ✓ تطوير النظام الضريبي من جوانب إعادة النظر في قوانين الضرائب و نظم التقدير و التحصيل.
- ✓ استحداث ضرائب ملاءمة جديدة بهدف إخضاع جميع الأنشطة و منع التهرب الضريبي و ذلك حتى يتحقق ركن العدالة.
- ✓ ترشيد الإنفاق العام بوسائل مختلفه.
- ✓ الإقلاع تدريجيا عن التوسع في اعتمادات الدعم و ما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك.
- ✓ التخلص من العمالة الزائدة و خلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى.[4]

رابعا:التمويل التضخمـــــــي:يتمثل التمويل التضخمي للتنمية الاقتصادية في تغطية الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة لتمويل حجم معين من الإنفاق الاستثماري ، و بين حجم الفوائض الادخارية التي يقدر تحققها في القطاعات الاقتصادية المحلية، بموارد نقدية جديدة يخلقها الجهاز المصرفي خلقا مما يترتب عنيها تضخم نقدي ، و هذه هي الصورة النقدية للتمويل التضخمي.

إن الحاجة إلى التمويل التضخمي لا تنشأ فقط من عدم النجاح في تعبئة المدخرات المقرر تحقيقها بل تنشأ بالدرجة الأولى بسبب ما يمكن أن يطلق عليها *التنمية الاقتصادية الطموحة*. فحكومات الدول النامية و هي في عجلة من أمرها و في سعيها لتحقيق معدلات تنمية ملموسة،[5]

---

[1]:محمد عبد العزيز عجمية ،عبد الرحمن يسري احمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية و مشكلاتها**،الدار الجامعية، الاسكندرية ،1999،ص 208-209

[2]:**المرجع نفسه**، ص208.

[3]:أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، دار المسيرة، عمان، 2011، ص196.

[4]:محمد عبد العزيز عجمية ،عبد الرحمن يسري احمد، **المرجع نفسه**، ص209.

[5]:صبحي تادرس قريصة،**مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 129 .

نسبة من أسهم الشركات و المشروعات التي مزمع إنشائها و ذلك للاكتتاب فيها. و تعد هذه الوسيلة من اضعف الوسائل للحصول على الموارد ؛ و كما انها محاطة بالكثير من الصعاب و ذلك للأسباب التالية:[1]

- ✓ تضع الدول الرأسمالية قيودا قانونية على القيم التي يمكن للمؤسسات الاستثمارية الخاصة حيازتها في شكل سندات اجنبية و ذلك بهدف حماية المستثمر .
- ✓ تواجه اصدارات البلاد النامية من السندات بمنافسة شديدة من جانب البلاد الصناعية المتقدم التي تقوم ايضا بالإصدار في هذه قالاسواق العالمية المالية. [2]

ثانيا:الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة: هي تلك التي تملكها الأجانب و يديرونها ، سواء كانت الملكية كاملة أو كانت بالاشتراك بنصيب يكفل سيطرتهم على إدارة المشروع. و يترتب على ملكية الأجانب لهذه المشروعات حقوق أخرى متعددة ، مثل تحويلات الإرباح و الفوائد إلى الخارج ، و التحكم في خطط الإنتاج و التسويق الخاصه بهذه المشروعات.

و يعتمد هذا النوع من الاستثمارات في انسيابه إلى الدول النامية على العديد من العوامل منها الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و على المناخ العام للاستثمارات الأجنبية في هذه البلاد و لقد أصبح من المسلم به أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشره تعتبر احد المصادر الخارجية لتمويل الاستثمارات في البلاد النامية.

أ-الاستثمارات الأجنبية المباشرة: من الظواهر العامة التي بدأت تصاحب عملية انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في بلاد أخرى حرص الدول المضيفة على مشاركة رأس المال الوافد إليها فيما يقوم به من مشروعات و قد تكون تلك المشاركة إما عن طريق رأس المال الوطني الحكومي أو الخاص ، و بالتالي ينشأ ما يسمى بالمشروع المشترك ، و في معظم المشروعات المشتركة غالبا ما يكون الشريك الأجنبي مستثمرا خاصا.

و لقد انتشر في السنوات الأخيرة مبدأ مشاركة الحكومات المضيفة للمستثمر الأجنبي خاصة في مجالات استغلال مصادر الثروات ، و هذه المشاركة تنطوي على كثير من المزايا

[1]: سمير محمد عبد العزيز ، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، المرجع نفسه ، ص 417-420..

[2]: سمير محمد عبد العزيز ، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، المرجع نفسه ، ص420.

فهو يعتبر تأييدا رسميا من جانب الحكومة بما يمكنها من تقديم ما قد يحتاجه رسميا من مساعدات خاصة في بعض النواحي المتعلقة بالرسوم الجمروكية و الإعفاءات الضريبية...

كما أن اشتراك الحكومة في ملكية المشروع يضفي عليه صورة قومية وطنية في نفوس أفراد الشعب.[1]

يمثل انسياب رؤوس الأموال من الخارج عاملا أساسيا في توفير النقد الأجنبي اللازم لإستراد احتياجات الاستثمار ، و ترجع أهمية ذلك إلى أن الدول النامية تفتقد وجود قطاع إنتاج سلع الاستثمار داخليا ، و من ثم فإن مستوى الاستثمار يتوقف على قدرتهم على استراد مكوناته من الخارج [2]

II-الشركات متعددة الجنسية: ظهر على ساحة الاقتصاد العالمي عدد كبير من الشريكات العملاقة التي تتميز بأن ملكية أسهمها تتوزع بين جماعات رأس مالية من جنسيات مختلفة، كما أنها تمارس نشاطها الاستثماري في عدة دول ،و هي في نشاطها هذا تنتج سلعا أو خدمات خارج موطنها الأصلي،و تستخدم في نشاطها موارد فنية و إدارية من جنسيات مختلفة ،و من هنا جاءت تسميتها ب الشركات متعددة الجنسية ،و هي بمثابة تجمع رأس مالي إنتاجي عبر الدول يعمل على إقامة المشروعات الإنتاجية و ما يتصل بها من فتح آفاق جديدة للتبادل،سواء في مجال تبادل السلع المادية أو في حركة رؤوس لأموال...[3]

ثالثا:**المعونات الأجنبية**: تعرف المعونات على أنها :"انتقال المال و النقية و الخبرات من دولة إلى أخرى، أو من مجموعة من الدول تمثلها منظمة دولية أو إقليمية إلى دولة أخرى."[4]

تتكون المعونات الأجنبية من منح لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة ؛ و إلى قروض ميسرة واجبة السداد تدخل في نطاق المديونية الخارجية.

---

[1] سمير محمد عبد العزيز : **التمويل العام**، الإشعاع الفني، مصر، 1998، ص 319-321.

[2] عمر محي الدين، **التخلف و التنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، ص490.

[3] سمير محمد عبد العزيز ، **التمويل العام**، مرجع سبق ذكره، ص322.

[4] عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط3، عمان، 2005، ص 114.

أما القروض الميسرة فهي التي تتم وفقا لقواعد و شروط أيسر من مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية حيث تقل أسعار الفائدة لهذه القروض الميسرة ، أو من حيث احتوائها على فترات سماح ، أو من حيث مدة السداد التي تستغرق فترة زمنية أطول ، و هي تقدم في صورة نقدية أو المعونات الأجنبية عينية لمشروعات محددة أو لبرامج أو قطاعات معينة .

و قد تقدم المعونات الى الدولة المستفيدة بهدف معاونتها على رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها دون تحديد لمشروعات معينة.

و يمكن تقسيم المعونات الأجنبية من حيث مصادرها إلى معونات وحيدة المصدر تستند الى علاقات ثنائية بين الدولة المانحة و الدولة المستفيدة، و معونات جماعية و التي تقدمها الهيئات الدولية و الإقليمية المتخصصة في التنمية الاقتصادية مثل:البنك الدولي [1]

للإنشاء و التعمير ، البنك الإفريقي لتنمية...الخ.

و من الجدير للذكر أن المعونات الأجنبية هي مجملة للدوافع و الأهداف التي تسعى الجهة المانحة الى تحقيقها ، و ترتكز هذه الدوافع و الأهداف على اعتبارات سياسية أو إنسانية في المقام الأول ؛ حيث يغلب الدافع السياسي على المعونات الأجنبية للدول الكبرى.[2]

المبحث الثاني: النمو و التنمية الاقتصادية.

كثيرا ما تثار قضية التفرقة بين النمو و التنمية الاقتصادية و العلاقة بينهما، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة الاستثمار و تنمية الإمكانيات المادية و البشرية لزيادة الدخل الحقيقي.

المطلب الأول: مفهوم و نظريات النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

"يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج القومي أو الإجمالي الناتج القومي، بما يحقق زياد في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي."[3]

و بالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي :

[1] : سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مرجع سبق ذكره، ص ص 309،310.

[2] : سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام،المرجع نفسه ، ص ص310 -311.

[3] : محمد عبد الرحمن عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص73.

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- ✓ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية.
- ✓ أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة استمرارية.[1]

"يعرف النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة في قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني، و يقاس النمو الاقتصادي تقليديا بوصفه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و عادة فإن النمو الاقتصادي يحسب بصيغة حقيقية ، و هذا يعني حساب التضخم و طرحه من النمو ، وذلك من أجل إيضاح تأثير التضخم على أسعار السلع و الخدمات المنتجة."[2]

"النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ، و يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة الاستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، و العكس صحيح."[3]

"يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي و في نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة. و هناك ثلاث أنواع من النمو، النمو الطبيعي أو التلقائي، النمو العابر، و النمو المخطط."

و يقصد بالنمو الطبيعي ذلك الذي ينتج عن القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون الالتجاء الى التخطيط على المستوى القومي، و عادة فإن مثل هذا النوع من النمو يكون بطيئا برغم تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة.

أما فيما يتعلق بالنمو العابر ، فكما هو واضح من اسمه ليس له صفة الاستمرار و الثبات .و إنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة ، عادة ما يكون خارجية ، لا تلبث أن تنتهي و بانتهائها ينتهي النمو الذي أحدثته.[4]

أما النمو المخطط ، هو الذي يكون نتيجة لعمليات تخطيط شاملة لموارد المجتمع و متطلباته ، إلا أن هذا النمط من النمو مرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين و واقعية الخطط المرسومة، و بفاعلية التنفيذ و المتابعة، و بالمشاركة الشعبية في التنفيذ على جميع

---

[1]: **المرجع نفسه**، ص 77.
[2]: محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص71.
[3]: إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص 276
[4]: عبد المنعم محمد مبارك، **علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية،1999، ص ص 551،552.

مستوياته.[1]

الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادي.

أولا: النظرية الكلاسيكية: و فيما يلي العناصر الرئيسية لتلك النظرية:

-سياسة الحرية الاقتصادية: فهي اليد الخفية التي ستدفع بالدخل القومي نحو القمة.

-التكوين الرأسمالي: نظر جميع الاقتصاديين الكلاسيك للتكوين الرأسمالي على أساس أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، لذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.[2]

-الربح: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار، و كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثماري.

-ميل الأرباح للتراجع: من سوء الحظ أن معدل الأرباح لا يتزايد بصفة مستمرة، و يفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

-حالة السكون: اعتقد جميع الاقتصاديين الكلاسيك في حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، و وفقا لآدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي يتمثل في ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.[3]

ثانيا: نظرية شومبتر: لقد آمن شومبتر بوجود الموجات الطولية من المد و الجزر تسود النشاط الاقتصادي. فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكتشافات في مجال منتجات جديدة و التي تقود بدورها إلى مزيد من هذه الابتكارات في طريق الإنتاج و صور جديدة من منظمات الأعمال و موارد جديدة من المواد الخام و المنتجات الوسيطة و أسواق جديدة ، وهكذا تحدث وفرة في السلع المتاحة للجماهير.

---

[1] : كميل حبيب، حازم الببلاوي، **من النمو و التنمية إلى العولمة و الفقر، رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 27.

[2] محمد البنا، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996، ص ص57،58.

[3] محمد البنا، **المرجع نفسه**، ص ص58.

لكن متى انتهت موجة المد و الرواج تبدأ موجة الجزر و التراجع و يعود الاقتصاد إلى حالة السكون حتى تبدأ القوى الطبيعية للانتعاش في العمل مرة أخرى و يتم استعادة التوازن مرة أخرى ، عندئذ يبدأ بعض المنظمين تقديم ابتكارات جديدة و يتبعهم آخرون و يحدث الازدهار مرة أخرى.[1]

ثالثا: نظرية كينـــز: يرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، يتوقف حجم التشغيل بدوره على الطلب الفعلي ، و يتحدد عند تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي. و يتكون الطلب الفعلي من الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار. و يتوقف الطلب على الاستهلاك على الميل للاستهلاك، كما أن الزيادة في الاستهلاك لا تستوعب الزيادة في الدخل كلها. و بالتالي فإن الفجوة ما بين الدخل و الاستهلاك يتم ملؤها بالاستثمار. فإذا لم يتحقق ذلك القدر المطلوب من الاستثمار لملئ الفجوة فإن الطلب الكلي يكون أقل من العرض الكلي،و من ثم ينخفض مستوى[2] الدخل و التشغيل حتى تختفي الفجوة.معنى ذلك أن مستوى الدخل التشغيل يعتمد أساسا على الاستثمار في حين أن حجم الاستثمار يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال و معدل سعر الفائدة.

رابعا:نظرية هارود–دومار: و تنص هذه النظرية على أن كل الاقتصاد ينبغي أن يحتفظ بنسبة من دخله القومي لاستبدال المهلك أو تالف من السلع الرأسمالية (المباني، المعدات،...)، على أي حال فلكي يتم النمو يكون من الضروري تقديم إضافات استثمارية صافية جديدة إلى رصيد رأس المال[3]. و ذلك للمحافظة على مستوى الناتج القومي من خلال المحافظة على زيادة نسبة الاستثمار، بنسبة أعلى من نسبة الاهتلاك لذلك لابد للدولة أن تعمل لزيادة نسبة الإدخار من دخلها القومي السنوي.

خامسا:نظرية الدفعة القوية: تتمثل الفكرة في نظرية الدفعة القوية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا و مكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية و وضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. بمعنى آخر فإن هناك حاجة إلى مستوى أدنى من الموارد يجب تنسيقها لبرامج التنمية إذا ما رغبت الدولة في إنجاح عملية التنمية و حتى يتم وضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.[4]

---

[1]: **المرجع نفسه**، ص ص65،66.
[2]: **المرجع نفسه**، ص69.
[3]: ميشيل تودارو، **مرجع سبق ذكره**،ص 126.
[4]: محمد الفنا، **مرجع سبق ذكره**، ص99.

سادسا:نظرية النمو المتوازن: تعتبر نظرية النمو المتوازن إمتدادا لنظرية الدفعة القوية، و النمو المتوازن يتطلب توزيع الدفعة القوية من الاستثمارات بشكل متوازن بين مختلف صناعات السلع الاستهلاكية و بين صناعات السلع الرأسمالية،و كذلك يتضمن التوازن بين الصناعة و الزراعة.[1]

إجمالا فإن فكرة النمو المتوازن تقرر تنمية متوازنة و متناسقة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بحيث تنمو هذه القطاعات معا.[2]

سابعا:نظرية النمو غير المتوازن: تنص هذه النظرية على التركيز على قطاع إنتاجي مهيمن و مسيطر و قائد، و أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بالمعدل نفسه، بل يجب التركيز على القطاعات التي تنجم عنها وفرات تسهم في تنمية القطاعات الأخرى. و هذا النموذج يساعد على تحقيق النمو المطلوب في بلدان تفتقر إلى رأس المال الكافي، فالدول النامية تفتقر بطبيعة تخلفها إلى الموارد المالية، و مثل هذا الافتقار يقف عائقا أمام تبني إستراتيجية التنمية المتوازنة.[3]

[1] عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،2011،ص 60.

[2] محمد البناء، **مرجع سبق ذكره** ، ص104.

[3] ناصر يوسف، **ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة**، **دراسة مقارنة بالجزائر و ماليزيا**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2010،ص ص55،54.

و بالتالي فإن إمكانية توجيه الاستثمارات نحو صناعات تتميز عن غيرها بالفاعلية و المردود الإنتاجي يمكن أن تضع البلدان النامية على الطريق الإنمائي السليم .

المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.

يلاحظ في بعض الأحيان ، أنه ربما ارتفع مؤشر النمو دون أن يرتفع بالدرجة نفسها مؤشر التنمية كما حدث في جل مناطق العالم خلال الثمانينات من القرن المنصرم حيث سجل تحسن في نسب النمو دون أن يمنع ذلك اتساع الهوة بين الأغنياء و الفقراء نتيجة سوء التوزيع أو سوء التصرف بما في ذلك صرف الفوائض في التسلح على حساب التنمية مثل التعليم و الصحة و غيرها من مظاهر تحسن نوعية العيش.

إضافة إلى ما سبق، هناك من ينظر إلى التنمية بشيء من الاحتراز و لاسيما من ذوي النزعة الاقتصادية الذين يعتبرون التنمية عرقلة للنمو، لأنهم لا يرون في التنمية إلا عملية توزيع آلية تحد من فرص خلق الثروة الذي يجب أن يسبق التفكير في توزيعها.

من هنا جاء منحهم الأولوية المطلقة للنمو خصوصا أنهم لا يرون في التنمية إلا عملية توزيع آلي و كأنما يغيب عنهم ما في التنمية من تطوير للقدرات البشرية التي تساهم بدورها إلى حد بعيد في خلق الثروة و تحسين الإنتاج.

و النمو إلى ذلك ربما، ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني بينما التنمية داخل و برمجة من قبل الدولة التي تنمي المجتمع حسب المجالات الملائمة له، فالنمو الاقتصادي يسبق التنمية، و هو ظاهرة تحدث في المدى القصير في حين أن التنمية لا تحدث إلا في المدى الطويل و لا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية ليست بالقصير. لذا ليس هناك بشكل عام تناقض جوهري في الأهداف بين التنمية التي محورها البشر، و نظريات النمو الاقتصادي التقليدية. إلا أن إستراتيجية التنمية تؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية للتنمية كلما كان هناك تضارب بينها و بين النمو، فالتنمية مرتبطة بالنمو، و لكن النمو لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.

و من هنا، فالمسألة الأساسية جعل البشر، لا الموارد الطبيعية محط الانطلاق نحو التنمية.[1]

و يختلف المنهجان (النمو و التنمية)في تقويمهما للآثار طويلة المدى، فالاستثمارات في البشر تحتاج إلى فترة طويلة نسبيا قبل أن

[1]: محمد حسن دخيل، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص33-34..

تظهر نتائجها، على العكس من الاستثمارات في الموارد الطبيعية الذي يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي سريع، إلا أنه ما لم تستثمر[1] الموارد الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية في رأس المال البشري لذلك البلد فإن النمو السريع لن يستمر.و في الوقت نفسه، لا يمكن تصور إستراتيجية للتنمية تسعى إلى إعاقة تطور النمو الاقتصادي، بل على العكس، فإن التركيز على البشر و على المجتمعات البشرية يعتبر حافزا للنمو الاقتصادي، و من جهة ثانية يمثل النمو الاقتصادي الشرط الأساسي للتنمية في رأي أغلب الناس و أغلب البلدان، و النمو الاقتصادي ليس خيارا و إنما هو شرط لازم، و لكنه مجرد وسيلة لتحقيق غاية.

المطلب الثالث: مستلزمات و عقبات التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مستلزمات التنمية الاقتصادية.

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها:

-**تجميع رأس المال:** يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية، و ه\ه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية و النقدية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، و أن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد و الجهات المختلفة و توفيرها للمستثمرين.[2]

-**الموارد الطبيعية:** عرفت الأمم المتحدة الموارد الطبيعة "بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية و التي يمكن أن ينتفع بها."

فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية.

و لقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار التنمية. فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، و يشير في هذا الصدد إلى أن وجود الفحم و الصلب في بريطانيا قد حدد ليس فقط النشاط الصناعي بل حدد أيضا طبيعة التصنيع.[3]

أما الآخرون الذين لا يرون تلك الأهمية الكبيرة للموارد الطبيعية في التنمية، فيقولون بأنه من الصعوبة بما كان الحديث عن أي دور

---

[1]: محمد حسن دخيل، **المرجع نفسه**، ص35.

[2]: فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006،ص184.

[3]: مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 139،140.

الموارد الطبيعية ككل في التصنيع، ذلك أن التقدم التكنولوجي قد عمل على تقليل كميات المواد الخام المطلوبة للإنتاج، و سهل استبدالها بمواد أخرى اصطناعية.

-**الموارد البشرية**: إن الموارد البشرية تلعب دورا مهما في عملية التنمية، و يأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية و وسيلتها، و كون الإنسان غاية التنمية فإنه يتأتى من أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق رفع دخله الحقيقي؛ أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيتأتى من أنها عملية توضع و تنفذ و تعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني؛ و أنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم و منفذ لها.

-**التكنولوجيا**: هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجي، و رغم الاختلاف فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، و بعبارة أوسع و أشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب و على النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية و التوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

و التكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، و بذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج و تقدم البلد اقتصاديا.[1]

-**القاعدة المحلية الذاتية**: و من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية وجود القاعدة المحلية التي تنطلق منها عملية التنمية، بمعنى أن المطلب الأساسي الأول للتنمية الاقتصادية هو ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة محلية، فيجب أن تعتمد التنمية على الدوله ذاتها و لا تمكن استرادها من الخارج، و وفقا لذلك فإن التنمية ستكون مستحيلة إذا لم تحتل مكانا في أذهان سكان الدولة ، و لكن ذلك لا يعني ألا تتطلب الدولة مساعدات خارجية، فذلك قد يكون ممكنا و لكن ليس إلى حد بعيد.

- **الســـــوق**: و من المتطلبات الأخرى لعملية التنمية الاقتصادية أيضا وجود سوق مناسبة، فعيوب السوق تؤدي إلى جمود عوامل الإنتاج و سكون التوسع و التنمية القطاعية، و لمزيد من التوضيح فإن العيوب تحد من انتقال العوامل من أساليب التشغيل أقل إنتاجية إلى أعلى إنتاجية، و تعيق من توسيع و تنمية السوق، و تحد من امتداد تأثير قطاع إلى قطاعات أخرى.

- **التغيير الهيكلي**: التغيير الهيكلي ينطوي على التحول من مجتمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث، فالتغيير الهيكلي يؤدي

[1]: مدحت القريشي، **المرجع نفسه**، ص 140-141.

إلى زيادة فرص التوظيف، و إنتاجية أعلى للعمالة و تراكم رأس المال، و استغلال للموارد الجديدة و تحسينات في التقنيات.[1]

-**الاستثمار**: من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية هو الاستثمار الملائم للتنمية، حيث يعتبر تحديد نموذج صحيح للاستثمار في اقتصاد تام، ينفي الأهمية مثل معدل تكوين رأس المال، وهناك معايير مختلفة للاستثمار مثل النفقات الاجتماعية و الاقتصادية العامة، النمو المتوازن، اختيار التقنيات، و نسبة رأس المال إلى الإنتاج.

المتطلبات والثقافية الاجتماعية: فإذا كانت التنمية الاقتصادية ذات سرعة كافية و لم تحتل موقعها داخل إطار العمل الثقافي و التنظيمات الاجتماعية القائمة مثل الأسر، النظام الطبقي...الخ، فلابد من خلق احتياجات جديدة و طرق جديدة للإنتاج، و مؤسسات جديدة لجعل التنمية الاقتصادية ممكنة، وهذا ليس بالأمر اليسير لأن أي تغيير اجتماعي أو ثقافي سيؤدي بالتأكيد إلى عدم القبول السكان.

-**الإدارة**: من متطلبات التنمية الاقتصادية محل البحث هو الإدارة الضرورية للتنمية الاقتصادية، فوجود إدارة قوية و فعالة متطلب هام جدا للتنمية الاقتصادية، و في حالة غياب جهاز إداري جيد و فعال فإن خطط التنمية الخاصة منها و العامة لا تنفذ كما ينبغي.[2]

الفرع الثاني:عقبات التنمية الاقتصادية.

أولا:العقبات الاقتصادية:

-حلقة الفقر المفرغة: إن أصل الفكرة يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة و ذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات و انخفاض ومستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي، و أن حلقة الفقر هذه تعمل من جانب الطلب(ضعف الحافز على الاستثمار)و من جانب العرض(قصور المدخرات).

-محدودية السوق:إن العلاقة بين محدودية السوق و التخلف الاقتصادي تستند إلى فكرة أن وفرة الحجم في الصناعة مظهر رئيسي للتنمية الاقتصادية،و إذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم

[1] :محمد الفرجاني حصن، **إفريقيا و تحديات العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 144-146.

[2] : محمد الفرجاني حصن، **المرجع نفسه**، ص148-153.

السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير في الإنتاج.[1]

و بالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع و التنمية الاقتصادية.

-الازدواجية الاقتصادية: الازدواجية الاقتصادية تؤثر سلبا على عملية التنمية بل و تعيقها وذلك لأن القطاع المتقدم(استخراجي أو زراعي) يكون مختلفا كليا عن باقي أجزاء الاقتصادي الوطني و ليس هناك ارتباطات وثيقة فيما بينها و بين بقية القطاعات، لذلك فإن التوسع و التطور في ذلك القطاع لا تنتشر آثاره إلى بقية أجزاء الاقتصادي الوطني .

-قيد الصرف الأجنبي: يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي و التي أدت إلى منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي، ذلك لأن الاعتماد الكبير على الصادرات قد عرض تلك الاقتصاديات إلى و كشفها على التقلبات الدولية في الطلب و في أسعار المنتجات، خصوصا و إن معظم صادرات هذه البلدان هي من السلع الأولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية، و هذا فإن غالبية البلدان النامية تعاني من شح في الصرف الأجنبي و الذي يؤثر سلبا على التنمية و بالتالي يمثل عقبة في طريق تنميتها.

-محدودية الموارد البشرية: إن الندرة النسبية في المهارات و التخصصات المهنية المختلفة تقع عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج و تنوعه. وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات و المعرفة الفنية فان البلدان النامية لا تستطيع رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب. لهذا فان محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيدا على التنمية الاقتصادية.

ثانيا:**العقبـــات الاجتماعية:**

-التنظيـــم: المنظم هو الشخص الذي يملك القدرة والإدراك الكافي ليرى إمكانية تحقيق الربح من خلال الابتكار ، وهو يتحمل الخاطر وعدم اليقين و هو بمثابة قائد اقتصاد والبلدان النامية ، بطبيعة الحال ، تفتقر إلى المنظم وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من الخاطر وعدم اليقين ، الأمر الذي يشكل عقبة أمام التنمية لديها.

-دوافع التنمية: إن توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل والجد للوصول إلى تحقيق

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

الأهداف ، وهذا فان أهمية الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية الاقتصادية لدى البلدان النامية.[1]

ثالثا: العقبـــات الحكومية:

-الاستقرار السياسي: إذا كان عدم الاستقرار هو السائد فان النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي ، و توجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية. وعليه فان عدم توفر الاستقرار السياسي يمثل عقبة في وجه التنمية الاقتصادية .

-الاستقلال السياسي: أن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد ، و على خلاف ذلك يكون انعدام استقلال عقبة في طريق التنمية الاقتصادية.

-الدعم الحكومي للتنمية: أن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعداد ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، و إن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية.[2]

إن القرار الخاص بإنتاج سياسة التنمية الاقتصادية، شأنه شأن القرارات الاقتصادية الأخرى يفضل اختيارات معينة، أي أن هناك كثيرا من الناس تتحسن أوضاعهم في ظل التنمية الاقتصادية، هناك آخرين تتدهور أوضاعهم في المراحل الأولى من التنمية على الأقل.[3]

رابعا: **العقبات الدولية**:يؤكد العديد من الاقتصاديين بان العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها العوامل الداخلية، و ان مثل هذه الأفكار و غيرها قد تضمنت في نظريات التبعية الدولية، و العلاقات الدولية غير المتكافئة التي نتجت عنها، فمن خلال العلاقات التجارية غير المتكافئة فان البلدان النامية قد أجبرت على إنتاج السلع الأولية التي تواجه طلبا قليل المرونة بالنسبة للأسعار و الأجور، و بالمقابل اختصت البلدان المتقدمة بإنتاج و تصدير السلع المصنعة التي تتميز بارتفاع أسعارها بالمقارنة مع السلع الأولية و تتميز بارتفاع مرونة الطلب السعرية و الدخلية.

و إضافة إلى ما تقدم فان سياسات التجارة الحرة المفروضة على البلدان النامية جعلت من المستحيل حمايه الصناعة الناشئة، و لهذا فان هذه الصناعات لم تتطور، و بالتالي فان الموارد التي كان يمكن ان تستثمر في هذه الصناعات بقيت عاطلة، كما أن التجارة الحرة

---

[1]. مدحت القريشي، **المرجع نفسه**، ص 153-155.

[2]:مدحت القريشي، **المرجع نفسه** ،ص 155-157

[3]:مالكولم جيلز و أخرون، **اقتصاديات التنمية**، تعريب طه عبد الله منصور ، عبد العظيم مصطفى ، دار المريخ، الرياض، ص59.

قد فضت على الصناعات التقليدية و الحرفية لدى البلدان النامية الأمر الذي ساهم في تأخر تطور هذه البلدان صناعيا.[1]

المبحث الثالث :النفط.

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط ، فالبترول هو مصدر الطاقة و التصنيع، و كونه مادة استراتيجية فإنه لا يخلو من التعقيد و يتطلب معالجة مشاكله الكثير من الخبرة و التجربة التي حرمت منها الدول المنتجة بسبب الاستعمار.

المطلب الأول :نبذة عن البترول.

الفرع الأول:تاريخ البترول .

كان زيت البترول (النفط) معروفا منذ القدم للهنود في شمال البيرو والإكوادور في أمريكا الجنوبية وكذلك عرفه سكان الشرق الأوسط و بورما و الروس ،ونتجوا كميات محدودة منه و استخدم معظمه في علاج المرض وكانت أهم الزيوت استعمالا في الإضاءة حينذاك زيت الحوت،ولكن نظرا لشدة الطلب عليه ارتفعت أسعاره فاضطر الإنسان إلى البحث عن مصادر جديدة لزيوت أخرى ،أدى هذا إلى اكتشاف أول بئر لزيت البترول بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة عام 1859.[2]

فمنذ 130عاما فقط ،كان الخشب يمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث أرباع التغذية بالمحروقات ،كذلك لم يكن الخشب يستعمل للتدفئة فقط لأنه كان يستعمل أيضا كوقود للمراكب البخارية والقاطرات ،في تلك الحقبة كان الكثير من الصناعات لا يزال يعتمد على طواحين الماء أو الهواء.[3]

ثم بدأ البترول يصبح الوقود الرئيسي الذي يعتمد عليه اقتصاد العالم ، وذلك من أوائل القرن العشرين ،وقد استغرق الأمر بضعة عقود لكي يصل عصر النفط إلى النضوج ،وحتى سنة1950 لم يكن استهلاك النفط العالمي يتجاوز سدس مستواه الحالي ونصفه يستخدم في أمريكا الشمالية وحدها،وبالتأكيد فانه حتى ذلك الحين كان اقتصاد البترول قد مسي قدرا ضئيلا جدا من الحياة الإنسانية،أما اليوم فان النفط يشكل اقتصاديات العالم كله ويتشابك بعمق مع مختلف الجوانب الحية اليومية.[4]

---

[1] :مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 159،160.

[2] :محمد عبد العزيز عجميه ،محمد محروس إسماعيل ،**الموارد الاقتصادية** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1970،ص 407.

[3] :جيرمي ريفكن،**اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط** ،تعريب ماجد كنغ ،دار الفرجي ،لبنان ،2009،ص ص118، 119 .

[4] :كرين،توفر فلافين،نكولاس لنسين ،**ما بعد عصر النفط**،تعريب محمد الحديدي،الدار الدولية للنشر والتوزيع،القاهرة،1992،ص13 .

يستخدم 50%من البترول في تسيير وسائل المواصلات المختلفة مثل السيارات و الشاحنات و الطائرات و القطارات و البواخر و غيرها و يرجع اسبب في ذلك إلى ارتفاع كفاءة محركات الاحتراق الداخلي التي تعمل بالبترول ذلك أن قيمته الحرارية عالية و يستخدم النصف الآخر من البترول المنتج في تسيير الآلات بالمصانع و تسخين الأفران و في تدفئة المنازل و في إنتاج الكهرباء من المحطات الحرارية .

إلى جانب استخدام البترول كمصدر هام للطاقة ، حيث يستخدم في إنتاج البتروكيماويات و هي المواد الأولية اللازمة لصناعة البلاستيك و النايلون و الكوتشوك الصناعي و الأسمدة الازوتية و الألياف الصناعية...الخ.[1]

الفرع الثاني : مفهوم البترول .

كلمة بترول petroleum هي من أصل يوناني ، و هي مشتقة من كلمتين هي كلمة Petra و تعني الصخر و كلمة oleum و تعني الزيت ، و بذلك معناها زيت الصخر .[2]

و يصنف البترول الخام إلى ثلاثة أنواع و إن كانت تتقارب فيما بينها و هي :

- البترول البرافيني الذي يحتوي على شمع البرافين و يعطي قدرا طيبا من هذا الشمع و من الزيوت الممتازة .
- البترول الإسفلتي الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين و نسبة عالية من المواد الإسفلتية .
- البترول الخليط الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين و المواد الإسفلتية.

و كما أن الزيوت تختلف من حيث نسبة الشوائب العالقة بها ، فهي تختلف من حيث كثافتها النوعية اذ تتراوح هذه الكثافة في أنواع البترول الخام المختلفة بين 0.80 و 0.98 ، و كلما قلت درجة الكثافة النوعية للزيت كلما ازدادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات الهامة كوقود السيارات و الطائرات و العكس صحيح .[3]

[1]: محمد محمود عمار ، **الطاقة مصادرها و اقتصادياتها** ، مكتبة النهضة المصرية ، ط2 ، القاهرة ، 1989 ، ص ص 311 ،312 .

[2]: محمدي فوزي أبو السعود و آخرون ، **الموارد و اقتصادياتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 139 .

[3]: **المرجع نفسه** ، ص ص 141 ، 142

الفرع الثالث : نظريات نشأة البترول .

أولا : نظرية النشأة غير العضوية للبترول :أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي "مندليف" . و قد افترض هذا العالم إن تكوين الهيدروكربونات (أي الزيت الأسود السائل) جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كربيد الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط و الحرارة ، و كذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي .

إلا أن هذه النظرية لم تلقى قبولا عند الكثير من العلماء الذين قاموا بتفنيدها في ضوء مجموعة من الحجج و الحقائق العلمية ، و التي من أهمها : إن زيت البترول يضم إعداد ضخمة من المركبات الهيدروكربونية التي يصعب تخليقها بالطرق غير العضوية .

ثانيا :نظرية النشأة العضوية للبترول :تقوم هذه النظرية على أساس أن هناك مصدرا أساسيا يمثل مادة أولية لتكوينه ، و إن زيت البترول تكون من بقايا المواد العضوية للنباتات و الحيوانات – التي تحللت في عصور قديمة و سحيقة – المكونة من الكربون و الإيدروجين ، و إن زيت البترول يحتوي على البورفيرين و النيتروجين اللذين يوجدان في المواد العضوية .

ووفقا لهذه النظرية ، فان السائل الزيتي الخام يتكون في ظل ظروف خاصة جدا توافرت خلال ملايين السنين ، و تتمثل هذه الظروف في توافر النباتات و الحيوانات التي تحتوي على مواد عضوية ، و أن تكون هذه النباتات و الحيوانات قد تعرضت للتحلل تحت ظروف ضغط و حرارة عالية .

و من المعتقد أن شواطئ البحار و الخلجان و المناطق المغمورة بالمياه أو تلك التي كانت مغمورة بالمياه – عبر التاريخ – هي الأماكن التي تتزايد احتمالات تواجد البترول بها كما هو الحال في خليج المكسيك أو الخليج العربي ، حيث إن الأماكن المشار إليها تكون غنية بالحيوانات و النباتات ، و بمجرد موت تلك الكائنات فإنها تسقط نحو القاع و تدفن عن طريق الطمر و تعزل عن الهواء ، و بالتالي لا تتم عملية التحلل السريع لها ، و نتيجة تزايد درجات الحرارة و الضغط كلما تراكمت الرسوبيات : و في وجود البكتيريا ، و تأثير الإشعاع و وجود المعادن الصلصالية مثل النيكل ... مختلطة بالمادة العضوية ، فان كل تلك العوامل تعمل كحوافز لتحول الأجزاء العضوية إلى غاز و زيت ... داخل تربة الشقوق الضيقة في باطن الأرض .[1]

[1]: إبراهيم عبد الوهاب : **محاسبة البترول ، وفقا للنظم العالمية و المحلية و معايير الجودة الدولية** ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2006 ، ص 22 – 24 .

الفرع الرابع: الدور الاستراتيجي للبترول.

و تظهر أهمية الدور الاستراتيجي للبترول في البلدان التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية نتيجة توفر البترول ، و بلدان أخرى خسرت الحرب نتيجة عدم كفاية الوقود اللازم لتزويد معداتها العسكرية بالبترول اللازم لتسييرها .

و لقد لخص تشرشل سياسة حكومته من ثلاث نقاط هامة تبين لنا الدور الهام و الاستراتيجي للبترول كمايلي:

1- ضمان احتياطي كاف من البترول يضمن حاجات بريطانيا أثناء الحرب .

2- القدرة على تصفية البترول .

3- السيطرة على مصادر البترول لضمان احتياطي و تموين يكفي للوفاء بحاجات الاستهلاك و تكون تلك المبادئ لهامة أسس السياسة البترولية الحديثة و التي تقوم عليها مصالح البلدان المستهلكة للبترول لذلك ظهرت أهمية البترول و المنطقة العربية على أكثر من 65 % من الاحتياطي العالمي للبترول و تنتج أكثر من 25 من نسبة الإنتاج البترولي العالمي .

و تتضح أهمية البترول الإستراتيجية من خلال الآثار التي ترتبت على قرار تخفيض إنتاج البترول العربي في عام 1973 على النحو التالي:[1]

1- انخفاض حجم الدخل القومي للبلدان المستهلكة للبترول و يعني ذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي ؛

2- الارتفاع العالمي في الأسعار ؛

3- خطر انتشار البطالة حيث أن الصناعة البترولية تقوم بتشغيل نسبة هامة من حجم القوى العاملة ؛

4- إعلان الحكومات عن برامج اقتصادية تعد ضمن اقتصاديات الحرب فتم وقف المناورات العسكرية و تخفيض حجم الاستهلاك في مصادر الطاقة ؛

5- قام البترول أيضا بدور خطير في الحياة العسكرية و قد عبر ذلك جنرال ألماني و كان قائد للمشاة إذ قال:(إن البترول هو الذي جعل ألمانيا تركع أمام الحلفاء) فالبترول كان العامل الأول في انتصار الحلفاء على الألمان .

[1] يسري محمد أبو العلا ، نظرية البترول ، بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ص 425 – 427 .

و نفس الشيء حدث لليابان فقد حاولوا التخلي عن جزء من الإمبراطور يتهم لـ روسيا مقابل تزويدهم بالبترول و عندما ر فضت لجأت لاستخلاص ص البترول من جذوع الأشجار ، إلا أن ذلك لم يكف حاجتهم من البترول و صرح أدميرال ياباني عام 1941 عندما انتصر بأسطوله على الجيش الأمريكي (انتصرنا نتيجة ثلاثة أشياء : الطعام ، الرصاص و البترول) و في عام 1945 قال يجب أن أصحح ما قلته عام 1941 و قال لقد انتصرنا نتيجة توافر (البترول أولا فالرصاص فالطعام).[1]

كما كان البترول سبب الكثير من الأزمات الدولية ، لعب فيها النفط العربي خاصة دورا هاما في مسارها و تداعياتها ، و لعل أهم هذه الأزمات ، حرب أكتوبر 1973 ، أزمة الخليج الأولى (1980 – 1988) و الثانية (1990 – 1991) ، حرب العراق 2003.

و استنتاجا لما سبق يمكن القول أن البترول كان حاضرا في السلم ، كما كان حاضرا في الحرب كان سببا في حل الأزمات ، كما كان سببا لهذه الأزمات ، فقد سبب عدة مشاكل في أجزاء من إفريقيا ، و الكونغو ، نيجيريا ، الحرب الأهلية ، شمال و جنوب اليمن 1994 ، و هي سمة بارزة للتوتر السني الشيعي الكردي في العراق ... و احتلال العراق .[2]

المطلب الثاني : تسعير البترول .

الفرع الأول : الكارتل .

و المقصود هنا أن في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ظهرت على ساحة السوق النفطية ثلاث شركات عملاقة سيطرت على السوق ، و تتمثل هذه الشركات في ستاندرد جرسي الأمريكية ، شل الهولندية الانجليزية و برتيش بتروليوم البريطانية .

إلا انه و خلال الثلثينيات إلى غاية الستينات شهدت السوق النفطية انضمام منافسين جدد ، و بذلك تكون ما يعرف بالشقيقات السبع ، و هي :

- الأمريكية : نيوجرسي و تسمى اكسون ، كاليفورنيا ،اكسون موبيل ، جولف و تكساكسو .
- الانجليزية و هي شركة البترول البريطانية BP.[3]

---

[1]. يسري محمد أبو العلا ، **مبادئ الاقتصاد البترولي ، و تطبيقاته على التشريع الجزائري** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996 ، ص 13 .

[2]. حايمي حكيمة ، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار و العوائد النفطية خلال الفترة (1975- 2004)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة قالمة ، 2006 ، ص 14 .

[3]. **المرجع نفسه** ، ص 17.

- اغولوندية الإنجليزية : و هي شركة شل .

و تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك من يضيف الشركة الفرنسية للبترول ، فخلال فترة السبعينات ارتفع نصيبها من الإنتاج العالمي للبترول ما يعادل نصيب موبيل .

لقد انفردت الشقيقات السبع بالتسلط الاحتكاري على الصناعة البترولية : و من ثم على السوق البترولية العالمية ، و هذا التسلط الكارتلي لم يكن وليد الصدفة ، و إنما هو نتاج مجموعة من العوامل التي تكاملت فيما بينها لتؤكد على السيطرة .

أولا : العوامل الداخلية : و هي :

- **ضخامة رؤوس الأموال** : فالصناعة البترولية لا يمكن أن تتم إلا من خلال استثمارات عالية التكاليف في كل من مراحلها ، و أمام تطلب هذه الصناعة كل هذه الأموال كانت الشركات السبع الوحيدة التي تملك القدرة على الاستثمارات في هذا المجال .
- **الكفاءة الإنتاجية** : و هي تمثل المستوى الذي يصله الإنتاج عند اقل تكلفة ممكنة و الصناعة البترولية تتطلب إنتاجية مرتفعة نظرا لضخامة رؤوس الأموال المستعملة عند الاستثمار ، و ترتبط الزيادة في الكفاءة خاصة بالوسائل التكنولوجيا المستخدمة و التحكم في التكنولوجيا المعقدة أثناء عمليات الاستكشاف و التنقيب و التكرير ... الخ .
- **تحمل مستوى مرتفع من المخاطر** : و المقصود هنا هو أن الصناعة البترولية بمراحلها و خاصة منها البحث تعتبر مغامرة و مخاطرة باعتبار هذه العملية حت و أن صرف فيها الكثير من الأموال فقد لا تعطي عملية البحث ثمارها .

و استنتاجا جدد ، كما تضمن سيطرة الشركات السبع و تحقيق أهدافه التي تعتبر عاملا من عوامل بقاء السيطرة ، و التي من أهمها التحكم في العرض البترولي و كذا في الطلب و هو ما يتيح فرصة التحكم في الأسعار ، و كذلك وضع أنظمة مورحة للأسعار .

ثانيا : العوامل الخارجية . و تتمثل في .[1]

[1]. حليمي حكيمة ، **المرجع نفسه** ، ص 17 -20 .

- غياب الشركات المنافسة في مختلف أنحاء العالم ؛ و رغم ظهور بعض الشركات لكنها تبقى صغيرة الحجم و محدودة القدرة أمام كبر حجم و ضخامة الشقيقات السبع .
- الدور المحدود للدول المنتجة ، فلقد كان اغلبها تحت سيطرة دول غربية ، أما تحت الانتداب أو تحت الاستعمار ؛ و لم تكن بذلك هذه الدول مسيطرة على الكميات المنتجة ، و اكتفت فقط بدور المحصل للضرائب .
- التزايد المستمر للنفط كأهم المصادر الطاقوية خاصة خلال هذه الفترة .[1]

كانت أسعار البترول خلال فترة التسلط الاحتكاري للشركات الكبرى تتأثر إلى حد بعيد بنوايا و سياسات الولايات المتحدة و مصالحها ، و كانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك – نقطة الأساس الوحيدة – و قد كرست اتفاقية كناكري (سبتمبر 1928) و التي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى ، حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم تحدد بموجب أسعار خليج المكسيك ، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول أو تكاليف الإنتاج فيه أو تكاليف النقل منه .

كان الأمر يستوي بالنسبة للمشتري أينما كان يستورد احتياجاته البترولية من أي مكان طالما أن السعر في نقطة التسليم كان واحدا بصرف النظر عن المصدر ، فحتى لو كان المشتري اقرب جغرافيا إلى مصادر البترول العربي ، فانه كان يحاسب على أجور الشحن كما لو كان البترول قادما من خليج المكسيك .

لقد حقق هذا النظام في التسعير الأهداف الإستراتيجية ليس فقط لشركات البترول الكبرى و كذلك الولايات المتحدة ، و ليس غريبا بالتالي أن كان الشعار السائد في الصناعة هو أن ما يخدم مصالح أمريكا يخدم مصالح الشركات ،

و ما يخدم مصالح الشركات يخدم مصالح أمريكا

استمر نظام نقطة الأسعار الوحيدة مقبولا كوا حدة من مشاكل الحياة العادية التي لا يناقشها احد ، و كانت الشركات البترولية تحقق من خلال أرباحا خيالية ، و لكن هذا النظام انهار خلال الحرب العالمية الثانية ، و تم الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول ، و حدد سعر البترول في رأس التنور (السعودية) في تفس مستوى السعر في خليج المكسيك .[2]

[1]: حليمي عتيقة ، المرجع نفسه ، ص ص 20 ، 21

[2]: صديق محمد عفيفي ، **تسويق البترول** ، مكتبة عين شمس ، ط 9 ، 2003 ، ص ص 248-252.

و منذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعدلة للبترول أساسا : خليج المكسيك و الخليج العربي ؛ مع تعادل السعر في كلتا النقطتين ، و كان معنى ذلك انه من صالح الأسواق إلى شرق من ايطاليا (خط الاستواء بين الخليجين) أن تستوفي احتياجاتها البترولية من الشرق الأوسط .[1]

الفرع الثاني: منظمة الدول المصدرة للبترول .

أنشئت منظمة البلدان المصدرة للبترول في مؤتمر عقده في بغداد يوم 10 سبتمبر 1960 الأعضاء المؤسسون و هو إيران و العراق و الكويت و السعودية و فنزويلا. و قد تقرر أثناء الاجتماع الأول للمنظمة جواز قبول أعضاء جدد بشرط أن يكون العضو المرشح مصدرا لكميات صافية كبيرة من الزيت الخام ، و أن يجوز الموافقة الجماعية للأعضاء الخمسة الأصليين ، و قد انضمت لعضوية المنظمة بعد ذلك قطر سنة 1961 و ليبيا و اندونيسيا سنة 1962 . و في افريل 1965 عدلت المنظمة شروط العضوية بان اشترطت في العضو الجديد أن تكون مصالحه مشابهة بدرجة كبيرة مع مصالح الدول الأعضاء و أن يجوز موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء على أن يكون من بينهم جميع الأعضاء المؤسسين ، و قد انضمت الجزائر إلى عضوية المنظمة سنة 1969 .

و تتلخص الأهداف الرئيسية للمنظمة ، كما أوضحها قرارها الأول و نظامها الأساسي الذي وضع بعد ذلك فيما يلي :

1-تنسيق و توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، و تحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحهم: منفردين و مجتمعين.

2-وضع الوسائل الكفيلة بتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للزيت الخام، و ذلك بقصد التخلص من التقلبات الضارة غير الضرورية.

3-الرعاية الواجبة لما يلي:

أ-توفير امدادات بترولية للدول المستهلكة على نحو يتميز بالانتظام و الاقتصاد و الكفاءة.

ب-تحقيق عائد عادل على استثمارات في صناعة البترول.[2]

---

[1] صديق محمد عفيفي ، المرجع نفسه ، ص 253.

[2] حسين عبد الله ، **البترول العربي ، دراسة اقتصادية سياسية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ص 78 ، 79 .

تتشكل الأسعار الموضوع الأساسي للمنظمة و العمل على إعادتها لموضعها الطبيعي قبل التخفيضات التي حدثت عام 1959 و 1960 و ضمان عدم إجراء تعديلات فيه إلا بمشاورة الحكومات المعنية، و مما لا شك فيه أن انشاء المنظمة حدث هام له دلالته الكبرى حيث تلتقى لأول مرة الدول البترولية بخطة واحدة و سياسة مشتركة.

و مثل رفع سعر البترول أهم مطلب للمنظمة و قد تحقق لها ذلك بعد أن كانت أسعار البترول العربي مختلف عن الأسعار العالمية.[1]

لم تنجح منظمة الدول المصدرة للنفط في تغيير أو تصحيح السوق العالمي للبترول و سبب ذلك:

1-إعلان المنظمة بصراحة أنها ليست سوى جهاز تفاوضي لا يمثل أي تكتل أو احتكار باسم العرض في مواجهة الطلب البترولي.

2-تعب فنزويلا دورا قياديا في نشاط المنظمة و من الطبيعي أن تكون من مصلحتها أن تثبت السعر القائم حيث يرتبط عرضه في الساحل الشرقي للولايات المتحدة و ليس بعرضه في لأوروبا الغربية المكان الطبيعي لتحديد سعر البترول في النطاق الدولي.

3-إن هذه الاتفاقية لا تعد تكتلا إقليميا و هو شرط لازم في نجاح التكتل الاقتصادي.

و من مظاهر نجاح المنظمة نذكر:

1-تبني مبدأ الأتاوة التي تدفعها شركات الامتياز للدول المنتجة أي وجوب تسويتها ضمن المصروفات بدلا من إعتبارها جزءا من الأرباح التي تدفع للدول المنتجة، و قد نجحت المنظمة في تطبيق هذا المبدأ.

2-إلغاء مسموحات التسويق التي كانت تعتبرها الشركات ضمن نفقات مرحلة الإنتاج في حين لم تحصل الحكومات المنتجة نصيبا من أرباح التسويق.

3-استقرار سعر البترول.

4-المطالبة بمبدأ المشاركة بين الشركات الكبرى و الحكومات المنتجة.

5-العمل على وضع خطة مشتركة بين الدول الأعضاء و الإلتزام بها للمحافظة على التوازن العالمي بين عرض البترول و الطلب عليه[2]

[1]: يسري محمد أبو العلاء، نظرية البترول، مرجع سبق ذكره، ص 507.

[2]: يسري محمد أبو العلاء، مبادئ الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 98،99.

تأتي هذه العلاقة لوجود سبعة أعضاء من المنظمة أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول ، إضافة إلى مصر التي تشارك في اجتماعات منظمة الدول المصدرة للبترول كمراقب. وقد شهدت صناعة البترول في دول المنظمة تطورات متلاحقة في مختلف المجالات، الأمر الذي ساهم في تدعيم مكانة المنظمة وتفعيل دورها في سوق البترول العالمي. ففي عام 2000 بلغت الاحتياطيات المؤكدة من الزيت الخام في دول المنظمة أكثر من 633 مليار برميل، وهذا يمثل أكثر من 61% من الاحتياطي العالمي، كما بلغت احتياطياتها من الغاز الطبيعي أكثر من 35 تريليون متر مكعب، وهو يشكل أكثر من 22% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.[1]

3.2.2

المطلب الثالث : أنواع أسعار البترول و العوامل المؤثرة فيها .

الفرع الأول : أنواع أسعار البترول .

أولا : الأسعار المعلنة : أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل ستاندرداويل نيوجيرسي في عام 1888 ، حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكان ، و كانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل و تكرير النفط الخام منذ عام 1873 ، و من ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجي في عملية التسعير . و استمر مفعول هذه الأسعار ساريا حتى عندما دخلت السوق النفطية الأمريكية شركات نفطية جديدة في أعقاب حل الحكومة الأمريكية لاحتكار ستاندرد اويل عام 1911 .

ثم استمرت شركات النفط الكبرى بتحديد الأسعار المعلنة حتى يوم 16 أكتوبر 1973 : عندما أقرت منظمة الأوبك أسعار بفوطها الخام من جانبها خلال مؤتمرها الذي عقدته بالكويت في اليوم المذكور ، لذلك فالأسعار المعلنة هذه ما هي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب و حيوي ، بل أن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الريع و الضريبة على الإرباح بموجبها ، بمعنى آخر أن هذه الأسعار لم تكن إلا أسعارا دفترية بموجبها يتم تحديد ضرائب الدول المنتجة و بموجبها يتم تسليم النفط من شركات ذات اختصاص إلى أخرى ذات اختصاص آخر .

ثانيا : الأسعار الفعلية : كان دخول الشركات النفطية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط بداية ظهور أسعار جديدة في السوق النفطية سميت بالأسعار المعدلة [2]

---

[1]: منظمة الدول العربية المصدرة للنفط(أوابك)، **المرجع نفسه**.

[2]: نواف الرومي ، **منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام** ، الدار الجماهيرية ، ليبيا ، 2000 ، ص 18- 20.

و تعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه ، أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط ، يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها : أنماط الاستهلاك ، طبيعة المنافسة ، الموقع الجغرافي ، المحتوى الكبريتي للنفط و كثافته النوعية ...الخ . و تشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة القطار المنتجة للنفط ، علما أن هذه الأسعار هي دائما اقل من الأسعار المعلنة .

ثالثا:الأسعار الإشارة : تكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط بين السعرين السابقين – الأسعار المعلنة و الأسعار المتحققة – و قد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري ، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم 28 تموز/يوليو 1965 ، و حددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار. كما طبقتها فنزويلا ، حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من 1 كانون الثاني يناير 1967 ، و ليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا .[1]

رابعا:سعر الكلفة الضريبية : و يعني الكلفة التي تتحملها الشركات البترولية بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول على برميل أوطن النفط الخام ، و هو يساوي أو يعادل كلفة إنتاج البترول زائد عائد الحكومة البترولية زائد الربع و أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومات المعنية أي انه السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل و الربع بصورة أساسية العائد للدول البترولية ماخة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية . أي أن سعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى أو سعر بيع البترول الخام في السوق البترولية ، و البيع بأقل من هذا المستوى يعني البيع بخسارة .

خامسا:السعر الفوري (الآني) : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا و في السوق البترولية الحرة ، و هذا السعر معبر أو يجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية و بصورة فورية ا وانية .

و هذا السعر البترولي ظهر للوجود مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض و طلب السلعة البترولية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة و المطلوبة بمقدار و مستوى هذا السعر ليس ثابتا أو مستقرا بسبب ارتباطه بمدى و مقدار الاختلال و عدم التوازن بين ما يعرض و يطلب من السلعة البترولية الخام .[2]

---

[1]. نواف الرومي ، المرجع نفسه، ص ص 22،21.

[2]. محمد احمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ، ص ص 199 ،200 .

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار البترول.

يمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

أولا: الاضطرابات السياسة: و هناك نقطة جوهرية، و تتمثل في نوعية النفط. إذ ليس بالضروري أن يكون ما ينتج في بلد معين يمكن تعويضه بالنوعية ذاتها من بلد آخر، علما أن مصافي النفط ليست قادرة على استيعاب كل أصناف النفط، بل إن كل مصفاة مصممة حسب نوعيات معينة للنفط، ضمن مواصفات و معدلات معينة.

فبالنسبة للعراق، كان له دور أساسي في ما يتعلق بالخطط الموضوعة، استنادا إلى أنه بلد غني بالنفط، و ثمة مشاكل سياسية تحدث أيضا في دول أخرى، مثل فنزويلا و إيران و التي تربطها علاقة سيئة بالولايات المتحدة الأمريكية، و التهديدات المتكررة من حين لآخر، و هي أحداث لها دور كبير في الاضطرابات النفطية. علما أن الدول الخمس الرئيسية التي تعتمد عليها أمريكا في وارداتها النفطية هي: المكسيك، فنزويلا، نيجيريا، كندا، السعودية. و من ثم فإن اضطرابات في الدول المنتجة سيؤثر عليها بالتأكيد.

أما النقطة الرئيسية التي لعبت دورا هاما في زيادة الأسعار، فتدور حول أن أمريكا تمثل المستهلك الرئيسي للنفط، و بالتالي فإن ما يحدث في أمريكا سيكون له التأثير الأول و الكبير جدا.

ثانيا: العوامل الجوية: و تتمثل في الأعاصير و الزلازل... حيث ارتفعت أسعار النفط بسبب تأثير تبعات إعصار(كاترينا)، كما حدثت أضرار تسببت في توقف جزء كبير من إنتاج النفط الأمريكي في خليج المكسيك، إضافة إلى تدمير العديد من منشآت الإنتاج و أبراج الحفر في تلك المنطقة، و قد ضاعفت من آثار الأزمة أنه لم تكن هناك طاقات بديلة.

ثالثا: المضاربات في الأسواق النفطية: و هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات الأخيرة ، و هي ظاهرة تنسحب على جميع أسواق البورصات المالية.

فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود و الهبوط للنفط. و ذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع و الشراء. حيث تم استنباط أفكار جديدة، مثل التعامل بالبراميل الورقية، و السحنات المستقبلية...الخ، كل ذلك من أجل المضاربة و هي أمور تؤثر على أسعار النفط.[1]

[1] :عبد الحي زلوم و آخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2008،ص 55-57.

13

رابعا: لحدث أحيانا بعض التوقعات في التصدير أو الإنتاج لأسباب شتى، كأعمال التخريب، و الحرائق في منشآت الإنتاج أو التصدير، و كذلك الإضرابات العمالية في بعض المناطق: نيجيريا ...و هي عوامل تؤثر جميعها على الأسعار.

خامسا: من العوامل الرئيسيه المؤثرة في أسعار النفط أيضا، المخزون النفطي الأمريكي، و ذلك نحم تقل أمريكا: حيث يتم أسبوعيا إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة الأمريكية هما المعهد الأمريكي للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية، لتحديد مخزون النفط الخام و المستقات النفطية و بالتالي فإن أسعار النفط تتبدل تبعا للأرقام التي ترد في التقريرين.

سادسا: تكاليف النقل.[1]

[1]: عبد الحي زلوم و آخرون، **المرجع نفسه**، ص57-59.

الخلاصـــــة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب النظري لكل من التنمية الاقتصادية و النفط ؛ حيث تناولنا التنمية الاقتصادية من ناحية مفهومها، أهدافها ، و النظريات المفسرة لها و كذلك مستلزماتها ، العقبات التي تواجهها و مصادر تمويلها بالإضافة إلى علاقتها بالنمو الاقتصادي ؛ و ذلك كون النمو يمثل شرطا هاما لتحقيقها.

فالتنمية مشروع شامل و متكامل يحدث تغيرات في الجوانب السياسية، الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان و كرامته ؛ و ضمان حريته، و تطوير كفاءاته و إطلاق قدراته، و تسخير كل ذلك لتحقيق التقدم الاقتصادي و مسايرة التطورات العالمية.

أما النفط فقد تناولناه من حيث تاريخ استكشافه، مفهومه، دوره الاستراتيجي،تسعيره و كذلك أنواع أسعاره و العوامل المؤثرة فيها، فالنفط مادة حيوية تلعب دورا استراتيجيا في العلاقات الإقتصادية و السياسية الدولية ، كما يمكن أن يكون حافزا قويا لإنجاح عمليه التنميه الاقتصاديه.

الفصل الثاني:

مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيـــد:

اقترنت التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال بأسلوب التخطيط حيث قامت بتنفيذ العديد من المخططات التنموية تراوحت بين قصيرة و متوسطة الأجل و ذلك في إطار المنهج الاشتراكي ؛ و لكن مع التطورات و التحولات الكبيرة التي شهدتها الساحة الاقتصادية الدولية فرضت على الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة و تغيير نمط التسيير و الانتقال إلى اقتصاد السوق و ذلك لتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي؛ حيث كانت هذه الإصلاحات في البداية ذاتية ثم بعد ذلك بإشراف مع المؤسسات المالية الدولية تمثلت أساسا في برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي.

كما شهد الاقتصاد الوطني تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية الثالثة،حيث ساهم هذه كل ذلك في انفتاح الاقتصاد الجزائري على محيطه، حيث وقعت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كما واصلت المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة في مسعى الإنظمام إليها.و للإلمام أكثر بالموضوع قمنا بتقسيم الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول** : الاقتصاد الجزائري إبان و بعد الإصلاحات.
- ✓ **المبحث الثاني**: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط.
- ✓ **المبحث الثالث**: أداء قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط .

ابتداءا من سنة 1967 عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة من خلال تبني تحريك الحياة الاقتصادية للأمة اعتمادا على أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه التنمية و تنظيمها .

المطلب الأول : المخطط الثلاثي 1967-1969 .

المخطط الثلاثي 1967- 1969 هو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية الفتية عهد التخطيط ، و كان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9.06 مليار دج ، أما تكاليف برامجه فكان تقديرها هو 19.58 مليار دج[1] .

و لقد كان توزيع تلك الاستثمارات بين ثلاث مجموعات كما يلي :

1- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة 6.79 مليار دج موزعة كما يلي :

- الزراعة 1.88 مليار دج .
- الصناعة 4.91 مليار دج.

2 الاستثمارات شبه الإنتاجية 0.36 مليار دج .

3- الاستثمارات غير الإنتاجية 2.01 مليار دج موزعة على :

- البنية التحتية الاقتصادية 0.28 مليار دج .
- البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج .

و المقصود بالاستثمارات الإنتاجية هي تلك التي تؤدي إلى خلق قيم استعماليه لها شكل سلع كالمنتجات الزراعية و الصناعية المختلفة ، أما الاستثمارات شبه الإنتاجية فتتمثل في تلك التي تؤدي إلى إنشاء هياكل تقدم خدماتها للإنتاج المادي مثل التجارة و النقل و المواصلات .[2]

أما بخصوص الاستثمارات غير الإنتاجية فهي تلك التي يترتب عنها هياكل ذات نشاط اجتماعي او ثقافي مثل البناءات السكنية و المدارس ، أو ذات نشاط مفيد للاقتصاد كالماء و الكهرباء ... الخ

---

[1] :محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، بناء اقتصاد عمومي راشد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 166

[2] : محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، بناء اقتصاد عمومي راشد ،المرجع نفسه ، ص ص168 ، 169 .

و في نهاية تطبيق المخطط كانت النتائج كالتالي :

- معدل الانجاز الفعلي للاستثمارات المنتجة 97 %.
- معدل الانجاز الفعلي للاستثمارات شبه المنتجة هو 78 % .
- معدل الانجاز التقديري للاستثمارات غير المنتجة 127 % و يعود سبب سرعة انجاز الاستثمارات غير المنتجة إلى عامل اجتماعي و عامل فني هما : العامل الأول هو وجود تعطش كبير من سكان المناطق المحرومة إلى هذا النوع من الاستثمارات ، مما جعلهم في بعض المناطق من البلاد يساهمون في الانجاز بأعمال تطوعية ، و بالنسبة للعامل الثاني كون هذا النوع من الاستثمارات لا يتطلب دراسات شديدة التعقيد حتى تعطل انطلاق أعماله .[1]

[1] : محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، بناء اقتصاد عمومي رائد ،المرجع نفسه ، ص189 .

الجدول رقم: 01استثمارات المخطط الثلاثي 1967- 1969 .

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
الزراعة	1.26	1.39
الصيد البحري	0.01	-
الري	0.35	0.49
مجموع الزراعة و الري	1.62	1.88
المحروقات	2.27	2.52
الصناعة الأساسية	2.18	1.58
الصناعات التحويلية الأخرى	0.49	0.37
المناجم و الطاقة	0.46	0.44
مجموع الصناعة	5.40	4.91
السياحة	0.34	0.18
النقل	-	0.07
المواصلات السلكية و اللاسلكية	0.12	0.11
التخزين و التوزيع	-	-
مجموع القطاع الشبه المنتج	0.46	0.36
شبكة النقل	0.34	0.28
السكن	0.34	0.24
التربية و التكوين	0.81	0.84
الاستثمارات الأخرى	0.09	0.65
مجموع الاستثمارات الأساسية	1.58	2.01
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، بناء اقتصاد عصري رائد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 190 .

المطلب الثاني : المخطط الرباعي الأول و الثاني .

الفرع الأول : المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 .

انطلق انجاز المخطط الرباعي الأول 1970 1973 ، و هذا بهدف تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة و في تقويم المحروقات (بترول و غاز) ، ثم انطلقت سنة 1971 ثورة زراعية تهدف إلى إعادة التنظيم الزراعي و تحديد لملكية الأراضي و خلق تعاونيات في الإنتاج و لكنها بذلك سمحت في نفس الوقت تحرير اليد العاملة الضرورية للصناعات في طريق الانجاز لكن احتياجات الصناعة الناشئة كانت غير كافية لاستعاب السكان الذين جلبتهم المدينة وقت الثورة الصناعية [1].

و قد قامت الدولة فعلا ، في ظل المخطط الرباعي الأول ، بتحديد حجم مرتفع من الاستثمارات و يظهر ذلك من خلال الأرقام التالية :

1- القطاع المنتج 17.34 مليار دج وزعت كما يلي :

- الصناعة 12.40 مليار دج .
- الزراعة 4.94 مليار دج .

2- القطاع الشبه المنتج 1.87 مليار دج .

3- القطاع غير المنتج 8.54 مليار دج وزعت كما يلي :

- البنية التحتية الاقتصادية 1.14 مليار دج .
- البنية التحتية الاجتماعية 7.40 مليار دج .

من خلال هذه الأرقام يتضح بان حجم الاستثمارات في هذا المخطط هي أعلى بكثير من مثيلتها في المخطط السابق ، إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات ، و تتوافق هذه الزيادة الإجمالية بشكل واضح مع متوسط الاستثمارات السنوية ، فهي في الترخيص المالي السنوي للمخطط الثلاثي 3.02 مليار دج بينما ترتفع في الترخيص المالي السنوي للمخطط الرباعي الأول إلى 6.94 مليار دج .

إن الارتفاع الكبير في استثمارات المخطط الرباعي يبدو أكثر وضوحا في البرنامج و النتيجة العامة للمخطط الرباعي الأول انه أسفر عن زيادات ملحوظة في الكميات الكلية، فكما زاد الاستثمار الفعلي من 9.2 مليار دج خلال المخطط الثلاثي إلى 36.3 مليار[2]

---

[1] احمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص 26 .

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، بناء اقتصاد عمومي رائد ، مرجع سبق ذكره ، ص 198 .

دج ، زاد التشغيل من قرابة 1.9 مليون عامل إلى قرابة 2.2 مليون بين سنتي 1969 و 1973 ، و حجم القيمة المضافة الإجمالية من حوالي 47 مليار دج في المخطط الثلاثي إلى حوالي 93 مليار دج في المخطط الرباعي الأول [1].

الجدول رقم: 02استثمارات المخطط الرباعي الأول 1970- 1973 .

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
الفلاحة الصيد البحري الري	2.92 0.12 1.90	2.94 0.07 1.34
مجموع الزراعة و الري	4.94	4.35
المحروقات الصناعة الأساسية الصناعات التحويلية الأخرى المناجم و الطاقة	4.57 5.21 1.19 1.43	9.78 7.52 1.32 2.18
مجموع الصناعة	12.40	20.80
تنمية وسائل انجاز البناء و الأشغال العمومية	-	0.64
السياحة النقل المواصلات السلكية و اللاسلكية التخزين و التوزيع	0.70 0.80 0.37 -	0.78 1.13 0.40 0.29
مجموع القطاع الغير المنتج	1.87	2.60
شبكة النقل السكن التربية و التكوين الاستثمارات الأخرى	1.41 1.52 3.31 2.57	1.13 1.54 3.04 2.21
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	8.54	7.92
مجموع الاستثمارات	27.75	36.31

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، بناء اقتصاد عمومي رائد ، مرجع سبق ذكره ، ص 251 .

[1]. محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، بناء اقتصاد عمومي رائد ، المرجع نفسه ، ص 245 .

الفرع الثاني : المخطط الرباعي الثاني 1973 – 1977

المخطط الرباعي الثاني 1973-1977 هو ثالث مخطط أعدته الدولة منذ الاستقلال ، و قد كان حجمه الاستثماري المرخص به 110 مليار دج ، و يزيد هذا الحجم عن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الرباعي الأول بعدد أربع مرات .

و بقدر ارتفاع حجم استثمارات المخطط الرباعي الثاني عن المخططين السابقين بقدر ما كانت مهامه واسعة و متنوعة ، و قد وزعت الاستثمارات على نحو يراعي التوازن ، حسب الأهداف السياسية للمخطط ، بين الاستثمارات الإنتاجية و الاستثمار في مجالات تحسين الإطار المعيشي و الاستهلاكيات الجماعية للسكان إلى جانب التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج و الاستثمار في قطاع الإنتاج .

و قد وزعت الاستثمارات على النحو التالي [1]:

- نصيب الصناعة 43.5 مليار دج .
- الفلاحة و الري 15.2 مليار دج .
- الهياكل الاقتصادية 14.0 مليار دج .
- القطاع الاجتماعي 13.3 مليار دج .
- التربية و التكوين 9.0 مليار دج .
- السياحة 1.4 مليار دج
- مختلفة (التجهيز الإداري و غيره) 3.6 مليار دج .
- قطاع التوزيع كالمواصلات و التخزين و التجارة 10.5 مليار دج .

و يمكن ملاحظة بوضوح اعتماد الدولة على تنمية القطاع الصناعي (الصناعة الثقيلة و الصناعة في قطاع المحروقات) و حجم الاعتمادات المالية الكبيرة المخصصة لهذا القطاع ، حيث تصل إلى حوالي 40 % من مجموع المخصصات ، و إذا أضفنا إليها مخصصات الهياكل الاقتصاديه فتصل النسبه إلى 52 % ، بينما لا يتعدى نصيب الزراعة و الري 13.8 % [2] .

---

[1]: محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، بناء اقتصاد عمومي رائد ، المرجع نفسه ، ص257 .

[2]: عيسى مقلد ، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص 67 .

الجدول رقم 03: استثمارات المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977 .

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
الزراعة	12.00	5.85
الصيد البحري	0.12	0.09
الري	4.60	2.97
مجموع الزراعة و الري	16.72	8.91
المحروقات	19.50	36.00
الصناعة الأساسية	21.86	28.46
الصناعات التحويلية الأخرى	4.01	5.07
المناجم و الطاقة	2.63	4.62
مجموع الصناعة	48.00	74.15
مؤسسات انجاز البناء و الأشغال العمومية	2.73	3.45
السياحة	1.50	1.24
النقل	6.49	5.27
المواصلات السلكية و اللاسلكية	1.51	2.32
التخزين و التوزيع	1.00	1.39
مجموع القطاع الشبه المنتج	10.50	10.22
شبكة النقل	3.09	1.13
المناطق الصناعية	0.70	1.54
السكن	8.30	3.04
التربية و التكوين	9.95	2.21
الاستثمارات الأخرى	10.23	6.77
مجموع الهياكل الأساسيه	32.27	24.50
مجموع الاستثمارات	110.22	121.23

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، بناء اقتصاد عمومي رائد ، مرجع سبق ذكره ، ص 341 .

المطلب الثالث : المخطط الخماسي الأول و الثاني .

الفرع الأول : المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 .

خطت الجزائر سنة 1980 خطوة جديدة في طريق التخطيط ، فاعتمدت فترة زمنية أطول من تلك التي اعتمدتها المخططات الثلاثية السابقة ، و هي فترة خمس سنوات ، و يدل ذلك على اكتساب الدولة تجربة معتبرة في التنظيم الاقتصادي ، و على اعتماد أهداف اقتصادية طويلة الأمد ، و المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 يندرج ضمن المخططات متوسطة الأجل ، و رغم اتساع فترته بنسبة أخرى لتجعله يقترب من صنف المخططات طويلة الأمد التي تكون فترتها سبع سنوات فأكثر .

و كما اتسعت فترة المخطط الخماسي الأول اتسعت أيضا كمية استثماراته لترتفع تكاليف برامجه إلى 560.5 مليار دج ، و قد بلغ حجم انجاز هذه البرامج في نهاية سنة 1984 مقدار 400.6 مليار دج .

و لقد كان توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول بين الاستثمارات على النحو التالي :

- الاستثمارات المنتجة 297.61 مليار دج منها 59.4 مليار دج للزراعة و 213.21 مليار دج للصناعة و 25 مليار دج لمقاولات الانجاز .
- الاستثمارات شبه المنتجة 46.2 مليار دج منها 23.8 مليار دج للنقل و المواصلات السلكية و اللاسلكية و 17.8 مليار دج للتحرين و التوزيع ، و 4.6 مليار دج للسياحة .
- الاستثمارات غير المنتجة 216.69 مليار دج للبنية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية .[1]

أما بخصوص نتائج الخماسي الأول فقد قدر حجم الإنتاج الداخلي الإجمالي ب 165.4 مليار دج عام 1984 أي بمعدل نمو 8.2 % مقارنة بسنة 1979 ، أما قطاعي الزراعة و الصناعة فقد سجلا نسبتي نمو 4 % و 9 % على التوالي ، و في نفس الاتجاه معدل نمو التشغيل السنوي الذي هو 8.7 % . أما بالنسبة للاستهلاك فقد سجل 93.5 مليار دج سنة 1984 أي بنسبة نمو 8.9 % ، و يمثل الاستهلاك العائلي ما نسبته 90 % من الاستهلاك الكلي .[2]

---

[1]: محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص ص 10 – 12 .

[2]: المرجع نفسه ، ص ص 92 ، 93 .

الجدول رقم: 04استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 .

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	0.9
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة و الري	59.40	47.10
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعات التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم و الطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	213.21	155.46
مؤسسات البناء و الأشغال العمومية	25.00	20.00
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.8	13.00
المواصلات السلكية و اللاسلكية	8.00	6.00
التخزين و التوزيع	17.80	13.00
		35.40
مجموع القطاع الشبه المنتج	46.20	35.40
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية و التكوين	65.70	42.20
الاستثمارات الأخرى	28.19	21.54
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	216.69	143.64
مجموع الاستثمارات	550.50	400.60

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 97 .

الفرع الثاني: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

يأتي المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 بعد أربعة مخططات إثمانية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط سنة 1967، و يتميز هذا المخطط بميزتين: الأولى انه تكميل لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير، و الثانية انه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة و الري.

و انطلاقا عن الوضعية الاقتصادية الوطنية و الدولية و متطلبات التنمية في مرحلة السنوات الخمس قرر المخطط الخماسي الثاني 85-89 تحديد برامج استثمارية تقوم على محورين:

1- استثمار و تثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة.

2- تدعيم شروط إسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية.

و قد تم توزيع تكاليف برامج استثمارات هذا المخطط كالتالي:[1]

- القطاع المنتج 367.02 مليار دج.
- قطاع وسائل الانجاز 33.2 مليار دج.
- القطاع شبه المنتج 60.53 دج.
- قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية 362.13 مليار دج.

و إلى جانب هذه الاستثمارات المبرمجة، فقد قامت الدولة خلال فترة المخطط بالتطهير المالي للمؤسسات حيث تحملت الخزينة تسديد الديون التي كانت تربط المؤسسات العمومية ببعضها البعض و ذلك تمهيدا للمصادقة على قانون استقلالية المؤسسات في نهاية 1987.[2]

لقد كانت مرحلة المخطط الخماسي الثاني من أصعب المراحل التي مرت بها التنمية في الجزائر و ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية، و انهيار أسعار البترول 1986، و تأثير كل ذلك على تمويل الاستثمارات خلال المخطط، لذلك كانت النتائج كالآتي:[3]

---

[1]: محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، مرجع نفسه**، ص136-139.

[2]: توفيق بن الشيخ، **التمويل الخارجي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، 2006، ص ص84،83.

[3]: محمد بلقاسم حسن بهلول،، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره**، ص218-221.

ضعف في درجة الفعالية الاستثمارية؛ و ضعف في معدل إنتاجية الاستثمار. أما بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، فقد سجل متوسط معدل النمو خلال الفترة 85-88 1.2% سنويا. كما أن معدل الاستثمار الفعلي، خلال الخماسي الثاني، كان في حدود 32% من الناتج الداخلي الخام، و هي نسبة اقل من الهدف المسطر الذي هو 40% و يعتبر ذلك في الواقع منطقيا مع الضعف الذي اعترى تطور الإنتاج.

الجدول رقم: 05 استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989

القطاعات	تكاليف البرامج (مليار دج)	الاستثمار الفعلي (مليار دج)
- الفلاحة	44.00	13.564}
- الغابات	09.60	
- الصيد البحري	1.10	
- الـــري	60.72	28.737
مجموع الفلاحة و الري	115.42	42.301
- المحروقات	41.50	28.822
- الصناعات الأساسية	91.30	
- الصناعات التحويلية	79.60	31.791
- المناجم و الطاقة	39.20	24.899
مجموع الصناعة	251.60	85.512
- مؤسسة انجاز أشغال البناء و الأشغال العموميه	33.20	15.255
- السياحة	5.50	1.663
- النقل	21.50	6.849
- المواصلات السلكية و اللاسلكية	14.00	7.011
- التخزين و التوزيع	25.01	8.939
مجموع القطاع شبه المنتج	66.03	24.462
- شبكة النقل	60.46	43.335
- المناطق الصناعية	2.50	0.532
- السكن و التهيئة العمرانية	124.92	52.312
- التربية و التكوين	64.80	31.722
- الاستثمارات الأخرى	109.45	84.019
مجموع الهياكل الأساسية	362.13	202.970
مجموع الاستثمارات	828.38	370.5

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص223.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري إثناء و بعد الإصلاحات

قامت الجزائر في بداية التسعينات بإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، و كان ذلك بداية الانفتاح على العالم الخارجي.

المطلب الأول: مرحلة الإصلاحات

الفرع الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي

اولا: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: 31-05-1989 إلى 30-05-1990.

إن العلاقة المباشرة للجزائر مع صندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقيات بين الجزائر و الصندوق، بعضها نفذ جزئيا و البعض الأخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الاتفاق، و هو البرنامج الذي نال حظة من التطبيق.

و تمثلت إجراءات هذا الاتفاق فيما يلي:

1- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات، و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة و من خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية و إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري، استحداث الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إصدار بعض الأحكام الجبائية و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص من شانه أن يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

2- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية و ذلك بصدور قانون النقد و القرض، الذي يرمي الى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية. و أهم مبادئ هذا القانون تتمثل في:[1]

- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.
- إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.
- وضع نظام مصرفي فعال من اجل تعبئة و توجيه الموارد.

[1] بمدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص109-111.

- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد و القرض.

3- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة وفق قوانين جزائرية.

إن مدة الاتفاق المقدرة بنسبة لم تكن كافية من اجل استقرار الاقتصاد الجزائري بحيث انه خلال هذه المدة سجلت ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4% سنة 1990 و تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، استهلاك احتياطي الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990، كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68% في سنة 1988 إلى 52% سنة 1991.

ثانيا: برامج التثبيت الاقتصادي الثاني 03-06-1991 إلى 30-03-1992:

إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من اجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من اجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي و عليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تحرير التجارة الخارجية و كذلك الداخلية و العمل على رفع صادرات النفط.
- تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تشجيع أنواع الادخار الكلي و تخفيض الاستهلاك الكلي.
- تحرير أسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع واسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

و كانت الانجازات المتحققة كالتالي:[1]

- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي و امتد ذلك غاية جويلية 1992 و خاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية.

[1]: مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، مرجع نفسه، ص ص 111، 112.

- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية و الداخلية من استيراد و تصدير و فتح الحسابات بالعملة الصعبة و تنظيم تجارة العملة.
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة و هيكلة السوق المالي.
- إصلاح النظام الضريبي و تحديد القيود الجمركية و ذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي و فتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.

و خلال هذه المدة تحققت النتائج التالية:

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 الى 27.67 مليار دولار سنة 1991 و الى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة الديون من 73.9% سنة 1991 الى 76.5% سنة 1992.
- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة و الى ارتفاع الايرادات.
- بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار و الواردات 8.03 مليار دولار.

لكن ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي و ذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة و منها تغير مقدار التضخم؛ و ارتفعت الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2% .

و نتيجة تفاقم المشاكل وحدة الأزمة الاقتصادية و خاصة الاختلالات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالانخفاض الحاد الأسعار المحروقات حيث انخفضت الجباية البترولية من 24.1 مليار دينار بين سنتي 1990 و 1991 و هذا ما اثر على ميزان المدفوعات، لان الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات.[1]

[1] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، مرجع نفسه، ص ص 113، 114.

ثالثا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من ابريل 1994 إلى مارس 1995.

إن تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي يقتضي أساسا بجملة من الأمور، منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، و احتواء وتيرة التضخم، و تحرير التجارة الخارجية، و التسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، و تعميق الإصلاحات الهيكلية، مع تخفيف خدمات الديون الخارجية.

و يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.
- التقليص من الكتلة النقدية، و هذا شرط أساسي للتطور السليم و الصحيح.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، و ذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

لقد تم تطبيق البرنامج الاستقراري على مدار سنة كاملة، و لقد بوشر تطبيقه في ظروف اقتصادية و اجتماعية و أمنية جد صعبة، و على رغم ذلك فان الخبراء الماليين بصفة عامة، و خبراء الصندوق النقد الدولي بصفة خاصة يشهدون بان الجزائر احترمت و طبقت كافة الإجراءات المتفق عليها بصرامة كبيرة قلما نجدها في دول أخرى.[1]

و تمثل النتائج المحققة خلال فترة البرنامج في:

-فيما يخص تحرير التجارة الخارجية: تم تحقيق الانفتاح لنشاط الاستيراد و التصدير أمام القطاع الخاص، و بذلك عرفت كل من الصادرات و الواردات توسعا في دائرة نطاقها مع التحفظ ببعض الاستثناءات.

-فيما يخص تحرير الأسعار: تم تحرير الأسعار الداخلية بعزل الرقابة الإدارية و تخلي الدولة عن الإعانات، حيث تم تخفيض الإعانات الضمنية و المعلنة على الخصوص للمنتجات البترولية و الطاقوية، و المواد الغذائية ما عدى القمح و طحينة التسعير و الحليب.

-فيما يخص السياسة النقدية و المالية: تم إصدار عدة قرارات و مراسيم تكميلية لقانون النقد و القرض خلال فترة البرنامج، ضمن أجل خفض وتيرة التوسع النقدي "تم الغاء الحدود القصوى على معدلات الفائدة الإقراض إلى جانب تحرير معدلات فائدة موجبة[2]

---

[1]. عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، ملتقى حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، الجزائر، 1998، ص ص362، 363.

[2]. دحو سهيلة، **الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار و التحول الهيكلي**، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، الصادرة عن المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، العدد 11، الجزائر، 2009، ص ص48، 49.

و استخدام الأدوات غير المباشرة .

– فيما يخص عبء الديون الخارجية: في إطار اتفاق التثبيت تقدمت السلطات أمام نادي باريس و لأول مرة لإبرام اتفاق عام حول إعادة جدولة الديون العمومية، كان ذلك نهاية 1994 و بدأت المفاوضات الثنائية مع كل دائن على حدا ابتداء من جويلية 1994 و انتهت في مارس 1995 وسمحت هذه المفاوضات بإمضاء 17 اتفاقا؛ إذ بلغ عدد الديون المجدولة في إطار كل الاتفاقات 5,3 مليار دولار أمريكي، و قد ساعدت إعادة الجدولة على خفض الديون حسب جداول المديونية إلى 55,3% سنة 1995 بدلا من 86% سنة 1993.

–فيما يخص المالية العامة و الميزانية: عملت السلطات خلال فترة الاتفاق مواصلة سياسة التقشف في النفقات وتوسيع دائرة تحصيل الإيرادات، حيث تم توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، و تخفيض معدل الضريبة على الأرباح، كما عرف معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها زيادة من 5% إلى 33%، كما سجلت الرسوم الجمركية زيادة على الكماليات.

أما النفقات فقد تم تقييدها بتقييد ميزانيه التجهيز و التسيير المسنده خلال السنه، و كذلك و تبعا لتقليص عدد المؤسسات العمومية تقلصت النفقات الجارية، وعليه تم امتصاص العجز الميزاني و تحقيق شرط الاتفاق.[1]

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي

و تتمثل أهم محاور هذا البرنامج في:

أولا: السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، و ذلك من خلال امتصاص فائض السيولة و الحد من التوسع الائتماني و ضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، قيمة السقوف الائتمانية، و تحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك و تطوير أسواق المال.

ثانيا: تحرير الأسعار: يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية، و قد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة إلى ما يقارب 200% هامشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994م 1996 بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة و التي وصلت نسبتها 5% من[2]

---

[1]: دحو سهيلة، **المرجع نفسه**، ص ص 50، 51.

[2]: مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص ص145 – 147.

الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازية و ارتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي، كما دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة و هذا ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية.

ثالثا: **تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف:** يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية و إلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك و الاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار و إنشاء مكاتب للصرف و فتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.

رابعا: **تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية:**

I. **ترقية القطاع الخاص:** يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص، و هذه العملية تبنتها الجزائر، و ذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية و التنازل عنها لصالح مستثمرين خواص و مساهمة الخواص في رأسمال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49%. و كان أول برنامج لعملية الخصخصة في افريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي و خصص للمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات و استفادت حوالي 200 مؤسسة من هذا البرنامج.

II. **إصلاح المؤسسات العمومية:** إن تفاقم المشاكل الإدارية و المالية للقطاع العام و كثرة الخسائر مثلت عبئا كبيرا على ميزانية الدولة مما أدى إلى عجز الموازنة و عبء الدين الخارجي فأصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية و لعل أهم ما استحدثه قانون 95 – 22 الموافق ل 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية و هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية و أن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص، بنقل الملكية و معها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية و نقل الإدارة إليه، أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع و منشات[1]

خامسا: **قطاع الفلاحة:** حاولت الجزائر أن تقوم لترقية القطاع الفلاحي و إدماجه في المخطط الإقليمي و عليه كان لازما إجراء إصلاحات على القطاع، و نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 كان يهدف إلى:

– تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي.[2]

---

[1] : مدني بن شهرة،<u>الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل: التجربة الجزائرية</u>، **المرجع نفسه**، ص ص 148 – 153.

[2] :**المرجع نفسه**، ص: ص 156 – 158.

- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية، و تنشيط الإنتاج الفلاحي.

- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة و ذلك عن طريق تنمية الموارد و الحفاظ على الأوساط الطبيعية.

سادسا: قطاع السكن: وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصا في مجالات التعمير و العقار، و التمويل. فالتعمير هو استكمال المنظومة التشريعية الخاصة بتسيير القطاع العقاري القابل للتهيئة العمرانية، و استكمال إعداد خطط التهيئة[1] و المقدرة ب 600 خطة منها 300 خطة تستكمل قبل نهاية سنة 1997 .

و قد سجلت خلال هذه الفترة النتائج التالية:

- ارتفاع احتياطي الصرف من 1,1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998.

- ارتفاع المديونية الخارجية من 29,49 مليار دولار سنة 1994 إلى 30,47 مليار دولار سنة 1998، و هذا بسبب الانخفاض المفاجئ في موارد الصادرات التي بلغت حوالي 10 مليار دولار، و هذا قد سجل تحسن ملحوظ في مورد الدولة من العملة الصعبة في سنوات 1996 (13,8 مليار دولار) و 1997 (13,7 مليار دولار).

أما نسبة خدمات الدين فقد ارتفعت من 30,9% سنة 1996 إلى 48% سنة 1998.

- انخفاض سعر صرف الدينار، فمن 36دج/$ سنة 1994 إلى 58دج/$ سنة1998.

- انخفاض معدل التضخم من 29% سنة1994 إلى 5% سنة1998، و نتيجة لذلك انخفض معدل إعاده الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9,5% سنة 1998.

- ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19,1%، في حين بلغت النسبة 10,5% سنة 1995. [2]

[1] : مدني بن شهرة **المرجع نفسه**، ص 160.

[2] علعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 198.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الإصلاحات

الفرع الأول: الشراكة الاورو – جزائرية

لقد عبرت الجزائر عن نيتها التفاوض على اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 13 – 10 – 1993، علما أن المفاوضات لم تبدأ نهائية إلا في مارس 1997 ثم تم إلغاؤها من الجانب الجزائري في جوان 1997 نتيجة للظروف الأمنية و السياسية، ضف إلى ذلك تردد السلطات الجزائرية بالنسبة لتأثيرات و نتائج التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، و لكن تم التوقيع على ذلك بتاريخ 19 – 11- 2001 في بروكسل،و يتضمن الاتفاق النقاط التالية: [1]

1- تطوير المبادلات و ضمان انطلاق علاقات اقتصادية و اجتماعية متوازنة.

2- ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة لإعادة توظيف هذه الاستثمارات.

3- تفضيل المبادلات التجارية البشرية في إطار الإجراءات الإدارية.

4- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل تعزيز العلاقات فيما بينهم.

5 احترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان.

6- تشجيع الاندماج المغاربي.

7- هذا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الجزائر الموقع 26-4-1976 بالجزائر. [2]

و في هذا الإطار لابد من الإشارة إلى حالة من عدم التكافؤ بين الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد الأوروبي، إلا أن ذلك لا يمكنه أن يحجب بعض الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري، منها:

- الحصول على مساعدات و قروض إضافية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و خاصة الأوروبية منها، إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.

- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية. [3]

---

[1] الأخضر أبو علاء عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري: بين واقعية السوق و التعديل الهيكلي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 62.

[2] علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو متوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، دورية علمية محكمة نصف سنوية، العدد 5، الصادرة عن جامعة محمد خضير بسكرة، جوان 2009، ص ص 32 – 33.

[3] بسمير صارم، **أوروبا و العرب: من الحوار ...إلى الشراكة**، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 204.

– إمكانية زيادة حجم الاستهلاك العائلي نتيجة انخفاض أسعار على الواردات. و هذا من شانه توسيع الوعاء الضريبي على الاستهلاك، و بالتالي التقليص من تبعية الإيرادات الميزانية للجباية النفطية.

– تطوير القطاع الخاص الوطني نتيجة لبرامج المساعدة الفنية المقدمة، و هذا بشرط إصلاح المنظومة المصرفية و يمكن في هذا الشأن الإفادة من التجربة الأوروبية و إقامة شركات و تحالفات و غيرها بين البنوك الجزائرية و مثيلاتها في دول الاتحاد الأوروبي.

– ظهور الأورو يعمل على تبسيط إجراءات الصفقات و العقود و العمليات الخاصة بالعملة الصعبة التي كانت تتم بأكثر من عملة مع مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي.[1]

– تسهيل عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

بالإضافة إلى الايجابيات المتوقعة فان هناك بالمقابل أثار سلبية مماثلة يمكن إبرازها فيما يلي:

- عدم قدرة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الأوروبية.
- إفلاس العديد من المؤسسات الوطنية الغير قادرة على المنافسة بسبب إزالة الحواجز الجمركية مما يودي إلى تسريح العمال و مزيد من البطالة.
- ظهور اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة أعباء مالية إضافية، من جراء ارتفاع أسعار المواد المستوردة و زيادة النفقات الناجمة عن تعويض الخسائر التي قد تلحق بالمؤسسات.
- فقدان موارد جبائية جراء إزالة الرسوم الجمركية على الواردات.
- تدهور المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- زيادة تبعية الاقتصاد الجزائري للاتحاد الأوروبي بسبب اعتماد السوق الجزائرية على المنتجات الأجنبية الأوروبية.
- القضاء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لا تستطيع أن تنافس الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات ذات رؤوس الأموال الضخمة.[2]

---

[1] : قدي عبد الحميد، **الجزائر و مسار برشلونة: الفرص و التحديات**، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، يومي 8 و 9 ماي 2004، الجزائر، ص ص 54 – 55.

[2] : امزيان سليم، **انشراكة الأورو متوسطية و أثارها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، ص 107.

الفرع الثاني : مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت انه لا جدوى من تفاديها و البقاء على هامشها ، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي ، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية ، و كشرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة و أهمها :

- **إنعاش الاقتصاد الوطني** : حيث انه و بارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية تزداد المنافسة التي يمكن ان تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني ، إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة و التسيير من اجل البقاء في السوق .
- **تحفيز و تشجيع الاستثمارات** : حيث أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، قد يفتح لها المجال و يمنحها فرصة اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و ذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.
- **مسايرة التجارة الدولية** : ذلك أن الاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية و الضغط التنافسي ، يمكن المنتوج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب من القدرة على المنافسة ، كما أن الجزائر تحصل على مستلزماتها من مختلف السلع و المواد من الأسواق العالمية ، فلا يمكن أن الجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الغات في 30 افريل 1987 ، و عند ظهور هذه المنظمة إلى الوجود 1 جانفي 1995 ، تم الاتفاق بين الجزائر و الأعضاء المتعاقدة في الغات على إنشاء لجنة تتكفل بتحويل الملف من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و قامت الجزائر من اجل الحصول على العضوية بالإجراءات التالية :

- **تقديم طلب الانضمام** : قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996 ، و ذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة ، ثم تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة ، حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر [1].

[1] : ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 ، ص 134 – 136

●تقديم مذكرة السياسة التجارية : قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 5 جوان 1996 ، و كانت تحتوي على العناصر التالية :

●شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية ، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي ، و الذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق .

●تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها و أثرها ، إذ تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية ، بالإضافة إلى تقديم القوانين و التشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

●شرح و توضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات و الواردات ، في المجال الصناعي و الزراعي ، و الرد على بعض المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي .

و تقديم و شرح النظام التجاري للخدمات و حقوق الملكية الفكرية [1].

المطلب الثالث : البرامج التنموية 2001 – 2014 .

الفرع الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 .

في سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج للإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج موزعة على القطاعات المختلفة ، منها 380 مليار دينار في أطار مرحلة التنفيذ الأولى المتعلقة بالفترة 2001 – 20021 ، و يتضمن هذا البرنامج ما يلي :

- إعادة تنشيط الطلب الاستثماري ؛
- دعم النشاطات الإنتاجية و خلق مناصب عمل جديدة من إعطاء أهمية اكبر للقطاع الفلاحي؛
- إعطاء أهمية اكبر لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية ؛
- إعطاء دفعة جديدة للهياكل القاعدية لضمان تنمية مستمرة .

[1] ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ،**المرجع نفسه** ، ص 143 -145 .

الجدول رقم 06 : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 .

	2001	2002	2003	2004	المجموع بات ا	%
الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الفلاحة و الصيد	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	73.9	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	%100

المصدر : برحومة عبد الحميد ، **الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 6، جامعة سطيف ، جوان 2006 ، ص 127 .

و تتمثل أهداف البرنامج في :

- محاربة الفقر و خلق فرص عمل جديدة ؛
- خلق توازن جهوي تنموي ؛
- زيادة الصادرات خارج المحروقات [1].

و تتمثل نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 في :

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار منها 30 مليار دولار من الإنفاق الحكومي ؛
- نمو مستمر في المتوسط 3.8 طوال السنوات الخمس ، و بنسبة 6.8 % سنة 2003 ؛
- تراجع في البطالة من 29 % إلى 24 % ؛
- انجاز آلاف المنشات القاعدية بناء و تسليم الآلاف من المساكن الجاهزة .

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة ، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت،و حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قاربه 6.8 % و احتياطي صرف قاربه 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة ،و بالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية[2]

---

[1]: برحومة عبد الحميد، **الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد 6، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، جوان 2006 ،ص ص 126،127.

[2]: رزمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، مجلة محكمة سداسية، العدد 7، جامعة بسكرة، جوان 2010، ص ص 104،105.

انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003 .

الفرع الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 .

جاء هذا البرنامج لدعم النمو الاقتصادي و مواصلة وتيرة البرنامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 ، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري . هذا و يهدف البرنامج التكميلي إلى :

- تحديث و توسيع الخدمات العامة : حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية اثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة .
- تحسين مستوى معيشة الإفراد : و ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد ، سواء كان الجانب الصحي ، الأمني و التعليمي .
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية : و ذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي ، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي ، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد ، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو ، و هو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر .

أ – و يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته ، و التي بلغت 4203 مليار دج ، و انقسم إلى 5 محاور رئيسية : [1]

2– تحسين ظروف معيشة السكان : قيمته 1908.5 مليار دج.

3– تطوير النشاطات الأخرى : قيمته 1703.5 مليار دج .

[1] :البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر 2004-2009 ، www. Startimes. Com le 20/ 02 / 2012 .

4- دعم التنمية الاقتصادية : قيمته 337.2 مليار دج .

5- تطوير الخدمة العمومية : قيمته 203.9 مليار دج .

6- تطوير تكنولوجيا الاتصال : قيمته 50 مليار دج .

ساهم هذا البرنامج في ارتفاع معدلات النمو خارج المحروقات من 4.7 % سنة 2001 إلى 6.3 % سنة 2007 ثم إلى 10.5 % سنة 2010 ، و لكن بسبب معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات جاء معدل النمو الاقتصادي ككل متذبذبا ، إذ سجل سنة 2005 5.1 % ثم سنة 2007 ما قدر ب 3.0 % ثم سنة 2010 ما قدر 2.1 %.

و من جهة أخرى ساهم البرنامج في انخفاض معدلات البطالة نتيجة التأثير الايجابي له في عودة الانتعاش الاقتصادي خاصة في قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية ، إذ انخفض معدل البطالة من 15.3 % سنة 2005 إلى 11.8 مليار دج سنة 2007 ى ثم إلى 11.3 سنة 2008 .

إن الأثر السلبي لهذا البرنامج تمثل بالخصوص في ارتفاع قيمة الواردات بشكل كبير نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي و عدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد، و نتيجة لذلك ارتفعت قيمتها من 19.8 مليار دولار سنة 205 إلى 26.3 مليار دولار سنة 2007 ثم إلى 37.9 مليار دولار سنة 2008 .[1]

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004، ثم برنامج التكميلي لدعم النمو. و يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010- 2014 من النفقات 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، و هو يشمل شقين:

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدة و الطرق و المياه بمبالغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار[2]

[1]: البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر، **المرجع نفسه**.

[2]:البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014، **بيان مجلس الوزراء**.

يخصص برنامج 2010 – 2014 أكثر من 40% أي حوالي 9386,6 مليار دج من موارده للتنمية البشرية، وذلك من إطار الاستثمارات العمومية، و تم تخصيصها كما يلي:

- 852 مليار دج للتربية الوطنية موجهة خصوصا لانجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية و أكثر من 1000 اكمالية و حوالي 850 ثانوية و كذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات و مطاعم و نصف داخليات.

- 868 مليار دج للتعليم العالي لاسيما من اجل توفير600000 مقعدا بيداغوجيا و 400000 سريرا و 44 مطعما جامعيا.

- حوالي 178 مليار دج للتكوين و التعليم المهنيين موجهة خصوصا لانجاز 220 معهدا و 82 مركز للتكوين و 58 داخلية.

- 619 مليار دج لقطاع الصحة موجه لانجاز 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

- أزيد من 3700 مليار دج لقطاع السكن من اجل إعادة تأهيل النسيج الحضري و انجاز مليوني مسكن.

كما يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشات القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، حيث يخصص:

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ.

- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من اجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية و تحسين النقل الحضري، و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم و البيئة.

- ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

و علاوة على حجم النشاطات التي يستفيد بها أدوات الانجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية الذي تم الشروع فيها.[1]

[1]: التنمي الخماسي 2010 2014، المرجع نفسه،

- ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض .

- ستعيش التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دينار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من اجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية.

- تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة.

و على صعيد آخر يخصص البرنامج 2010 – 2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المراحل العمومية.[1]

المبحث الثالث: أداء قطاع المحروقات في الجزائر

تملك الجزائر كل المواصفات التي تجعلها نموذجا للبلد المنتج للمحروقات بامتياز، ذلك أن إنتاجها من هذه المحروقات يتميز بالتنوع، فهي لا تنتج منتجا واحدا، وإنما كل الأنواع، النفط الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز.

المطلب الأول: تطور نشاط إنتاج المحروقات بالجزائر:

الفرع الأول: إنتاج النفط الخام:

كان إنتاج الخام بالجزائر منذ تأميم القطاع عام 1971 وحتى السنوات الأخيرة متذبذبا، حيث قفز بعد التأميم مباشرة بشكل لافت: وتجاوز مليون برميل يوميا، ثم استقر بعد ذلك على امتداد كل سنوات السبعينيات تقريبا فوق سقف المليون ب/ي، قبل أن تبدأ فترة ثانية في الثمانينيات، وتميزت بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج، الذي بلغ في هذه الفترة أدنى نقطة له، وهي 648 ألف ب/ي عام 1987 ، ويعزى هذا السقوط الحر بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققتها شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية[2].

---

[1]. البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014، **المرجع نفسه**.

[2]. سليمان عاطف، **معركة البترول في الجزائر** ، دار الطليعة، بيروت ، 1988 ،ص 72 .

الجدول رقم : 07 تطور إنتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة1986-2005 (ألف برميل يوميا)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الإنتاج	673.9	648.2	656.6	727.3	789.9	803.0	756.5
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنتاج	747.3	752.5	752.5	805.7	846.1	827.3	749.6
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإنتاج	796	842	830	942	1311	1352	1369

المصدر: من سنة 1986-2000: التقرير السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط www.oapec .org

من سنة 2001-2006: عاطف سليمان، الثروة النفطية و دورها العربي، الدور السياسي و الاقتصادي للنفط العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،2009، ص 54.

في سنوات التسعينيات، تحسن معدل الإنتاج قليلا مقارنة بفترة الثمانينيات، غير أنه على العموم، لم تسجل طفرة في الإنتاج تعكس بوضوح عودة الانتعاش إلى القطاع من جديد .ولم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي كانت حققتها في سنوات السبعينيات، وبقي معدل الإنتاج يتراوح تقريبا بين 750 و 850 ألف برميل يوميا.

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ وفي نهاية 2005 حوالي 1.352 مليون ب/ي، وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات .ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينيات، وخصوصا في السنوات الأخيرة، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال، والشروع في استغلال موارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا.

الفرع الثاني: إنتاج المكثفات:

إن التمييز الحاصل بين النفط الخام والمكثفات هو في حقيقته تمييز جزائي يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية أكثر منه لاعتبارات التركيب الفيزيائي –الكيميائي، لأن المكثفات وهي هيدروكربونات خفيفة جدا، تتحول في ظل شروط الضغط والحرارة العادية إلى[1]

[1]: دبس محمد ، صناعة البتروكيمياويات في الوطن العربي، الدراسات التقنية، معهد الإنماء العربي، بيروت ،1995 ،ص 55.

سائل كالنفط الخام بمجرد خروجها إلى السطح، ولذلك يعتبرها معظم المختصين وحل الهيئات المرجعية المتخصصة جزء من النفط الخام.

الجدول رقم : 08 تطور إنتاج المكثفات (1996-5005)طن .

السنوات	سوناطراك		الشراكة		مجموع الإنتاج السنوي
	الإنتاج السنوي	النسبة(%)	الإنتاج السنوي	النسبة(%)	
1996	16	94.32	0.964	5.68	16.964
1997	16	94.15	0.995	5.85	16.995
1998	16	94.12	1	5.88	17
1999	15	88.24	2	11.76	17
2000	15	88.24	2	11.76	17
2001	15	88.24	2	11.76	17
2002	14	87.50	2	12.50	16
2003	13	86.67	2	13.33	15
2004	12	80.00	3	20.00	15
2005	12	80.00	3	20.00	15

المصدر : شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2005 ، ص23 .
www.sonatrach.dz

إن تحليل تطور إنتاج المكثفات بالجزائر للفترة 1996-2005، تبين أن حجم هذا الإنتاج لم يتغير كثيرا في هذه الفترة، إذ تراوح بين15 و 17 مليون طن سنويا .غير أن ما يمكن تسجيله هو أنه في الوقت الذي شهد فيه إنتاج سوناطراك تراجعا واضحا، زاد إنتاج الشراكة في السنوات العشرة الأخيرة بشكل كبير، وتضاعف ثلاثة مرات في فترة قياسية.

الفرع الثالث: إنتاج سوائل الغاز الطبيعي:

إن سوائل الغاز الطبيعي هي أساسا نوعان البيوتان والبروبان، ويستعمل النوع الأول في الأساس في أعمال الطهي ويستعمل النوع الثاني في التدفئة .وتوجد سوائل ثانوية أخرى، غير البوتان والبروبان، تستعمل كمواد أولية في الصناعة البتروكيماوية، وقد انتشر استعمال هذه السوائل على نطاق واسع في العقود الأخيرة.

كما أصبح بالإمكان أيضا استخدام هذه السوائل كمواد أولية لتصنيع منتجات جديدة مشتقة لاستعمالها كوقود للسيارات، وبذلك استطاع هذه السوائل الجديدة من كسر احتكار المشتقات النفطية لقطاع النقل.

وعموما، فإن سوائل الغاز الطبيعي يتم الحصول عليها من مصدرين:

-**من الغاز الطبيعي** : حيث يتم بعد استخراج الغاز مباشرة من البئر إخضاع مكوناته الأكثر كثافة والأكثر قابلية للتسييل للضغط والمعالجة في معامل خاصة بذلك موجودة على السطح، حتى تتحول هذه المكونات إلى سوائل ولا يبقى من الغاز المستخرج سوى الغاز الجاف الذي يتكون أساسا من غاز الميثان .وعملية إنتاج هذه السوائل في هذه الحالة غيرمكلفة كما هو الشأن بالنسبة للغاز الطبيعي المميع.

-**من البترول** : يتم الحصول على هذه السوائل أيضا بفصلها عن البترول الخام أثناء عملية التكرير، حيث تكون من أول ما يتم فصله من الخام، باعتبارها من العناصر الأقل كثافة والأكثر قابلية للتسييل، وذلك باستعمال أنظمة إعادة التبريد المركبة في أبراج التقطير.

أنه من الأهمية بمكان الانتباه عند تقديم الإحصائيات الخاصة بإنتاج المحروقات إلى مسألة المصدر، والتحقق فيما إذا كانت هذه الإحصائيات تعني مجموع السوائل، بصرف النظر عن مصدرها، أو أنها تخص مصدرا واحدا فقط، لأن بعض المصادر تلجأ إلى فصل إنتاج السوائل ذات المصدر النفطي عن إنتاج النفط الخام، ولا تفصل إنتاج السوائل ذات المصدر الغازي، وبالتالي يكون مجموع إنتاج السوائل المنتجة لا يمثل إلا نوعا واحدا، فيما تلجأ مصادر أخرى إلى تقديم مجموع شامل لصنفي السوائل.[1] كما هو الحال في الجدول التالي:

[1]: دهر، محمد، **المرجع نفسه**، ص ص 75- 77.

الجدول رقم09 إنتاج السوائل الهيدروكربونية * للفترة1995-2005(ألف برميل يوميا)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الخام	752	806	846	827	795	796	842	850	1111	1311	1350
السوائل	684	707	758	758	721	781	781	840	890	990	990
المجموع	1436	1513	1604	1585	1516	1577	1623	1690	2001	2301	2340

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006 ، ص23 . www.oapec.org

وعلى العموم، فإنه رغم تباين الأرقام، فإن كل المصادر تكاد تجمع على أن إنتاج سوائل الغاز الطبيعي بالجزائر قد شهد طفرة ملحوظة منذ منتصف التسعينيات.

المطلب الثاني: تطور نشاط التصدير:

شهد هيكل تصدير المحروقات في السنوات القليلة الماضية تغيرا جذريا، تراجعت بمقتضاه مساهمة بعض المصادر لفائدة مصادر أخرى: فعلى سبيل المثال كانت مساهمة النفط الخام في نهاية عام 2001 تمثل أقل من خمس حجم الصادرات الكلية المقدرة ب 119 مليون طن. لكن بعد أربع سنوات فقط من ذلك، أي في نهاية عام 2005 ، أصبح تصدير الخام هو الذي يطغى على الصادرات النفطية، و يمثل نسبة تزيد عن 28 % من الحجم الكلي للصادرات، فيما تراجعت مساهمة المشتقات النفطية والمكثفات، كما أن صادرات الغاز بنوعيه سجلت من جهتها طفرة نوعية، وأصبحت تمثل أكثر من نصف حجم الصادرات الكلية.[1]

* السوائل الهيدروكربونية هي كل من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

[1] . حليمي حكيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

الجدول رقم:10 صادرات الجزائر من المحروقات سنة 2005

البيان	الوحدة	الصادرات	النسبة(%)
النفط الخام	1000 طن متري	44981	28.70
المكثفات	1000 طن متري	13811	8.81
المشتقات النفطية	1000 طن متري	9535	6.08
غاز البترول المميع	1000 طن متري	7482	4.77
الغاز الطبيعي	مليون $م^3$	39829	25.42
الغاز الطبيعي المميع	1000$م^3$	40728	25.99
مجموع الصادرات	1000 طن	141312	100.00

المصدر : سونطراك، التقرير السنوي 2005 ، ص 57 . www.sonatrach.dz

الفرع الأول:تطور نشاط تصدير النفط الخام

إن تحليل البيانات الخاصة بتطور الصادرات الجزائرية من النفط الخام منذ بداية السبعينيات الواردة في الجدول التالي، يكشف أن هذه الصادرات قد مرت بثلاثة مراحل رئيسية : مرحلة أولى في عقد السبعينيات، كان فيها هيكل الصادرات النفطية يتكون أساسا من النفط الخام و لم تكن المشتقات النفطية تمثل في هذا الهيكل سوى نسبة متواضعة، وفي هذا العقد كان متوسط الصادرات حوالي 935 ألف برميل يوميا، ثم جاءت مرحلة ثانية مع بداية الثمانينيات مباشرة واستمرت إلى نهاية التسعينيات تقريبا، و تميزت هذه المرحلة ببروز صادرات المشتقات النفطية كمكون أساسي من مكونات هيكل الصادرات النفطية، وذلك على حساب صادرات النفط الخام التي تراجعت بشكل محسوس، لأن قسما هاما من الإنتاج النفطي كان يتم توجيهه نحو التكرير. في هذه المرحلة تم تسجيل أدنى مستوى لصادرات الخام في تاريخ الجزائر ب 181 ألف برميل يوميا فقط عام 1984 ، وعلى طول الفترة أيضا بداية من عام 1982 لم يتجاوز سقف الصادرات 400 ألف ب/ي في أي من السنوات، ما عدا عام 1998 الذي بلغ فيه مستوى هذه الصادرات حوالي 550 ألف برميل يوميا، وذلك بعد الشروع في استغلال بعض حقول الشراكة.

الجدول رقم : 11تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة(1970-1999). (ألف برميل يوميا)

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
1970	974.3	1980	715.5	1990	280.6
1971	687.6	1981	521.8	1991	344.7
1972	996.8	1982	228.9	1992	279.4
1973	993.2	1983	260.4	1993	308.0
1974	895.0	1984	181.6	1994	329.2
1975	877.5	1985	272.0	1995	332.8
1976	944.4	1986	255.0	1996	390.8
1977	1034.5	1987	240.0	1997	373.1
1978	1002.8	1988	244.0	1998	549.4
1979	960.4	1989	280.5	1999	414.6

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2005 ،ص 33 www.opec.org

تميزت المرحلة الثالثة بالعودة القوية لصادرات الخام في السنوات الأولى للألفية الجديدة، وذلك بعد فترة طويلة من الاستقرار، وقد كانت المظاهر الأولى لهذه العودة قد بدأت في الظهور عام 1998 عندما لمست الصادرات في ذلك العام سقف 550 برميل يوميا، قبل أن تتراجع في السنوات الثلاثة الموالية إلى المستوى الذي كان سائدا في التسعينيات، ثم يتعطف منحنى الصادرات نحو الصعود المتواصل من جديد بداية من عام 2002 ، ليصل في نهاية عام 2005 إلى مستوى970 ألف برميل يوميا، و هو المستوى الذي لم تبلغه صادرات الخام الجزائر منذ ربع قرن.

الجدول رقم: 12 تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة(2000-2005) (ألف برميل يوميا)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3

المصدر:منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2005 ،ص33 www.opec.org

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات الخام والمكثفات بالجزائر:

كانت صادرات النفط الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية الغربية إلى غاية عام 2000 تقريبا تمثل جل الصادرات، غير أن تغيرات كثيرة شهدها القطاع بعد هذا العام جعلت نسبة هذه الصادرات تتقلص، في مقابل ارتفاع الصادرات نحو الأسواق الأخرى وسيما الأمريكية.

يكشف تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات الخام الجزائرية أن تغيرا جوهريا قد طرأ على هيكل هذا التوزيع بعد عام 2000 ؛ حيث بعد أن كانت الصادرات نحو بلدان الاتحاد الأوروبي تمثل على سبيل المثال في هذه السنة أزيد من ثلاثة أرباع الصادرات ونحو كل الأسواق الأخرى بما فيها السوق الأمريكية أقل من الربع، تقلصت تلك الصادرات في نهاية عام 2006 إلى أقل من الثلث، وبالمقابل ارتفعت الصادرات نحو السوق الأمريكية وأصبحت تمثل وحدها أكثر من النصف.

الجدول رقم: 13الوجهة الجغرافية النسبية لصادرات الخام الجزائرية (ألف برميل يوميا)

الوجهة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أمريكا الشمالية	59.9	85.2	147.1	263.9	354.3	390.4	509.6
أمريكا اللاتينية	15.0	11.3	63.4	65.2	85.4	100.6	40.8
أوروبا الشرقية	8.9	-	1.8	0.7	-	2.7	1.0
أوروبا الغربية	353.7	318.1	335.3	383.4	399.5	435.1	289.9
إفريقيا	3.6	-	-	-	-	-	-
آسيا و الباسيفيك	26.8	15.1	28.0	45.4	41.5	20.9	-
أخرى	23.5	-	-	-	-	-	85.1
المجموع	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3	947.2

المصدر:منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2004 ،ص86 www.opec.org

إن الوجهة الكبيرة الجديدة لصادرات الخام الجزائرية هي السوق الأمريكية الشمالية، التي تضاعفت الصادرات الجزائرية نحوها بأكثر من 8 مرات كاملة في ظرف 6 سنوات فقط .فقد قفز الحجم من حوالي 60 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2000 إلى أكثر من 509 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2006 ، ما يعني ارتفاع مساهمة هذه السوق في هيكل توزيع الصادرات الجزائرية من نسبة % 13 سنة 2000 إلى حوالي % 53 في نهاية عام 2006 ، فيما انخفضت مساهمة سوق أوروبا الغربية في نهاية نفس السنة إلى نحو30%.

و الوجهة الهامة الجديدة الأخرى لصادرات الخام الجزائرية هي سوق أمريكا اللاتينية التي تطورت الصادرات نحوها في السنوات الأخيرة بشكل لافت وبلغت في نهاية عام 2005 مثلا أكثر من 100 ألف ب/ ي، بعد أن كانت أربع سنوات قبل ذلك لا تتجاوز سقف 15 ألف برميل يوميا.

كما بدأت في السنوات الأخيرة أيضا تتجلى معالم وجهة رئيسية جديدة هي الوجهة الآسيوية، والتي بلغت الصادرات الجزائرية نحوها في نهاية 2004 أكثر من 45 ألف برميل يوميا.

الفرع الثالث: تطور نشاط تصدير المشتقات النفطية:

كانت صادرات المشتقات النفطية حتى نهاية السبعينيات متواضعة و لم تتجاوز سقف100 ألف برميل يوميا، لأن أغلب الإنتاج في تلك الفترة كان يستهلاك في السوق المحلية، و لم تعرف صادرات المشتقات النفطية انطلاقتها الحقيقية إلا بعد دخول وحدة التكرير بسكيكدة مرحلة الإنتاج عام 1980 ، حيث تضاعفت دفعة واحدة صادرات ذلك العام قياسا إلى العام الذي سبقه ، ثم توالى ارتفاع حجم الصادرات في السنوات الموالية مع التوسع في استعمال الطاقة الإنتاجية الفائضة وزيادة الإنتاج، حتى بلغ في نهاية العقد[1] حوالي 400 ألف برميل يوميا.

[1] سليمان عاطف ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 102.

الجدول رقم: 14تطور صادرات المشتقات النفطية بالجزائر في الفترة(1972-2005) (ألف برميل يوميا)

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1972	0.07	1990	452.8
1975	41.6	1993	374.6
1978	77.9	1996	406.1
1981	201.8	1999	599.7
1984	399.9	2002	527.2
1987	365.0	2005	464.6

المصدر:منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2005 ،ص 41 www.opec.org

في التسعينيات، لم يحدث تطور هام يمكن أن يذكر في حجم الصادرات و لم يبتعد مستواها عن المستوى المسجل في نهاية الثمانينيات، ويعود ذلك أساسا لبلوغ وحدات التكرير طاقاتها القصوى ولعدم بناء أي وحدة تكرير جديدة في هذا العقد، و بقي المستوى على العموم متذبذبا من سنة لأخرى، ففي سنوات نزل ما دون 400 ألف برميل يوميا وفي سنوات أخرى تجاوز هذا الحجم بقليل، إلى أن جاء عام 1999 فشهدت الصادرات قفزة نوعية وبلغت حوالي 600 ألف برميل يوميا، وذلك بفعل توسيع قدرات إنتاج وحدات التكرير القائمة واشتغال هذه الوحدات بطاقتها القصوى لتكرير أقصى ما يمكن تكريره من الخام وتصديره في شكل مشتقات، بعد نزول أسعار الخام إلى مستويات متدنية جدا. في مطلع الألفية الثالثة، ومع التحسن المسجل في الأسعار أولا، ثم ظهور اتجاه نحو تخفيض حجم كمية الخام الموجه للتكرير وتفضيل تصديره، خصوصا بعد أن أصبح القسم الأكبر من الإنتاج يأتي من الآبار التي تشترك فيها سوناطراك مع الشركاء الأجانب، لأن هؤلاء الشركاء يفضلون تصدير كميات الخام التي تعود لهم في عقود تقاسم الإنتاج على حالها وعدم تكريرها في الوحدات المحلية، وهو ما كان له أثر واضح على صادرات المشتقات النفطية في السنوات اللاحقة، حيث أخذت في التراجع من سنة لأخرى إلى أن بلغت 464 ألف برميل يوميا في نهاية عام2005 .

ما يلاحظ على طبيعة المشتقات النفطية المصدرة هو أنها تتكون أساسا من المشتقات الثقيلة وليس مشتقات قطاع النقل البري الخفيفة التي تعتبر الأكثر طلبا في الأسواق الدولية .أما عن وجهة التصدير، فقد حافظت هذه الصادرات وجهتها الجغرافية التقليدية وهي الأسواق الأوروبية الغربية.

الجدول رقم: **15** هيكل المشتقات النفطية المصدرة في عام **2005** (10^3 طن)

المشتقات النفطية المصدرة	الاسم بالأحرف اللاتينية	الكمية	النسبة(%)
البنزين	Essences	77	0.80
النافطا	Naphta	3323	34.85
النافطا الخفيفة 5+	Naphta Léger C5+ C	251	2.63
الغازوال	Gas-oil	199	2.08
وقود الطائرات	Kéro-jet	688	7.21
زيت الوقود	Fuel-oil bts bts	4882	51.20
زيت الوقود	Fuel-oil hts hts	98	1.02
-	Aromatiques	16	0.01
المجموع	-	9535	100.00

المصدر :شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2005 ، ص60. www.sonatrach.dz

المطلب الثالث: تطور عائدات النفط

الفرع الأول: تطور العائدات النفطية الجزائرية:

إن تحليل تطور عوائد النفط الجزائري في الفترة1996-2006 يكشف أن النصف الثاني من التسعينيات كان استمرارا للاتجاه العام الذي ساد منذ منتصف الثمانينيات والذي تميز بالانخفاض الشديد لمستوى عائدات النفط، وقد تسببت هذه الوضعية في معاناة شديدة للاقتصاد الوطني وخلقت أمامه صعوبات جمة للانطلاق، غير أنه مع بداية الألفية الجديدة تغير اتجاه العوائد نحو الصعود بشكل كبير ومتواصل كنتيجة طبيعية للتحسن الكبير في تسعير الخام الجزائري المعروف باسم خليط **"صحاري بلاند"** في الأسواق الدولية.

فانطلاقا من عام 2000 أصبحت العوائد التي تتحصل عليها الجزائر من بيع نفطها في الأسواق الدولية ترتفع بشكل غير مسبوق، و يظهر الجدول التالي تطور هذه العوائد في السنوات العشرة الأخيرة، والتي تشمل النصف الثاني من عقد التسعينيات الذي تميز بمستويات متدنية من العوائد والنصف الأول من العقد الجديد والذي تميز بمستويات مقبولة ومرتفعة[1].

الجدول رقم: 16قيمة الصادرات البترولية في الجزائر للفترة :1996-2006. (مليون دولار)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	9160	8800	5970	7556	14204	11736	12370	12300	13862	21029

المصدر : أوابك، تقارير الأمين العام السنوي (سنوات 2006 ، 2005، 2004، 2003، 2002،2000) www.oapec.org

عند تحليل معطيات الجدول نلاحظ بداية أن حجم هذه العوائد في النصف الثاني من التسعينيات كان متواضعا، حيث لم يتجاوز سقف 10 ملايير دولار في كل السنوات، بل إنه نزل في سنة 1998 ، بعد التراجع الكبير في مستوى الأسعار، إلى أقل من 6 ملايير دولار، لكن، مع الانقلاب الكبير الذي حدث في الأسعار مع بداية الألفية الجديدة، قفز حجم هذه العوائد بشكل كبير، حتى أنه تضاعف في سنة واحدة، فقد بلغ في نهاية عام 2000 أكثر من 14.2 مليار دولار، أي ضعف حجم عوائد السنة التي قبلها. و يبدو أن حجم العوائد قد دخل منذ عام 2005 في مرحلة جديدة تتميز بالارتفاع الشديد، وهو ما يؤشر عليه الرقم المسجل في نهاية ذلك العام، حيث تجاوزت العوائد مبلغ 21 مليار دولار، وهو ما لم يسبق للاقتصاد الجزائري أن سجله منذ الاستقلال.

الفرع الثاني: تطور عائدات باقي المحروقات:

إن المعلومات المتعلقة بعائدات تصدير الغاز الجزائري شحيحة جدا، فأغلب المصادر لا تقدم أرقام محددة عن حجم هذه العائدات، وذلك لأن سعر الغاز لا يتحدد كما هو الشأن بالنسبة للبترول في أسواق دولية معروفة، كما لا يوجد سعر واحد للغاز بالنسبة لزبائن، وإنما هناك سعر لكل زبون على حدة، وفق المعادلة المتفق عليها في العقد، الذي عادة ما يتضمن بنودا تشير إلى كيفية مراجعة السعر في حالات معينة. من جهة أخرى، فإن التحقق من حجم كميات الغاز الطبيعي المسلمة للزبون أمر عسير،

[1] بلقاسم مزاير ي، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة، 2008، 134.

خصوصا تلك المسلمة بواسطة الأنابيب، وذلك على خلاف شحنات البترول التي تمر في العادة عبر وسيط قبل أن تصل إلى الزبون، ومنه، فإن الأرقام المقدمة عادة بخصوص عائدات الغاز تبقى أقرب إلى التخمينات منها إلى أرقام حقيقية تعكس الحجم الحقيقي للصادرات.

وعلى كل، إذا اعتمدنا على الأرقام المتوفرة بخصوص عائدات النفط وعائدات مجموع المحروقات، وحاولنا مقاربة المسألة عبر[1] طريقة اختزال رقم عائدات النفط من رقم العائدات الإجمالية للمحروقات، فإنه يمكن تقدير هذه العائدات مثلا بالنسبة لسنة 2004 ب 17.6 مليار دولار، وذلك على أساس أن حجم العائدات الإجمالية لصادرات المحروقات في تلك السنة وفق سوناطراك هو 31.5مليار دولار وحجم الصادرات النفطية وفق منظمة الدول العربية المصدرة للنفط هو حوالي 13.9 مليار دولار، وبالنسبة لسنة 2005تقدر هذه العائدات بحوالي 18.3 مليار دولار، وذلك على أساس حجم عائدات إجمالي لصادرات المحروقات في تلك السنة مساوي لـــ 39.3 مليار دولار وفق سوناطراك دائما، وحجم صادرات نفطية مساوي ل 21 مليار دولار وفق منظمة الدول العربية المصدرة للنفط دائما أيضا.

الفرع الثالث صندوق ضبط الموارد:

يعد صندوق ضبط الموارد نتيجة لتطورات أسعار النفط و التحسن الذي شهدته منذ سنة 2000، حيث يقوم هذا الصندوق على جمع و عرض الفوائض المحققة في عمليات الجباية البترولية الزائدة عن حجم الإيرادات الجبائية المسطره في الميزانيه العامة، على أساس السعر المرجعي للبترول.

أولا: النشـــــأة الصندوق:

إن الاعتماد الشديد على إيرادات النفط وهي كما نعلم متقلبة ولا يمكن التكهن بها وسوف تنتهي عاجلا أو آجلا يعقد كثيرا السياسة المالية للبلد ولمعالجه هذه المشكلات قامت كثيرا من الدول المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر بإنشاء صناديق لها أسماء مختلفة ولكن تشترك من حيث قواعد إنشائها وأهدافها سمي هذا الصندوق في الجزائر "صندوق ضبط الموارد"وتسمى في بعض البلدان بصناديق التثبيت أو صناديق النفط.

كما نعلم فإن الجزائر لم تكن سباقة في إنشاء صندوق ضبط الموارد فقد سبقتها عدة دول في إنشاء مثل هذه الصناديق مع اختلاف تسمياتها وقد أنشأت لصنفين رئيسيين هما:

---

[1]: بلقاسم سرايري ، المرجع نفسه ، ص 143.

1- إما لمعالجة المشكلات الناشئة مثل تقلب إيرادات النفط وعدم القدرة على التمكن بها وبالتالي فهي تمثل صناديق تثبيت أو ضبط.

2- أو من أجل إدخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وبالتالي فهي تمثل صناديق ادخار.

وكما نعلم فإن صندوق ضبط الموارد قد تم إنشاءه في أواخر شهر جوان سنة 2000 هذه السنة التي ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول ومن المعروف أن إيرادات الميزانية العامة في الجزائر تأتي غالبها من الجباية البترولية فهذا الارتفاع في الأسعار أدى إلى الارتفاع في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية وعلى هذا الأساس فإن الحكومة قد اتخذت إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعدادها لقانون الميزانية لسنة 2000 من خلال اعتمادها على سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات قدره 19 دولار تقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة هذا السعر يتم تحديده بناءا على المعطيات المتوفرة على تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية[1].

فمنذ تأسيس صندوق ضبط الموارد أصبح ظهوره بارزا ضمن الميزانيات التي تبين عمليات الخزينة فهو أداة فعالة لامتصاص الفائض المتأتي من إيرادات الجباية والتي عرفت منذ سنة 2000 تزايد مستمر نتيجة لمواصلة أسعار النفط في الارتفاع .

وقد استعملت إيرادات الصندوق خاصة في تسديد المديونية العمومية للدولة سواء الخارجية أو الداخلية ويمكننا القول بأن الميزانية العمومية للدولة لم تتعرض منذ سنة 1999 إلى غاية يومنا الحالة إلى صدمة خارجية سلبية، وهذا لم تستعمل أصول الصندوق لتحقيق هدفه الرئيسي وهو تعويض النقص الحاصل في إيرادات الدولة نتيجة لعدم انخفاض أسعار البترول.

ثانيا: ماهية الصندوق:

صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر وقد أنشأت بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2006 والذي ينص على ما يلي:

- يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب:

I-بـــاب الإيـــرادات:

-فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

-كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

II-بـــاب النفقـــات:

*ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العامة.

[1] أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، http://kanz-redha.blogspot.com/2011/ le7/08/2011

*تخفيض الدين العمومي.

*إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

*تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

ثالثا:تمويل الصندوق:

منذ إنشاء صندوق ضبط الموارد صدرت عدة مراسيم وتعليمات حددت مكونات الصندوق وكيفية تسييره وقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أنشأ من خلالها هذا الصندوق وذلك خلال قانون المالية لسنة 2004 فالنسبة للإيرادات التي تدخل الصندوق قد أضيف إليها تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط للمديونية الخارجية ويعود ذلك أساسا إلى تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة لارتفاع احتياطاته من العملة الصعبة حيث بلغت مع نهاية ديسمبر 32,9 مليار دولار.[1] و الجدول التالي يبين تطور وضعية الصندوق :

[1] أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري،المرجع نفسه.

الجدول رقم: 17تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2000-2006)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	0	232.137	171.543	27.978	320.892	721.688	1842.686
فائض قيمة الجباية البترولية	453.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1368.836	1798
تمويل عجز الموازنة	0	0	0	0	0	0	91.530
سداد الدين العمومي	221.100	184.467	170.060	156.000	165.559	247.838	618.111
التسديد المسبق للمديونية الخارجية	0	0	0	0	57.144	0	0
رصيد الصندوق في 12/31	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1842.686	2931.045

Sourse: ministere des finances,rapport de presentation du projet de la loi de finances pour 2008

رابعا:الانتقادات الموجهة لصندوق ضبط الموارد:

-إن الأسس و القواعد القانونية التي تحكم صندوق ضبط الموارد لا تسمح للحكومة بالاستغلال الأمثل لموارد الصندوق، إذ يجب مراجعة القوانين التي تحكم سير الصندوق و السماح للحكومة باستغلال موارده باستثمارها داخليا و خارجيا في المشاريع التي قد تدر مستقبلا إيرادات دائمة و مستقرة لموازنة الحكومة.

-عدم خضوع الصندوق لرقابة البرلمان ، إذ يجب إشراك البرلمان و الرأي العام في مراقبة تسيير الحكومة لأموال هذا الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية و النزاهة و الخضوع للمساءلة حتى نستطيع إبعاد هذا الصندوق عن الاستخدام السيء له و التدخل السياسي فيه.

-الاعتماد المفرط على صندوق ضبط الموارد في تحقيق توازن الموازنة العامة، إذ يجب التقليل من هذا الاعتماد لأن موارد الصندوق غير دائمة و متقلبة ، و إجراء إصلاحات المالية تقلل من اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولي.

الخلاصـــــة:

تطرقنا في هذا الفصل لمسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث حققت المخططات التنموية بعد الاستقلال الكثير من النتائج الإيجابية، لتنتقل بعد ذلك الجزائر من أسلوب التخطيط إلى نظام اقتصاد السوق و قد لعبت أزمة انخفاض الأسعار 1986 دورا كبيرا في هذا الانتقال ، حيث قامت الجزائر بتطبيق حملة من الإصلاحات أعطت العديد من النتائج الايجابية على المستوى الكلي خاصة تلك المتعلقة بالإصلاحات التي تمت بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية .

كما قامت الجزائر بتنفيذ برامج تنموية ضخمة تهدف لتحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي كان لارتفاع عائدات النفط دورا كبيرا في تمويلها و كذلك النتائج التي حققتها.

الفصل الثالث:

انعكاسات تقلبات اسعار النفط على التنمية الاقتصادية

تمهيـــد:

إن حالة اللإستقرار السياسي و الأمني و الاقتصادي التي عايشها العالم في السنوات الأخيرة بدءا من الأزمة النفطية سنة 1986 وصولا إلى أزمة الرهن العقاري سببت اهتزازات وتقلبات كبيرة في أسعار النفط ، و التي أدت إلى تغيير اقتصاديات بأكملها نتيجة ظروف خارجية.

و الجزائر تعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر أول لتمويل البرامج و الخطط التنموية في ، و نظرا لكونها دولة نامية فإن خصائص اقتصادها جعلت مصادر الادخار سواء العائلي أو قطاع الأعمال أو حتى الحكومي تكون ضعيفة و غير قادرة على تمويل المشاريع التنموية الضخمة، ضف إلى ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يواجه الكثير من العراقيل الداخلية و المنافسة الخارجية...، كل ذلك يجعل الجزائر عرضة للصدمات الخارجية و يكشف الاقتصاد الوطني على التقلبات أسعار النفط وما لذلك من تأثير على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي. و لتوضيح ذلك أكثر قمنا بتقسيم الفصل كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول:** مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ **المبحث الثاني:** انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الداخلية.
- ✓ **المبحث الثالث:** انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الخارجية.

المبحث الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر:

يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل كبير ورئيسي على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على توفير الموارد المالية الكافية والضرورية لاحداث تغيير جذري وهيكلي على مستوى الهيكل الانتاجي والبنيان الاقتصادي للدولة ، وذلك يتم من خلال الاجراءات الكفيلة بتطوير وسائل وطرق الانتاج المختلفة داخل الدولة في الوقت المناسب وبالمقدار الملائم لتمويل الاستثمار بشكل دائم ومستمر، لذلك تعتمد الدول النامية على موارد عديدة تساعدها على تحقيق هدفها المنشود، يمكن حصرها أساسا في عنصرين، الأول خاص بالموارد المالية التي تتحصل عليها الدولة من مصادرها الذاتية، وفي حالة عدم كفاية هذه الأخيرة لتنفيذ البرامج الاستثمارية اللازمة تلجأ هذه الدولة إلى مصادر خارجية.

ولطالما عملت الجزائر عبر مختلف مراحل تنميتها على مواردها الذاتية بالدرجة الأولى وبالأخص على الحصائل الناتجة عن المحروقات سواء من خلال الصادرات النفطية أو من خلال الفوائض المالية في ميزانية الدولة والناتجة أساسا على الجباية البترولية، وهذا ما يمكن تحليله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المصادر الذاتية:

من أجل المضي في مسار تنموي فعال داخل الدولة لابد من توافر قيم كبيرة من الأموال التي تساعد على التسريع في تحقيق الهدف التنموي، وإنه لمن الجيد أن تكون مصادر تلك الأموال محلية كي لا تكون لها تكاليف ونتائج سلبية على حسن سير البرامج التنموية، ويمكن ذكر المصادر الذاتية التي اعتمدت عليها الجزائر فيما يلي:

الفرع الأول: حصيلة الصادرات:

للصادرات أهمية كبيرة لأية دولة سواء على المستوى الخارجي أم الداخلي، فعلى المستوى الخارجي تمثل الصادرات مدى قوة الدولة اقتصاديا مقارنة ببقية دول العالم وذلك من خلال تدعيم مكانتها تجاريا من جهة وتدعيم عملتها المحلية مقارنة بعملات دول العالم من جهة أخرى، أما على المستوى الداخلي فحصيلة الصادرات تعمل على توسيع التكوين الرأسمالي إضافة إلى توسيع القاعدة التنموية وبالتالي الاقتصادية للدولة كما أنها تخفف من حدة التقلبات الاقتصادية التي يمكن أن يعاني منها اقتصاد الدولة، لذلك يعتبرها معظم الاقتصاديين في الوقت الراهن من أهم دعائم الدولة والتي من شأنها أن تدعم المركز التمويلي للدولة لاسيما في مسارها التنموي.

ولقد اعتمدت العديد من الدول ولا زالت تعتمد على النقد الأجنبي الذي تتحصل عليه من صادراتها السلعية لاسيما الدول النفطية مثل الجزائر والتي تتميز بارتفاع حصيلة صادرات المحروقات خاصة في حالة الارتفاع العالمي لأسعار النفط, فنجدها قد اعتمدت ولازالت تعتمد في مسارها التنموي على حصيلة المحروقات, وهذا ما أدى إلى تعزيز مكانة البرامج التنموية الأخيرة والتي كانت نتيجة للانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط والذي أثر تأثيرا كبيرا على مستوى صادرات الجزائر التي تعتمد شبه كليا على المحروقات.

"ولقد أدركت الجزائر أهمية عوائد الصادرات من المحروقات في تمويل عمليات التنمية, وأنها تشكل فرصة تاريخية للمساهمة من الخروج في حالة التخلف, لأن الوجه الأكثر شيوعا في استخدام العوائد النفطية هو تخصيص النصيب الأكبر من هذه العائدات لغرض تسريع التنمية, أي استخدام النفط كمحرك للتنمية وتنفيذ البرامج الطموحة للتصنيع وانجاز البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة, باعتبار أن ثروة النفط غير متجددة وآيلة للنضوب, وبالتالي فلا مناص للدولة من الاعتماد الكلي على الفوائض المالية وتوظيفها في انجاز المخططات التنموية وفي حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واستكمال الاستقلال الاقتصادي بعد الاستقلال السياسي"[1].

لذلك فقد اعتمدت الجزائر خلال مسيرها التنموية على عائدات النفط وذلك من خلال استغلالها لمحاصيل الصادرات في اقامة المشاريع الصناعية الضخمة ومشاريع البنى التحتية لاسيما تلك التي شيدتها الجزائر خلال مرحلة التخطيط، إذن فقد استطاع هذا القطاع وإلى حد بعيد أن يساعد القطاعات الأخرى، رغم أن دور هذه الأخيرة لايزال مختشما في تسريع عملية التنمية، الشيء الذي يجعل الجزائر بعيدة كل البعد في الوقت الراهن عن جني نتائج مرضية من القطاعات الاقتصادية الاخرى، ولعل دليل ذلك الصادات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتي لازالت تعاني من الضعف الكبير وذلك رغم الجهود المبذولة الرامية لتحسينها، وفي ما يلي جدول يوضح قيم الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى غاية 1999 ونسبة مساهمة قطاع المحروقات فيها:

[1] عيسى مقلد، **مرجع سبق ذكره** ص 60.

الجدول رقم:18أهمية قطاع المحروقات الميزان التجاري مليون دج

السنوات	الصادرات1	صادرات المحروقات2	نسبة 2 إلى1	الواردات	الرصيد 3	نسبة 2 إلى 3
1986	349.3	340.5	97.5	433.9	-84.59	-
1988	454.2	426.3	93.9	434.2	19.94	2137.9
1989	719.3	689.3	95.8	700.7	18.65	3696.1
1992	249.0	238.9	95.9	188.5	60,5	394.8
1993	239.6	228.4	95.3	205.0	34,6	660.1
1994	324.3	314.2	96.8	340.1	-15,8	-
1995	498.5	473.7	95.0	513.2	-14,7	-
1996	740.8	692.5	93.4	498.3	242,5	285.5
1997	791.8	762.6	96.3	501.6	290,2	262.7
1998	588.9	567.9	96.4	552.4	36,5	1555.8
1999	840.5	811.2	96.5	610.7	229,8	353.0

المصدر: عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية.دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة،2007،ص 183و219.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن سنة 1989 تميزت بإنخفاض أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للصادرات حيث بلغت نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات 95.8% بعدما كانت خلال سنة 1986 تمثل 97.5 % . وتعود أسباب انخفاض هذه النسبة إلى الوضعية الصعبة التي عانى منها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة والذي أدى إلى انخفاض الصادرات الاجمالية بصفة عامة وصادرات المحروقات بصفة خاصة, ويعود سبب ذلك أساسا إلى تراجع الطلب على البترول في السوق الدولية لحدة الأزمة الاقتصادية العالمية و إتباع الدول الأكثر استهلاكا للبترول سياسة ترشيد الاستهلاك مما انعكس سلبا على الدول المنتجة و المصدرة للبترول.

أما خلال الفترة الممتدة من 1992-1999 فقد استمر تراجع أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للصادرات حيث انتقلت من95.9% إلى 96.5% سنتي 1992و 1999 على التوالي ، و ذلك بالرغم من ارتفاع الكبير في قيمتها خلال هاتين السنتي فسجلت 238.9 مليون دج و 811.2 مليون دج على التوالي.في حين سجلت سنة 1997 أقل نسبة حيث بلغت 93.4% و ذلك للتحسن نسبة نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة.

الجدول رقم: 19 أهمية قطاع المحروقات في فائض الميزان التجاري مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات 1	22.03	20.04	18.82	23.83	31.71	41.74
صادرات المحروقات 2	21.41	19.36	18.09	23.72	31.50	40.85
نسبة 2 إلى 1	97.18	96.60	96.12	99.53	99.33	97.86
فائض الميزان التجاري 3	12.85	10.28	6.81	10.82	13.51	22.6
نسبة 2 إلى 3	166.6	188.3	265.6	219.2	233.1	180.5

المصدر: عمار زيتوني، **المرجع نفسه**،ص 253.

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول السابق أن صادرات المحروقات تمثل أعلى نسبة في الصادرات الجزائرية حيث لم تنخفض عن نسبة 96% خلال الفترة 2000-2005، و هذا يعني أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تشكل سوى قيم ضئيلة جدا لا تتعدى في أحسن الأحوال 5% من الصادرات الجزائرية.

"ويمكن تفسير سبب ركود الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بعدم فعالية الاجراءات التي اتخذت في مجال ترقيتها حيث يلاحظ مشاكل عديدة يعاني منها القطاع الصناعي سواء كان ذلك العام أو الخاص، فبالنسبة للقطاع العام رغم الاجراءات التي اتخذت إلا أنه مازال يعاني من عجز وتفاقم ديونه رغم تكفل البنوك والخزينة العمومية لديونها كما هو الحال في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ومؤسسة صناعة التجهيزا ت الفلاحية، أما بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرغم عملية اعادة تأهيلها إلا أن ذلك لم يقضي على مشاكلها.

وبصفة عامة فإن الشروط الواجب توافرها لزيادة الصادرات خارج المحروقات مازالت ناقصة وغير متوفرة من الجانبين الاداري والمالي, فالمنشات القاعدية الضرورية لذلك المتوفرة لا تستجيب إلى عمليات التصدير حيث لا توفر الشروط الضرورية لتنمية الصادرات"[1]

فأهمية الصادرات النفطية بالنسبة للصادرات الجزائرية قد أدت إلى ظهور علاقة طردية و قوية بين صادرات المحروقات و فائض الميزان التجاري، حيث كلما زادت صادرات المحروقات نتج عن ذلك زيادة في الفائض. فخلال سنة 2001 انخفضت صادرات

[1] عمار زيتوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 252.

المحروقات عن سنة 2000 بقيمة 2.05 مليار دولار مما أدى إلى انخفاض في فائض الميزان التجاري من 12.85 مليار دولار إلى 10.28 مليار دولار أي بقيمة 2.578 مليار دولار و انخفض الفائض في سنة 2002 إلى 6.81 مليار دولار بسبب انخفاض قيمة صادرات المحروقات من 19.36 مليار دولار سنة 2001 إلى 18.09مليار دولار سنة 2002 ،أي صادرات المحروقات كانت في سنة 2000 تمثل نسبة 166.6% من فائض الميزان التجاري، و رغم انخفاض صادرات المحروقات في سنة 2001 عن سنة 2000 إلا أن نسبتها إلى فائض الميزان التجاري قد ارتفعت خلال هذه السنة إلى 188.3%، لتصل سنة 2003 إلى 219.2% مسجلة بذلك انخفاض عن سنة 2002 و التي بلغت فيها أعلى مستوى بسبب تدني فائض الميزان التجاري، و قدرت هذه النسبة إلى أكثر من 265% ، بينما بلغت في سنة 2004 إلى نسبة 228.6% هذا يعني أن صادرات المحروقات كانت أعلى بكثير من فائض الميزان التجاري خلال هذه الفترة، أي أن فوائض الميزان التجاري كانت ناتجة عن صادرات المحروقات: هذه الأخيرة تتميز بحساسيتها للتقلبات العلمية لأسعار النفط، وبذلك فأي هزة في الأسعار تجد صدى مباشر وكبير على مستوى البرامج التنموية في الجزائر.

الفرع الثاني: الادخار الحكومي في الجزائر

الادخار الحكومي هو الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، و يكون أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية. و هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الحكومية و النفقات الجارية، ويمثل الادخار الحكومي في الجزائر الفرق بين الإيرادات الحكومية و نفقات التسيير و إن كان هذا الرصيد موجبا يعتبر مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية. والجدول (20) يوضح تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1991-2004.

الجدول رقم: 20 تطور المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر (1991-2004) مليار دج

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الادخار الحكومي	95.1	35.8	22.6	146.8	138.0	274.6	283.1
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الادخار الحكومي	110.7	195.8	269.0	365.68	550.5	767.6	1002.4

المصدر: هارون العشي، مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية و دورها في بلورة التحولات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة 1991-2004، ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات- دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة، ص، 364.

ولقد نتج عن تحرير الاقتصاد في بداية التسعينات إلى اتباع خطوات عديدة كان أهمها تحرير أسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها وعن غيرها من المواد الأخرى، بالاضافة إلى بقاء مستوى الدخل ثابتا أو إنخفاضه في بعض الأحيان ، حيث نتج عن ذلك ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن ومن ثم إمتصاص جزءا كبيرا من الدخل المتاح في إستهلاك المواد الأساسية، وهذا أدى إلى ضعف معدلات الادخار .

ومن خلال معطيات الجدول الموالي يلاحظ بأن نمو إدخار العوائل الجزائرية قد إنخفض من 104% سنة 1988الى -27 % في سنة 1998 , وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن عملية الادخار كانت مرتبطة بالاستهلاك وبالدخل وأن هذا الأخير لم تكن له علاقة نسبية مع تزايد الأسعار .

جدول رقم: 21 تطور ادخار القطاع العائلي في الجزائر الوحدة : مليار دج

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الادخار العائلي	5.7	11.6	10	7.7	20.4	80.5	118	145	169	203	224	165
نسبة نمو الادخار	-	104	-14	-23	165	294	47	23	17	20	10	-27

المصدر : عبد القادر بلطاس ، **الاقتصاد المالي والمصرفي، السياسات والتقنيات الحديثة في تمويل السكن** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 ،ص57.

مما سبق نلاحظ بأن الادخار العائلي في الجزائر لايزال منخفضا مقارنة بما تتطلبه التنمية في الجزائر، وتعود أسباب ذلك الانخفاض إلى:

- انخفاض المداخيل، والتي توجه في مجملها إلى الانفاق على المستلزمات الضرورية، وبالتالي لا تكون هناك في أغلب الأحيان فوائض مالية يمكن توجيهها للادخار.
- الارتفاع الكبير الذي تعرفه الأسعار وهذا ما تترجمه معدلات التضخم.
- عدم فعالية الاساليب المتبعه لتعبئة الادخار .

لذلك فالجزائر مطالبة بإعادة النظر في هذا الجانب من التمويل ومحاولة تحفيزه أكثر وذلك من خلال الاجراءات التالية:

- زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ووفق أساليب عقلانية وسليمة.

- محاولة ضبط الأسعار.[1]

- العمل على تطوير قطاع التأمين باعتباره أهم آلية لتعبئة الموارد الادخارية الاجبارية.

- التوسع في إقامة المؤسسات الادخارية.

- تطوير الخدمات المصرفية، بالشكل الذي يساعد على تحفيز وجلب المدخرات.

- تشجيع صغار المستثمرين وبالتالي العمل على التخفيف من حدة مستويات البطالة.

الفرع الرابع: فائض المشاريع العمومية.

بالرغم من المكانة التي يحتلها القطاع العام في الجزائر، فإن الأموال التي استفاد منها خاصة في مرحلة الاقتصاد الموجه، إضافة إلى الإصلاحات التي شهدتها مؤسسات القطاع العام إلا أنها مازلت تعاني على مستوى التسيير و صعوبة في التوفيق بين العرض و الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار في السوق الوطنية و الدولية و انخفاض قيمة الدينار و ضخامة النفقات، كل ذلك أدى إلى صعوبة منافسة المنتجات الوطنية للمنتجات المستوردة، حيث خلق هذه المؤسسات صعوبة في تسويق و تخزين المنتجات المكدسة، مما أدى إلى ظهور نفقات إضافية، هذا إلى جانب مشكلة الإنتاجية، كل ذلك أدى إلى ضعف المردود المالي لقطاع العام في الجزائر، خاصة القطاع الصناعي، و يبقى مصدر الفوائض المالية لهذا القطاع يعود إلى قطاع المحروقات.

و بصفة عامة فإن المؤسسات العمومية الجزائرية قد تميزت بتدهور كبير و الإحصائيات الخاصة بنتيجة استغلال القطاع العام تؤكد ذلك.

[1] بلطاهر علي، **إصلاح النظام المصرفي الجزائري و أثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006، ص 174.

الجدول رقم: 22 نتيجة الاستغلال للقطاع العام خلال الفترة 1995-2003 مليون دج

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة المضافة	857116	1111922	1202605.8	1036214	1266073.9	2000638.1	1862867.1	1874009.7	2278398.5
صافي القيمة المضافة	744622.1	958359.9	1065220.4	873583.5	1078872.2	1810174.5	1650925.4	1650925.4	2033991.6
نتيجة الاستغلال	384037.8	516403.4	621908.1	444550.9	604019.9	1180551.5	103975.8	1037617.1	1302605.9
القطاع الفلاحي	219.8-	519.1-	385.5-	400.6 -	481.7 -	451.5 -	113.2	315.2	310.3
قطاع المحروقات	3357459	480297.9	543043.4	367116.9	522693.7	1073354.4	933822.2	912781.2	1160325.9
قطاع النسيج	1971.2-	5033.3-	4525.6-	4542.2 -	3983.3 -	3507.4 -	4000.3 -	3238.9 -	2864.9 -
قطاع الجلود	274.5-	594.9-	630.1-	763.5 -	377.2 -	309.3 -	595.0 -	186.7 -	180.9 -

المصدر: علي زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص281.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن سنة 1995 كانت نتيجة الاستغلال منخفضة و ذلك بسبب انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلى جانب العجز المسجل في القطاعات الأخرى، ليعرف فيما بعد تحسنا ملحوظا خلال السنوات الموالية، ثم تعرف القيم تراجعا خلال سنة 1998 وتعود أسباب ذلك إلى التراجع الذي عرفه قطاع المحروقات الناتج أساسا عن انخفاض الأسعار العالمية للنفط، و ابتداءا من سنة 1999 فقد عرفت نتيجة الاستغلال تحسنا ملحوظا و ذلك نتيجة التحسن المسجل في قطاع المحروقات.

أما في سنة 2000 حقق القطاع العام نتيجة استغلال تقدر بـ 1180551.5 مليون دج لتنخفض في سنة 2002 إلى 1037617.1 مليون دج ؛ أما خلال سنة 2003 فقد تحققت زيادة بمقدار 264988.8 مليون دج ؛ و يرجع ذلك دائما إلى انخفاض ثم ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات خلال 2002 و 2003 على التوالي.

و تتمثل أهم الملاحظات المستنتجة في:

-يعتبر قطاع المحروقات أهم قطاع محقق للفوائض المالية، حيث يعتبر المساهم الأساسي في النتيجة الإجمالية للقطاع العام.

-ضعف كبير في مساهمة القطاع الفلاحي: حيث سجل هذا القطاع نتائج سلبية و تراجعا كبير و ذلك لاعتماده الكبير على الظروف المناخية.

-تميز القطاع الصناعي العام في الجزائر بمستوى ضعيف و تبقى جميع المؤشرات الخاصة بهذا القطاع دون مستوى الإمكانيات المتوفرة، حيث يتصف بضعف كبير في الإنتاج و ارتفاع في النفقات.[1]

الفرع الخامس: فائض القطاع الخاص.

يعتبر تشجيع القطاع الخاص و زيادة دوره جزء أساسي من سياسات الإصلاح و التصحيح الاقتصادي التي قامت بها الجزائر، و قد عرف القطاع الخاص بالجزائر تطورا كبيرا حيث أصبح قطاع منظم بقوانين، و تمكن من الحصول على عدة تدعيمات من قبل الدولة، إلى جانب مجموعة من التسهيلات مما جعله قطاع ذو وزن اقتصادي و اجتماعي.

لقد استطاع القطاع الخاص الجزائري تحقيق فوائض مالية مهمة حيث فاقت النصف من إجمالي نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال بصفة عامة أي العام و الخاص، ذلك رغم كون القطاع العام الجزائري يستحوذ على قطاع المحروقات الذي يمكن من تحقيق فوائض مالية مهمة.[2] و الجدول التالي يعطي لنا صورة عن أهمية القطاع الخاص في الجزائر:

الجدول رقم: 23 نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص خلال الفترة 1998-2003 مليون دج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع الفلاحي	169642.9	243886.1	203269.1	281051.3	310765.8	293648.7	317243.8	321435.6	01708.4
القطاع الصناعي	75658.8	102608.8	127461	148601.6	167434.9	228477.7	242742.9	304534	30573.6
القطاع الخدمي	289150.8	359080.1	406913.9	444475.9	497543	529622.6	602022.6	649915.2	09284.6
نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص	534452.5	705575	732644	874135.8	970742.7	529622.6	1162009.3	1275884	461566
نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال	918490.3	1221978.4	1354552.1	13186886.7	1574762.6	2224300.5	2201771.4	231354.9	64172.5
نسبة مساهمة القطاع الخاص في نتيجة الاستغلال	%58.2	%57.7	%54	% 66.3	%61.6	%46.9	%52.8	%55.1	%52.9

المصدر: علي زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص286.

[1]. علي زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، دوتوة شعيب،دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية،دراسة حالة الجزائر،مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، ص ص 143، 144.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص الجزائري يساهم بنسبة تفوق في أغلبية السنوات 50% ما عدا سنة 2000 ، و ذلك بسبب التطور الكبير الذي شهده قطاع المحروقات خلال هذه السنة.

فالقطاع الزراعي الخاص حقق في جميع السنوات فائضا و هذا الفائض مثل نسبة مهمة في إجمالي النتيجة المحقق للقطاع الخاص، حيث بلغت هذه النسبة 32.6 % سنة 1998 لترتفع إلى 56.6% سنة 2003.

فيما يخص القطاع الصناعي ومن خلال النتيجة التي حققها خلال الفترة 1995-2003 توضح زيادة مستمرة في مساهمة في التنمية الإجمالية للقطاع الخاص، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 21% لترتفع هذه النسبة بعد ذلك و تقترب من 24% سنة 2002 و 2003.

أما قطاع الخدمات فيبقى القطاع الرائد ضمن القطاعات التي تساهم في تحقيق الفوائض المالية بسبب أهمية قطاع النقل و المواصلات إلى جانب خدمات الفنادق و المطاعم التي شهدت تطورا ملحوظا في القطاع الخاص الجزائري ويعود ذلك إلى تراجع القطاع العام في هذا المجال.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية:

في حالة عدم قدرة الموارد الذاتية للدولة على تمويل البرامج التنموية المقررة، تقوم الدول عموما باللجوء إلى مصادر خارجية وذلك من خلال فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر، أو باللجوء إلى الاقتراض أو من خلال المعونات والمساعدات المقدمة من الدول الأخرى.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعددت تعاريف الاستثمار الاجنبي المباشر واختلفت في مفهومها لكنها اشتركت في مقياسين اساسيين هما: الملكية ومراقبة المؤسسة المستثمرة فيها، حيث يعرفه الأنكتاد بأنه نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، أو القوة التصويتية 10 % أو أكثر ويتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية، وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة

ومهارات، فضلا عن أن مشاركة المستثمر في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، وبالتالي يقل عنصر المخاطر.[1]

ولقد عرفت الجزائر تطورات عديدة فيما يخص تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ويود ذلك التباين أساسا إلى الأوضاع السابقة وذلك خلال مرحلة الاشتراكية، ثم تلتها جملة الاصلاحات التي كانت الدور الفعال في زيادة القيم الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر ، لذلك كان لابد من تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين هما:

أولا: المرحلة الأولى **1986-1994**: سيتم دراسة هذه المرحله من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: **24** حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر للفترة (**1986-1994**) مليون دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
حجم IFD	5	4	13	12	12	12	10	13	15
معدل نمو IFD	-	-0.2	225	7.69	0	0	-16.65	30	15.3

المصدر: عبد القادر بابا، **الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دوكتوراه، جامعة الجزائر، 2004،ص172.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن نسبة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال سنتي 1986 و 1987 كان منخفضا جدا حيث بلغ 5مليون دولار و 4 مليون دولار على التوالي مسجلا بذلك معدل نمو سالب قدر بـــ0.2- %، ليسجل بعد ذلك قفزة كبيرة سنة 1988 حيث بلغ 13 مليون دولار و بمعدل نمو قدر بـــ225%.

و عموما ما يمكن ملاحظته خلال الفترة 1988-1994 هو انخفاض و تذبذب في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل ما يفسر ذلك أن الجزائر في هذه الفترة كانت في مرحلة الاشتراكية حيث كانت تفرض قيود عديدة علـــى المســـتثمرين الأجانـــب بالإضافة إلى جل هذه الاستثمارات كانت في قطاع المحروقات، وكما نعلم أن أسعار البترول في مرحلة الثمانينات والتسعينات شهدت تذبذبا كبيرا ، بالإضافة إلى بداية الأزمة الاقتصادية و السياسية كل ذلك أدّى إلى إحجام المستثمرين الأجانـــب عـــن الاســـتثمار في الجزائر.

[1] : رفيق نزاري، **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي – دراسة حالة تونس- الجزائر- المغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة، 2008، ص 42-43.

الجدول رقم: **25** التوزيع القطاعي لاستثمارات الأجنبية المباشر مليون دج – مليون دولار

قطـــاع النشـــاط	عدد المشـــاريع	التكلفـــة	
		بـــالعملة الوطنية	بـــالعملة الصعبة
كيمياء البلاستك و المطاط	17	1289.311	56.329
خدمات بترولية	06	257.166	25.467
الفلاحة و الصيد	12	276.166	301.312
صناعات حديدية ميكانيكية	14	979.892	85.395
خدمات مقدمة للشركات	15	10.075	2.663
مواد البناء	01	939.041	175.011
تجارة	06	8.784	600.00
مالية	01	402.992	14.723
محروقات	04	1.011.780	271.023
نسيج	05	16.397	2.420
صناعات زراعية	03	331.142	22.659
مواصلات	03	59.352	8.279
أشغال عمومية	01	15.536	2.588
ماء الطاقة	01	321.656	14.476
الخشب و الفلين	02	13.295	1.006
قطاعات مختلفة	05	760.890	40.863
المجموع	**87**	**6.693.477**	**1.030.821**

المصدر :كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2011،ص 72

ثانيا: المرحلة الثانية من 1995 إلى 2010: إن انخفاض أسعار البترول في بداية هذه المرحلة ونقل المديونية أدى إلى تخلي الاقتصـــاد الوطني على بعض القطاعات الأساسية، وهذا ما سمح بظهور القطاع الخاص فقد تم تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعـــة

من التشريعات مثل قانون 1993 للاستثمار المعدل والمكمل بالأمر 2001،[1] ويمكن توضيح هذه المرحلة من خلال تبيان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في هذه المرحلة وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 26 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(1995-2010) مليون دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم IFD	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2662	2847.6	841.4
معدل نمو IFD	-	9.8	-3	92	1	-13	173	-140	40	0.7	22.5	63	-0.5	59	7.6	-70

المصدر: www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هذه الفترة تميزت بنوع من التحسن في حجم التدفقات بالنسبة لسابقتها وهذا نظرا لتفطن الجزائر أن السياسة الحمائية التي كانت تطبقها لم تكن في صالح الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على تحمل العبء الاقتصادي الناتج عن ثقل المديونية، ومنه كان لابد من وضع إصلاحات اقتصادية وفتح الباب تدريجيا أمام الخوصصة وذلك خلال سنة 1995، حيث نلاحظ ارتفاع محسوس للتدفقات في سنة 1996 فقد قدر التدفق بـ270مليون دولار لينخفض في سنة 1997 إلى 260مليون دولار، واستمر الوضع بين الزيادة والنقصان حتى قدر خلال سنة 2000 فقد حققت 438 مليون دولار، وبالرغم من أن برنامج الخوصصة قد واجه عدة عراقيل، كالأزمة الأمنية، البطالة مما أدى إلى تأخير تطبيقه، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد عرف تحسنا نوعا ما لا سيما بعد التشريع الجديد والإطار المؤسساتي المعتمد ونجد أن أعلى نسبة محققة له كانت في سنة 2001 حيث قدرت بـ1196مليون دولار بمعدل 17.30% عن السنة السابقة بسبب التدفقات المحققة خاصة في قطاع الاتصالات بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراس كوم المصرية وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية، ثم انخفضت التدفقات نسبيا في سنة 2002 بـ10,95% إلا أنها بقيت أعلى من المليار دولار، ليتضح أن هذا الارتفاع كان إستثنائيا وليس ناتجا عن تحسن في المناخ، مع ذلك كان لهذا الإرتفاع أو التحسن الذي عرفته تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر في هذه

1: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،

السنوات دور في دعم الإرادة السياسية للسلطات الجزائرية في إعطاء بعد جديد للاستثمار، وتظهر هذه الإرادة من خلال اتخاذ الجزائر لعدة أحكام تمنح ضمانات للمستثمرين، والمصادقة على عدة معاهدات دولية واتفاقيات ثنائية متعلقة بحماية الاستثمار[1].

الجدول رقم: 27 التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (1994-2000).

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة %
الفلاحة	16	4	9832	6
الصناعة	233	59	86470	53
البناء و الأشغال العمومية	38	10	10110	6
السياحة	15	4	8091	5
الخدمات	75	19	48119	29
الصحة	2	1	545	00
التجارة	18	5	1293	1
المجمـــوع	**397**	**100**	**164460**	**1000**

المصدر : كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص75.

أما خلال السنين 2003 و2004 فنلاحظ أن الجزائر لم تسجل سوى 634 و882مليون دولار على التوالي وهذا يمكن إرجاعه إلى أن الجزائر في ذلك الوقت كانت في فترة تنظيم سواء من ناحية اقتصادها أو سياساتها، وفي سنة 2005 نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر قد تخطى عتبة المليار دولار حيث قدر بـ1081مليون دولار، ولقد إستمر هذا التحسن في وتيرة الاستثمارات حيث سجلت في سنة 2006 قيمة 1795مليون دولار، وبالرغم من أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرف انخفاض في سنة 2007، إلا أنه سرعان ما تحسن بل وعرف ارتفاعا محسوس لم يشهده من قبل في سنة 2008 تدفق قدر بـ2664مليون دولار وهذا ناتج عن تزايد وتيرة الخوصصة وكذا المشاريع الكبرى خاصة في مجال البنى التحتية كمشروع الطريق السيار شرق غرب وملحقاته، وإستمر في الإرتفاع إلى غاية 2009 لكنه عاود الإنخفاض في سنة 2010حتى وصل إلى

[1] محمد ساحلي، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008، ص82.

841.42مليون دولار وهذا راجع إلى إعادة توجيه جزء من المخطط الخماسي وخصوصا عودة الدولة للتدخل في العديد من القطاعات كما للأزمة المالية العالمية دور في إنخفاضه، ويمكن الإيضاح أكثر من خلال المنحنى التالي:

ثالثا:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: يكمن تحليل أثر الاستثمار المباشر على الناتج المحلي الاجمالي من خلال دراسة نسبة مساهمته في الناتج، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم :28 مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي (1994-2010) الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الإستثمار الأجنبي المباشر	النسبة %
1994	14874	15	0.1
1995	20049	25	0.12
1996	25700	270	1.05
1997	27802	260	0.93
1998	28305	501	1.77
1999	32482	507	1.56
2000	40988	438	1.06
2001	42356	1196	2.82
2002	44553	1065	2.39
2003	52475	634	1.20
2004	61359	1081	1.76
2005	75441	1081	1.43
2006	84635	1795	2.12
2007	93896	1662	1.77
2008	170460	2646	1.55
2009	-	2847.6	-
2010	159669	841.428	0.52

المصدر: www bank-of-algeria.dZ

إستقراءا للجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1994 إلى غاية 2010 في تزايد مستمر كما نلاحظ أن الناتج الوطني الإجمالي هو الآخر في تزايد مستمر، ومن جهة أخرى نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي

الخام عرفت تذبذبا نسبيا، حيث سجلت إبتـــــــداءا من 1994 زيادة في المعدل إلى غاية 1998، بعدها لوحظ تذبذبا بدءا من سنة 1999، كما سجلت أعلى نسبة عام2001، ومن هذا المنطلق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يؤثر بالشكل المطلوب في الناتج الداخلي الخام، أي أن تأثير الاستثمار الأجنبي في الناتج ضعيل.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

يتم هذا النوع من الاستثمار في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال تداول مختلف الأوراق المالية ، سواء كانت أسهما أي حقوق ملكية أو سندات أي حقوق دين، ولقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا في موضوع إنشاء الأسواق المالية وتطويرها في البلدان المختلفة وقد جاء هذا الاهتمام من الإيمان لدى هذه البلدان بأن هذه الأسواق سوف تساعد على تنمية اقتصادياتها، هذا ما حفز الجزائر على اقامة سوق مالي مواكبة منها للتطور الاقتصادي العالمي من جهة والاستفادة من الموارد المالية الناتجة عن السوق المالية في المجال التنموي لا سيما بالنسبة للمشاريع الاقتصادية المحلية؛ إلا أنه ولعدة ظروف وجدت بورصة الجزائر وكغيرها من البورصات حديثة النشأة وهي تعاني من عراقيل عديدة تجعل من دورها محتشما في مجال التمويل ولا يتعدى الحدود المحلية؛ حيث تعمل الدولة جاهدة على القيام باصلاحات مالية هادفة للتخفيف التدريجي من هذه العراقيل من جهة ولتوسيع نطاق التعامل في السوق المالي؛ ويمكن تلخيص هذه العاراقيل فيما يلي:

أولا:العراقيل الاقتصادية: تشمل هذه العراقيل أهم النقاط التالية:

I-المؤسسة الجزائرية والتسيير: من الملاحظ أن القطاع العمومي يتكون في أغلبيته من المؤسسات ذات التسيير السيئ إذ تمثل قطاعا محطما للثورة.

II-سوق الاقتصاد الموازية: تمثل هذه السوق قطب اجتذاب للمستثمرين والمدخرين حيث أنها توفر لهم فرص الحصول على أرباح سهلة دون مخاطرة أو عناء.

III-ضعف القدرة الشرائية: بسبب عدة من بينها انخفاض قيمة العملة للوظيفة وتجميد الأجور، تقلصت القدرة الشرائية للعائلات.

IV-غياب نظام المعلومات: في الجزائر لا يوجد نظام معلومات بورصي يضمن الشفافية اللازمة لمستعمليه. [1]

[1]: إطلالة على نشاط بورصة الجزائر، www.startimes le10-05-2008

ثانيا: **العراقيل السياسية**: يعتبر عدم الاستقرار السياسي السبب الرئيسي في عرقلة النشاط العادي لسير البورصة بصفة عامة حيث لا أحد من المستثمرين مستعد للمخاطرة بالاستثمار في أوضاع سياسية غير مستقرة والملاحظ أنه منذ 1988 أصبحت الحكومات غير مستقرة حيث يزول كل برنامج مع ذهاب الحكومة التي كانت تتبناه وهذا عامل مؤثر على نمو وتطور البورصة.

ثالثا: **العراقيل الاجتماعية والثقافية**: بالإضافة إلى ما سبق، فإن البورصة في الجزائر تعاني من عراقيل أخرى ذات طابع اجتماعي وثقافي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

I- غياب ثقافة بورصة لدى العائلات: تفتقد الجزائر إلى كثير من الثقافة البورصة وهذا نظرا لحداثة نشأة البورصة فهي تحتاج بذلك إلى وقت أطول لتعريفها، وبالتالي كسب ثقة المتعاملين أكثر.

II- العامل الديني: يرفض الكثير من الأفراد الإدخار بسبب الفوائد التي تعد من الربا في الاسلام.

رابعا: **عراقيل الأنظمة القانونية**: من الناحية العملية يمكن القول أنه لحد الآن البورصة الجزائرية ليست مؤسسة عليا، نظرا للمراسيم التي لم تتوقف عن الصدور منذ بدء الإصلاحات .

لإزالة هذه العراقيل من الضروري العمل على ما يلي:

I- سياسيا : مصداقية صانعي القرار على كافة المستويات وتحقيق الاستقرار الأمني والسلم في المجتمع وإقناع المستثمرين بأنه مهما كانت مجموعة أخطاء الحكومة أو السلطات فإن القوانين السارية في سوق البورصة وخصوصا المتعلقة بحماية رؤوس الأموال.

II-قانونيا وتنظيميا: إصدار قوانين ومراسيم مرنة تماشى مع المستجدات الاقتصادية سواء المحلية أو الدولية، وفتح المجال أمام المؤسسات الخاصة عن طريق تحقيق صرامة القوانين المتعلقة بالانضمام إلى البورصة حتى أهم مبادئ فعالية السوق المالي الكافية لاستقطاب المتعاملين الأجانب خاصة المغتربين حتهم على استمرار أموالهم في بورصة الجزائر.

III-اقتصاديا: يجب أن تعمل السلطات على محاربة التضخم وذلك بالتحكم في إصدار الكتلة النقدية وتنظيمها وكذا العمل على استقرار قيمة الدينار مقابل عملات أجنبية.

IV-ثقافية واجتماعيا: ترسيخ ثقافة لدى المستثمرين والأفراد.

- لابد من خوصصة المشاريع الكبرى من خلال تحويل عدد من المؤسسات العمومية إلى شركات مساهمة.
- تشجيع القطاع الخاص وحثه على الدخول إلى البورصة.
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وطرق الاتصال المتطورة.

- إعداد خطة مدروسة للتعريف بالبورصة والتوعية بأهمية الاستثمار في الأوراق المالية.[1]

الفرع الثالث:الاقتراض.

تمثل الديون بصفة عامة كافة التزامات الدولة لحساب جهة معينة، فقد يكون داخليا وهو ما يسمى بالدين المحلي، ويتمثل أساسا في الأذون الحكومية القائمة ورصيد مديونيتها تجاه البنوك الوطنية. كما يكون الدين الخارجي فيمثل بذلك جميع الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية لحساب دول أخرى أو لحساب مؤسسات دولية وصناديق تنموية، وعادة ما توجه الدولة الموارد المالية التي تحصل عليها لعمليات استثمارية، أو لانفاقها على إقامة أو تأهيل مشروعات البنى التحتية المساعدة على تحقيق تنمية داخل الدولة، أو في بعض الأحيان توجه الدولة الموارد المالية لمواجهة الطلب الاستهلاكي وهذا خاصة بالنسبة للدين الداخلي.

ولنجاح عملية الاقتراض يجب استغلال هذه الموارد المالية استغلالا تاما من خلال توجيهها لعمليات استثمارية حقيقية بالشكل الذي ينمي من فائدتها على المستوى التمويلي من جهة، وأن يضمن قدرتها على التحكم في الجوانب السلبية المرافقة لعملية الاقتراض.

كما قد تؤدي ديون للدولة دورا سلبيا إن لم توجه توجيها صحيحا وعقلانيا، يمكن من تقليص الفجوة بين الاحتياجات المالية والامكانيات المتاحة، لأنه في الحالة العكسية قد تقع الدولة في فخ المديونية، وكثيرة الدول التي عانت من هذه الظاهرة ولسنوات عديدة، والتي منها الجزائر، فلقد أثرت الديون لاسيما الخارجية منها والتزاماتها المالية كثيرا على الاوضاع الاقتصادية واسياسسية والاجتماعية للدولة، الشيء الذي أثر سلبا على مستويات الادخار والاستثمار الوطني من جهة وعلى الاستهلاك ومستوى المعيشي من جهة أخرى. فلقد أثرت المديونية الخارجية للجزائر ولسنوات عديدة على المسار التنموي الجزائري الذي استهل بعد حصولها على الاستقلال وتوقف نتيجة الاوضاع المزرية التي عرفتها الساحة الوطنية بعد ازمة 1986 والتي كانت بمثابة الدليل القاطع على هشاشة الاقتصاد المحلي ذو الطابع الريعي.

فقد أضحت المديونية أزمة حقيقية هددت الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للجزائر بشكل مباشر وهو ما تطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة. حيث اصبحت الالتزامات المالية للدائنين تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها. هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها كانت تستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة الديون الخارجية. فنجد قصور مصادر التمويل الداخلية بها, وسوء استغلالها من جهة و رغبة الدولة في تحقيق تنمية سريعة, هو ما دفعها إلى طلب المزيد من القروض

[1] بورصة الجزائر و مخاطر الاستثمار فيها.

الخارجية و لو بشروط قاسية، لسد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية و الاستثمارات المطلوب تنفيذها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي بها.

إن اللجوء إلى للاقتراض ليس خطأ بل هو وسيلة لتحقيق مشاريع استثمارية، لكن ضعف مردودية هذه المشاريع لا يمكن من توفير المبالغ المقترضة. فبداية أزمة المديونية كانت عام 1986، ذلك بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالتالي تدهور حصيلة صادرات المحروقات، و منه تراجع حجم القروض الممنوحة من طرف الدول و الهيئات الدائنة.

فنتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي و صلت إليها الجزائر لم تجد السلطات أمامها سوى حل اللجوء إلى الاقتراض القصير المدى والذي كلفها الكثير و الكثير، إضافة إلى غياب استراتيجية واضحة لتسيير المديونية الخارجية على المدى الطويل،حيث

الاختلالات الموجودة في موازناتها الخارجية، استمرت الجزائر بالتسديد و الوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة حسب العقود الأصلية الممضاة مع المقرضين، لكن بتحسن الأسعار العالمية للنفط في بداية التسعينيات استطاعت الجزائر التخفيض من مديونيتها الخارجية، فكان الجزء الأكبر من حصيلة الصادرات يوجه لتسديد احتياطي الديون و فوائدها لكن ابتداء من سنة 1994 ارتفعت المديونية الخارجية للجزائر من 29.486 مليار دولار أمريكي، حيث و صلت إلى 31.222 مليار دولار أمريكي سنة 1997 و هذا يتزامن مع إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر والقروض المقدمة لها من طرف الهيئات المالية الدولية. وتراجعت ابتداء من 30.473 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى22.571 مليار دولار أمريكي سنة 2001، لتعود للارتفاع في السنتين اللاحقتين وهذا راجع إلى ارتفاع طفيف للديون متوسطة و طويلة الأجل وتتراجع بعد ذلك إلى 21.821 مليار دولار أمريكي سنة 2004، كما نلاحظ انخفاض مستمر لخدمة الدين بالنسبة لصادرات حيث تراجعت من 47.7% سنة 1998 إلى 21.7% سنة2002 إلى 21.6 % سنة 2004. مع وجود اتجاه لدى السلطات الجزائرية لتخفيف عبء المديونية ومحاولة التخلص منها في ظل الوفرة المالية بسبب تحسن أسعار البترول في هذه المرحلة و الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في مجال إدارة القروض، لكن بعد ذلك استطاعت الجزائر القضاء على هذا الشبح والذي عانت منه لسنوات عديدة ولا زالت نتائجه مستمرة إلى غاية هذا اليوم لا سيما على المستوى الاجتماعي.

فالديون المحلية كان لها نوعا ما دورا فعالا في تمويل المشاريع التنموية وذلك راجع إلى طبيعة النظام الذي كان سائدا والذي اقتضى على ضرورة تدخل الدولة في كافة القرارات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى سهولة تحويل التزامات هذا النوع من قطاع إلى قطاع[1] داخل حدود الدولة، في حين أن الديون الخارجية الجزائرية قد تسببت في تراجع الأداء الاقتصادي للجزائر في تلك الفترة، وهذا بسبب ضخامة التزاماتها وخدماتها من جهة إضافة إلى التدخل من قبل المؤسسات الدائنة في الشؤون الداخلية للدولة من خلال فرض قيود وشروط تعسفية أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، غير أن جملة الاصلاحات التي استهلتها الجزائر ابتداءا من تسعينيات القرن الماضي قد ساهمت بشكل منحوظ فيما بعد وعلى المدى الطويل على تهيئة الاقتصاد الجزائري لاندماجه وسط الساحة الدولية.

الفرع الرابع: المساعدات الخارجية.

لعبت المساعدات الخارجية دورا مهما في عمليات تمويل التنمية، ولقد استفادت الجزائر من مساعدات واعانات خارجية أوروبية سواء قبل مشروع الشراكة أو من خلال المشروع، فلطالما حضيت الجزائر بمعاملة تميزية من طرف الدول الأوروبية لاسيما فرنسا، وتعود أسباب ذلك إلى الروابط الجغرافية والتاريخية التي جمعت البلدين. ولقد استفادت الجزائر من مساعدات تنموية هادفة إلى تمويل المشاريع الصناعية والزراعية، ودعم التعليم...الخ، والجدول الموالي يوضح مساعدات التنمية المقدمة للجزائر قبل تنفيذ مشروع الشراكة:

الجدول رقم:29 المساعدات المقدمة لتمويل التنمية في الجزائر خلال الفترة: 1978-1996 مليون أورو

السنوات	1980-1978	1986-1982	1991-1986	1996-1991	المجموع
قيمة المساعدات	114	151	239	350	854

المصدر: مولة عبد الله، التعاون الأورو- متوسطي بين جهدين، ملتقى دولي: أثر توسع أوروبا على مشروع الشراكة الأورو متوسطي، جامعة عنابة، الجزائر 2003، ص151

لقد عرفت اذن المساعدات الأوروبية ارتفاعا في المراحل الأخيرة مقارنة بالمراحل الأولى، ولقد جاءت هذه القيم في اطار اتفاق التعاون الذي تم خلال سنة 1976، والذي ركز على ثلاث محاور رئيسية هي:[2]

[1] : هارون العشي ، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2].Un quart de siècle de coopération, Union européenne, délégation de la commission européenne en Algérie, union européenne : Algérie, p.5

I-المبادلات التجارية: حيث تمنح رخص تصدير للسلع الجزائرية نحو السوق المشتركة الأوروبية، مع اعفائها من الرسوم الجمركية، باستثناء المواد الزراعية التي تخضع لقانون الخصص.

II-المجال الاجتماعي: منح تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا، إلا أنه لم يتم تطبيق هذا المحور نظرا لارتفاع مستوى الامتيازات الثنائية المحولة مسبقا عن تلك الممنوحة بموجب هذا الاتفاق.

III-التعاون الاقتصادي والمالي: ويكون في شكل بروتوكولات خماسية، والتي تهدف إلى توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الاجراءات والمخططات المبرمج تنفيذها في اطار الشراكة.

ويمكن تخصيص هذه البروتوكولات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم:30 تخصيص البروتوكولات المالية المقدمة من المجموعة الاقتصادية إلى الجزائر. مليون أورو

البروتوكول	التخصيص	اللجنة	التخصيص	البنك الاوروبي للاستثمار	موارد ذاتية	المجموع
البروتوكول الأول 1981-1976	اعانات القروض الخاصة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار	44.000.000	25.000.000	19.000.000	70.000.000	114.000.000
البروتوكول الثاني 1986-1981	اعانات القروض الخاصة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار	44.000.000	28.000.000	16.000.000	107.000.000	151.000.000
البروتوكول الثالث 1991-1986	اعانات القروض الخاصة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار	56.000.000	52.000.000	4.000.000	183.000.000	239.000.000
البروتوكول الرابع 1996-1991	اعانات القروض الخاصة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار	70.000.000	52.000.000	18.000.000	280.000.000	350.000.000

المصدر : Un quart de siècle de coopération, Union européenne, délégation de la commission européenne en Algérie, union européenne : Algérie, p.5

وبعد التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 22-04-2008 بفلنسيا، لبدخل بعدها المشروع حيز التنفيذ ابتداءا من 01-09-2005. فمن خلال هذا المشروع استفادت الجزائر من المساعدات المدرجة ضمن برنامج ميدا 1و 2 ، حيث يقوم برنامج ميدا 1 بدعم جملة من الأولويات يمكن إبرازها فيما يلي:

- دعم خاص موجه للتصحيح الهيكلي.

- دعم موجه للتعاون الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص.

- دعم للتحول الاقتصادي .

- مساعدة خاصة البيئة.

ومن خلال الجدول الموالي يمكن عرض قيم المساعدات المقدمة من خلال برنامج ميدا 1 للجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية. حيث نلاحظ أن نسبة القيم المخصصة للجزائر من البرنامج والتي تقدر بـــ: 14% تعتبر أعلى من القيم الممنوحة لكل من تونس والمغرب ومصر.

جدول رقم: 31 المساعدات المقدمة ضمن برنامج ميدا1 لبعض الدول للفترة(1995 – 1999) مليون أورو

الدول	الالتزام	النسبة من أموال ميدا1 المتعهد بها
المغرب	625,6	%09
الجزائر	164,2	%14
تونس	408,5	%06
مصر	686	%03

Source : commission européenne , le Quotidien d'Oron , dimanche le 07/12/2003 , N° 271.

ثم قام الاتحاد الاوروبي بتقديم مساعدات جديدة تتميز هذه المرة بالضخامة والمقدرة بمبلغ 5.350 مليار أورو وذلك للفترة الممتدة من 2000-2006، ومبلغ 6.4 مليار أورو كقروض ميسرة من البنك الأوروبي للإستثمار لنفس الفترة، غير أن الاتحاد الأوروبي قد تعهد بمبلغ ضخم لكن في حقيقة الأمر لم يلتزم إلا بدفع جزء منه، فالملاحظ هنا أن سياسة الاتحاد الأوروبي من خلال المساعدات الممنوحة تقوم على خدمة مصالحه فقط وذلك دون الخدمة الحقيقية لتهياكل الاقتصادية للدول المتوسطية, وفيما يلي جدول يوضح المساعدات التي إستفادت منها الدول المغاربية الثلاث في إطار برنامج ميدا2.

جدول رقم:32 المساعدات المقدمة من خلال برنامج ميدا2 للدول المغاربية الثلاث خلال الفترة (2000-2006) :

مليون أورو

برنامج ميدا2 للفترة(2000-2006)		
دفعة جزئية لأربع سنوات 2000-2006		
البلد	التعهد	الإلتزام
الجزائر	181.2	32.6
المغرب	524.5	279.3
تونس	305.9	243.2
المجموع	**1.0116**	**555.1**

Source : commission européenne , le Quotidien d'Oran , dimanche le 07/12/2003 , N° 2714.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن قيمة القسط المقدمة للجزائر كانت منخفضة مقارنة مع ما خصص لكل من المغرب وتونس ورغم ذلك لم يلتزم الاتحاد الأوروبي إلا بنسبه 17 % من هذه القيمة، في حين كان الالتزام للمغرب تقريبا 52% ولتونس بحوالي 80%.

المبحث الثاني: انعكسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الداخلية.

شهد الاقتصاد الوطني تطورات مختلفة ساهم في إيجادها العديد من العوامل الداخلية و الخارجية كان النفط أهم هذه العوامل ،حيث ترجمة ذلك بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية .

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الداخلية.

عرف كل من النمو الاقتصادي و رصيد الموازنة العامة تطورات كبيرة وذلك تحت تأثير تقلبات أسعار النفط، الصادرات النفطية تمثل حوالي 97% ، في حين تمثل إيرادات الجباية البترولية أكثر من 60% من الإيرادات العامة، و هو ما يجعل هذين المؤشرين مرتبطين بشكل كبير بأسعار النفط.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

خلفت أزمة 1986 و الانهيار الكبير لأسعار النفط آثارا بالغة على الاقتصاد الوطني ككل، حيث سجل و لعدة سنوات متتالية معدلات نمو سالبة.

I-النمو الاقتصادي خلال الفترة 1986 – 1998 .

قامت الجزائر بإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية ، كانت في البداية ذاتية ثم بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، حيث مكنت هذه الإصلاحات من تحقيق نتائج ايجابية على مستوى التوازنات الكلية و العودة إلى النمو الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية، و هو ما نوضحه البيانات التالية:

الجدول رقم :33 تطور معدلات النمو للفترة (1986 – 1998).

السنوات	معدل النمو (%)
1986	1
1987	-1.1
1988	-1.8
1989	-2.9
1990	1.1
1991	-1.2
1992	1.8
1993	-2.1
1994	-0.9
1995	3.8
1996	4.1
1997	1.1
1998	5.1

المصدر: من سنة 86- 89: توفيق بن الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

نلاحظ من الجدول التراجع المسجل في معدلات النمو خلال الفترة 86- 89 و كان ذلك بسبب نقص الإيرادات من الصادرات و بالتالي عجز الدولة عن استيراد المواد الأولية و قطع الغيار الأزمة للمؤسسات الإنتاجية، مما أدى إلى تراجع معدلات الإنتاج، و بذلك تكون أزمة 1986 و الانخفاض الحاد لأسعار النفط قد كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري و خضوعه التام للمتغيرات الخارجية.

من خلال النصف الأول من التسعينات فقد سجل النمو معدلات سالبة و ذلك بسبب التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات و الحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي على العالم الخارجي في ظل إطار محيط

دولي غير ملائم، و هذا النقص و الضعف في الإنتاج له علاقة خلال هذه الفترة بالانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقى ضروري لتحقق النمو، و هذا النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول.[1]

أما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح منذ 1995 الذي سمح بتوقف مسار التدهور السابق، و تم احتواء الركود الاقتصادي و تحولت معدلات النمو السلبية إلى الايجابية في ظل الإصلاح لأول مرة منذ سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997، حيث قدر معدل النمو خلال هذه السنة بـ 1,1% و ذلك بسبب التراجع الذي سجلته أسعار النفط خلال نفس الفترة، و رغم جهود الإصلاح إلا أن الاقتصاد لم يستفيد من النتائج مقارنة بالتكاليف، و يبقى الاقتصاد الجزائري خاضع للمتغيرات و الرهانات الخارجية و المتمثلة أساسا في أسعار النفط.

II-معدلات النمو خلال الفترة 1998 – 2005

واصل الاقتصاد الجزائري تسجيل معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 1998 – 2005، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم :34 تطور معدلات النمو (1998– 2005)

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو (%)	5,1	3,2	2,5	2,1	4,1	6,8	5,8	5,2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي www.cnes.dz

إن النمو الاقتصادي خلال الفترة 1998 – 2005 عرف زيادة كما توضحه بيانات الجدول، و خاصة خلال السنوات 2000 – 2005. إلا أن هذا النمو غير كافي و لا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع معدلات البطالة و انتشار الفقر، زيادة على أن هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي و الزراعي و قطاع الخدمات.

[1] : من سنة 90 – 98: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي www.cnes.dz

إن هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي لم يكن ناتجا عن عمليات إنتاجية، إنما هو يمثل في معظمه ريع تصدير ثروة ناضبة، و ليس مؤشرا على تزايد إنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب تعريف النمو الاقتصادي، و هو ما توضحه البيانات الموالية:

الجدول رقم:35 نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي. (%)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	12.5	11.9	9	10.4	10	9.7	9.1
البناء و التشييد	11.6	10.2	8.7	9.1	9.8	8.5	3.8
المحروقات	24.5	29.6	42	36.5	35.1	35.5	98.2

المصدر: رابيس فضيل، التوازنات الخارجية و الوضعية النقدية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، 2006،ص174.

من بيانات الجدول ملاحظ المساهمة المتزايدة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي و تراجع القطاعات الأخرى، و بالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي في الجزائر هو نمو كقيمة فقط و لا يعكس تطور و تغير في الاقتصاد الوطني، و بالتالي فإنه يمكن نفي صفة النمو الاقتصادي بالمعنى العلمي المتعارف عليه لأن التغيرات التي يتعرض لها الناتج المحلي الإجمالي بسبب تصدير المحروقات.

الفرع الثاني: الموازنـــة العامـــة:

إن السير الحسن للسياسة المالية و استقرار معدلات الدين العمومي و العجز الموازني مرهون بالدرجة الأولى بالإرادات العامة و خاصة الجباية البترولية، و بالتالي فإن الرصيد الموازني يبقى بدوره مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

حيث تعتمد الإرادات العامة بنسبة كبيرة على إرادات الجباية البترولية و هو ما توضحه البيانات التالية:

الجدول رقم: 36 تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (1990-2006)

السنوات	الجباية البترولية (مليون دج)	نسبتها لإجمالي الإيرادات (%)
1990	76200	49.97
1991	161500	64.88
1992	193800	62.14
1993	179218	57.08
1994	222176	46.56
1995	336148	54.95
1996	495997	60.10
1997	564765	60.94
1998	378556	48.62
1999	560121	58.92
2000	836237	74.32
2001	956389	63.52
2002	942904	65.80
2003	836060	47.70
2004	862200	49.55
2005	897300	53.29
2006	916000	54.91

المصدر: وزارة المالية www.finances –algeria.dz

من الملاحظ أن قطاع المحروقات ليزال يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث تسيطر الإيرادات المتأتية من الجباية في قطاع النفط على حوالي 54.9% من إجمالي الإيرادات سنة 1996، ثم ترتفع إلى 74.32% سنة 2000، و ذلك رغم سيطرة الصادرات من المحروقات على إجمالي الصادرات بحوالي 97%، ثم بعد ذلك شهدت الجباية البترولية تراجعا إبتداءا من سنة 2003 و حينها بلغت نسبة مساهمتها في موارد الميزانية 47.7 %و هي أدنى نسبة بعد سنة 1994، و يعود هذا التراجع لانخفاض تصدير المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار النفط الخام.

من خلال بيانات الجدول رقم يمكن معرفة مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة.

I-الموازنة العامة خلال الفترة 1988-1998:

عكست الموازنة العامة و كغيرها من المؤشرات الاقتصادية الوضعية السيئة للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1988-1998، و ذلك ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم:37 تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1988-1998). (مليون دج)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد
1988	93300	119700	-26200
1989	116400	124500	-8100
1990	152500	136500	-16000
1991	248900	216100	+38800
1992	311864	420131	-108267
1993	313949	476624	-162678
1994	477181	566329	-89148
1995	611731	759617	-147806
1996	825157	724607	+100548
1997	829400	914100	-84700
1998	901500	976721	-75221

المصدر: حمادي عبد القادر، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات**، ملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، يومي 20-21 ماي 2002، جامعة البليدة، ص 6.

ما يلاحظ أن الرصيد السالب قد غطى على موازنات هذه الفترة، ففي الفترة الممتدة 1988-1991 بدأ يتحسن و ذلك أن عجز سنة 1988 تحول إلى فائض سنة 1991 قدره 38800مليون دج، و هذا راجع إلى التغيرات المحلية التي مست هذه الفترة باتفاق STAND BY 1 الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية،و كذا زيادة إيرادات الجباية البترولية من خلال انتعاش سعر برميل النفط الذي وصل سنة 1991 إلى 19 دولار، و كذلك رفع الدعم عن الأسعار في إطار قانون الأسعار .

أما عن الفترة 1992-1995 فتميزت بعودة العجز في الموازنة العامة مرة أخرى: و ذلك من جراء ارتفاع حجم النفقات العامة بسبب بداية عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية ، حيث خصصت الدولة لهذه العملية مبالغ ضخمة، و انخفاض حصيلة الإيرادات العامة التي تأثرت باستمرار تدهور سعر برميل النفط الذي وصل سنة 1995 إلى 17 دولار بالرغم من الاستمرار في سياسة تخفيض الدينار أمام الدولار.

أم فيما يخص الفترة 1996-1998 فقد تميزت بعودة تحسن الرصيد بفائض قدر بـــ 100548 مليون دج، و هذا راجع للزيادة التي مست الإيرادات العامة، حيث قدر نموها بـــ 34.9% عن سنة 1995، و ذلك لانتعاش سعر برميل النفط الذي وصل إلى 21 دولار و كذا بداية تطبيق قانون الخوصصة في أفريل 1996. أما في سنة 1997 و 1998 يجل رصيد سالب في الموازنة العامة و يرجع ذلك لعودة تدهور سعر لبرميل النفط الذي وصل إلى ما دون 12.8 دولار، و بذلك كان له تأثير سلبيا على إيرادات الموازنة العامة.

II-الموازنة العامة خلال الفترة (1999-2006).

رغم التحسن الذي سجلته أسعار النفط خلال هذه الفترة إلا أن القيم السالبة واصلت سيطرتها على الرصيد الموازني و هذا ما توضيحه البيانات التالية :

الجدول رقم: 38 وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 1999-2006 (مليون دج)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات العامة	950496	1125161	1505526	1432800	1517673	1618400	1653600	1667920
النفقات العامة	961682	1178122	1321028	1550646	1752691	1775300	2192738	2642539
الرصيد	-11186	-52961	+184498	-117846	-235018	-156900	-539138	-974619

المصدر: وزارة المالية www.finances –algeria.dz

من خلال الجدول السابق يتضح أن أهم ميزة تتصف بها النتائج الموازنية هي تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار النفط، حيث توحي كل المؤشرات بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات الموازنية بالجزائر، فتحسن أسعار النفط و استقرارها النسبي أدى إلى زيادة العائدات، حيث تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ابتداء" من سنة 2000 و أدى ذلك إلى استغلال الراحة المالية في خفض نسبة الدين الكلي من الناتج المحلي الخام من 98.9% سنة 1995 إلى حدود 16% من الناتج سنة 2006.

و رغم ذلك فقد استمر خلال هذه الفترة العجز الموازني و بمعدلات متزايدة، حيث سجل سنة 1999 عجز بقيمة 11186 مليون دج ليصل بعد ذلك سنة 2006 إلى 974619 مليون دج؛ أي بزيادة تقدر بأكثر من 87%، وكل ذلك ناتج عن تزايد النفقات العامة بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة.

المطلب الثاني:أثر تقلبات أسعار النفط على القطاعات الاقتصادية

الفرع الأول: القطاع الصناعي

خلال السداسي الأول من سنة 2004 سجل مشر الإنتاج في القطاع الصناعي نموا بنسبة (03.9+%) مقارنة بسنة 2002 حيث سجل نتيجة سلبية (0.9-%)، وفي سنة 2000 نسبة (02.3%) أما في سنة 1998 فقد سجل نسبة نمو تقدر بـ(08.1%).وبتقييمها حسب الفروع نجد:

اولا:فرع الحديد والصلب والمعدن:

حقق هذا الفرع نموا إيجابيا بنسبة (17%) سنة 2004 (السداسي الأول) مقارنة بسنة 2002 حيث قدرت بـــ (11.4%)، بينما في سنة 2000 فكانت النسبة (05.1%) أما سنة 1998 فقد سجل الفرع نموا سلبيا قدر بـــ (15.9-%).

ويرجع هذا التطور الإيجابي إلى دخول شركاء أجانب في بعض مؤسسات الفرع كمؤسسة مركب الحجار...إلخ)، إضافة إلى زيـــادة الطلب الوطني على هذه المنتجات خاصة إنتاج الأنابيب الملتحمة لاستعمالها في إنجاز أنبوب الغاز الأورو- مغاربي من طرف شـــركة سوناطراك.

ثانيا:فرع الميكانيك والتعدين:

وهو الآخر فقد تحسنت منجزاته بشكل واضح حيث سجل نسبة نمو تقدر بـــ(14.3%) سنة 2004، و(0.3%) ســـنة 2003 و(2.6-%) سنة 2002 ونسبة (1.1-%)و (12.6%) سنة 1998، وهذا النمو الإيجابي سببه تطور الطلب الوطني على المعدات والتجهيزات خاصة من طرف قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي.

ثالثا:فرع الكهرباء والإلكترونيك:

سجل هذا الفرع انخفاضا في النمو بنسبة (7.0-%) سنة 2004 مقارنة مع ســـنة 2002 (17.5%) ونســـبة (1.1-%) ســـنة 2000و (8.8%) سنة 1998، وهذه النتائج السلبية مسجلة في بعض المؤسسات خاصة إنتاج أجهـــزة التلفزيـــون والبطاريـــات والعدادات الكهربائية وإنتاج الكوابل الكهربائية وإنتاج المحركات الكهربائية والمرددات وذلك بسبب المنافسة الأجنبية الشديدة وانتشار المنتجات المقلدة رخيصة الثمن والتي كثيرا ما يميل إليها المستهلك المحلي لانخفاض القدرة الشرائية والدخل.

رابعا: فرع مواد البناء والزجاج: سجل نموا بنسبة (11.5%) سنة 2004 مقارنة بسنة 2002 (5.2%) وسنة 2000 (5.1%) وسنة 1998 (3.9%): وهذا التحسن يرجع إلى مؤسسات إنتاج الإسمنت خاصة مع الشراكة الأجنبية ،و انتعاش إنتاجه[1]

[1] : الصادق بوشنافة،الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية-حالة مجمع صيدال-، طروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 241.

نتيجة زيادة الطلب المحلي عليها نتيجة برامج السكن المسجلة سواء من طرف الخواص أو المبرمجة من طرف الدولة دائما وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

خامسا:فرع الخشب والورق وغيره:

سجل هذا الفرع نسبة نمو تقدر بـــ(8.3%) سنة 2004: بينما سجل نسبة (6.1%) سنة 2002، ونســـبة (0.6-%) ســـنة 2000 ونسبة (1.9-%) سنة 1998 وذلك التحسن مسجل في إنتاج الفلين وتعبئة الورق، في حين تراجع الإنتاج فيمـــا يخـــص النجارة العامة والحجرات واللوحات الخشبية والدفاتر المدرسية والأكياس والعلب الورقية، وهو راجع في الأساس إلى دخول القطـــاع الخاص لهذا المجال وكذا وجود منافسة أجنبية في هذا الفرع.

سادسا: فرع الزراعات الغذائية:

تراجع نشاط هذا الفرع ابتداء من سنة 1999، حيث سجل نموا سلبيا قدر بـــ 1.9-% وفي سنة 2000 نسبة (9.4-%) وفي سنة 2002 نسبة (18.8-%) بينما في السداسي الأول من سنة 2004 سجل نسبة 20.5-% وهو بالتالي في وضع حرج نتيجة احتدام المنافسة خاصة من طرف القطاع الخاص في مجال إنتاج السميد والكسكسي والعجائن الغذائية والزيوت الغذائية.

سابعا:فرع النسيج والجلود:

تراجع نموه بـــ 9.1-% سنة 2004 بينما كان 2.7-% سنة 2002 ونسبة 13.5-% سنة 2000 ونسبة 03.5% سنة 1998، وبتحليل إنتاج الفرع نلاحظ أنه تعرض إلى منافسة قوية من طرف المنتجات الأجنبية خاصة المنافسة غير المشروعة والتقليد، وهذا لضعف معايير النوعية والجودة للمنتجات الوطنية، وهو ما يستدعي القيام بإجراءات إستعجالية لتفادي فقدان كل قدرات الفرع خاصة في مجال التشغيل الذي ينعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية.[1]

[1] : الصادق بوشناقة، **المرجع نفسه** ، ص 242 .

ثامنا:فرع الكيمياء والصيدلة والأسمدة:

سجل الفرع نتائج إيجابية ابتداء من سنة 2000، حيث كانت نسبة النمو سنة 1999 0.2-% وأصبحت (6.4%) سنة 2000، ثم 0.6% سنة 2002 لتصل إلى نسبة 7.7% سنة 2004 (السداسي الأول)، وهذه النتائج الإيجابية مسجلة خاصة في مجال إنتاج الأسمدة، الأكسجين السائل، الأدوية، الدهان والبرنيق، الغاز الكربوني وتحويل البلاستيك وتراجع هذا التطور في مواد الصيانة والآزوت السائل. ويرجع هذا التطور في النمو خاصة في ظل الشراكة الأجنبية .

من خلال ما سبق من تحليل للمعطيات نستنتج بأن القطاع الصناعي العمومي في ظل الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، قد سجل في الغالب نتائج سلبية نتيجة المنافسة الأجنبية والتقليد للمنتجات كون أن صناعتنا الوطنية لم تقوى على المنافسة لعدة عوامل منها ما هو مرتبط بسوء التسيير والاستغلال غير الأمثل للموارد المتاحة، إضافة للابتعاد عن مستوى التشغيل الكامل، إضافة للمشاكل التكنولوجية، فالقطاع يتوفر على تكنولوجية السبعينات والثمانينات، وهي لا ترقى إلى مستوى التكنولوجية الحديثة وهو ما أدى إلى ضعف المنافسة، كذلك نجد ضعف التأهيل لليد العاملة وحتى المسيرة.

الفرع الثاني: القطاع الزراعي

كان الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي تصدر القمح والشعير لأوروبا، وبعد استقلال الجزائر مع ذهاب كبار المزارعين الفرنسيين الهار المستوى الزراعي، الذي كان من أعمدة الاقتصاد. باكتفاء ذاتي وتصدير أيضا، بأسعار نافست السوق الأوروبية. حين كانت الجزائر منتجة 90% من القمح المحتاج عام 1962، صار الأمر لـ25% فقط من الإنتاج المطلوب. مثلت الزراعة 65% من مداخيل الجزائر، قبل دخول محطة تصدير النفط والغاز. الاهتمام بها ولى، كسياسة للبلد نحو التصنيع المتهافت عليه، على النحو نفسه، تناقصت اليد العاملة في القطاع من 40% الستينات، إلى 20% التسعينات. لم تساهم الزراعة إلا بـ7% من الدخل السنوي.

رغم هذا، وكنتيجة للهزات النفطية، رجحت الدولة للزراعة، كذلك مساهمة في استقرار الأهالي المزارعين في مناطقهم، الذين [1]

[1] : الصادق بوشنافة، المرجع نفسه ، ص243.

تشكل الزراعة (و أرضهم) رزقهم الخاص. المساحة الزراعية في الجزائر ضئيلة جدا، 3% من البلد، 5.7 مليون هكتار. 12% أخرى تناسب الزراعة الغابية والسهوبية فقط. تمثل المساحة المستغلة فعلا 1.7% من البلد، الحبوب، كمنتوج أولي. تتعرض هذه المساحة الزراعية لمعدلات مطرية مناسبة. بعد 1989، اتجهت الحكومة بدعم أقوى للزراعة، الري والسقاية كان محورا البرنامج لزيادة الإنتاجية بتوزيع 1.8 مليار م مكعب من المياه.

أولا: ملكية الأرض

أهم الأحداث، تخلص الدولة من هذه القرى لصالح الملكية الفردية بين 1980-1984. 700ألف هكتار للفلاحين الخواص:

بزيادة للقطاع الخاص 5 ملايين هكتار. حررت السوق معطية توجها نحو زيادة المنتوجية، صار بعدها 80هكتر لكل فلاح. صارت ملكية الفلاح على أرضه الجديدة حرة، كانت سياسة موفقة، وزادت الإنتاجية خلال 1988.

كانت نية الدولة أيضا، الاستعداد لحياة بعد النفط، في مخطط 1985-1989. ميزانية الزراعة ارتفعت، خاصة قطاع المياه. من 10% خلال 1985 إلى 14.5 في 1990، معلنة نية الزيادة، 20 ألف هكتار مسقي كل عام.

رغم كون الجزائر في 1993 مستوردا للغذاء 45%، 3.1 مليار دولار عملت الدولة لتوفير منتجات غذائية رخيصة الثمن، للبطون الجائعة.دعم الأسعار الغذائية أسهل طريقة، أسعار الخبز، الرز، زيت الطهي، الحليب والسكر. كان التلاعب في هذا القطاع مشجعا لفتح الاستيراد للقطاع الخاص. تم خلالها أيضا فتح الصادرات للقطاع الفلاحي، فشجعت الدولة الفلاحين على طلب التموين من أي موزع. قانون 1991 فكك سيطرة البلدية على توزيع الأراضي، فاتحة المزاد على الأراضي.[1]

[1]: اقتصاد الجزائر،

http://ar.wikipedia.org/wiki/ le7-05-2012

ثانيا:الزراعة والثروة المائية:

الزراعة في الجزائر قطاع إستراتيجي في الاقتصاد الوطني، ولا يزال يلعب دورا هاما لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة. وحصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي هو 10.1 %، وقدرت المناطق المروية ب197.835 هكتار عام 2006. والإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع، لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية. مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى.ومنها:

- الحبوب: بلغ إنتاج الجزائر للحبوب سنة 2010 بحوالي 45 مليون قنطار أي بانخفاض بحوالي 27% مقارنة بسنة 2009. .وهي المحصول الزراعي الرئيسي :تشغل 3.04 مليون هكتار أي 46 % من الأراضي المزروعة في المناطق الشمالية ومردودها مازال ضعيفا حوالي 13 ق/هكتار.ولكن الدولة عازمة على توقيف استيراد القمح الصلب بعد خمس سنوات، وهي فترة ستعطي للفلاحين فرصة لتنظيم أنفسهم والاعتماد على التقنيات الحديثة والوصول إلى إنتاج ما بين 25 و30 قنطارا في الهكتار، خاصة، أن الجزائر جمدت استيراد هذا النوع من المنتجات ذات الاستهلاك الوطني الواسع منذ أفريل2009 .

- الخضر الجافة: هي زراعة معاشية في الجزائر، تمارس بالتناوب مع الحبوب في المناطق التلية.

- الأشجار المثمرة: تغطي 555.020 هكتارا أي 6.7% من المساحه المزروعه، أهم أنواعها.

- الزيتون: ويغطي 310.000 هكتار 3/2 هذه المساحة توجد في 5 ولايات هي بجاية التي تضم لوحدها 30.8% منها: تيزي وزو، البويرة، جيجل، سطيف يقدر العدد الكلي للأشجار المزروعة ب24.6 مليون شجرة، 88% من الإنتاج موجه لإنتاج الزيت.والجزائر هي في المرتبة الخامسة في المستوى المتوسط في إنتاج زيت الزيتون. كما دعمت الجزائر زراعة الزيتون بمخطط 10 سنوات، لتجديد 100 ألف هكتار من الأشجار، وإنشاء 200 ضاغطة زيتون. التبغ كان المنافس الحقيقي للخضراوات، يحتل مساحة مهمة، وهو كمنتج تجاري أكثر أمنا وربحية. [1]

[1] :السياسات الفلاحية في الجزائر،

- الكروم: تقلصت مساحة زراعة الكروم إلى 97.696 هكتار، وتنتشر في المنطقة التلية المواجهة للمطر وخاصة الجزء الغربي منها وهران.

- الحمضيات: تتركز في الشريط الساحلي تقدر مساحتها ب:59.368 هكتار ،بلغ الإنتاج السنوي سنة 2010 5.7 مليون قنطار أي بمردود 99.2% ق/هكتار. تضم أبرز الولايات (غليزان، البليدة، الشلف، معسكر).

- النخيل: تتركز معظم واحات النخيل في الصحراء الشمالية الشرقية، وتقدر ب18.7 مليون نخلة، تتوزع على 17 ولاية بمساحة إجمالية تقدر 170.000هكتار.أنتج 6.5 مليون قنطار، بأنواعها المختلفة. أهمها دقلة نور التي تمثل 49% من إنتاج التمور، والدقلة البيضاء التي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 30.2% من مجموع الإنتاج. كما تحتل ولاية الوادي المرتبة الأولى في إنتاج دقة نور.

- المحاصيل الزراعية الصناعية: وأهمها الطماطم الصناعية والتبغ والبنجر السكري، وتخصص لها أخصب الأراض الزراعية، وتنتشر في السهول الساحلية والأحواض الداخلية على مساحة تقدر بنحة 39.164 هكتار.وتوسعت زراعة الطماطم لتندمج في الواحات في بعض مناطق الجنوب مثل أدرار.

الثروة الحيوانية:تقوم تربية المواشي في الجزائر على خمسة أنواع رئيسية هي الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الجمال. تتصدر تربية الأنعام الإنتاج الحيواني بطريقة الرعي الواسع، في الهضاب العليا بصفة خاصة ويبلغ عددها 20 مليون رأس أي 80% من مجموعرؤوس الماشية. أما تربية الأبقار فتسود في المنطقة التلية وخاصة في الإقليم الشرقي منه. [1]

المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية:

اولا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يخضع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى العديد من العوامل، أهمها حجم الناتج المحلي الإجمالي و الذي يخضع بدوره لتقلبات أسعار النفط إضافة إلى النمو الديمغرافي .

[1]: السياسات الفلاحية في الجزائر، المرجع نفسه.

1- تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(1986-1997)

سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة تراجعا و ذلك تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية.

الجدول رقم: 35 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(1986-1997)

السنوات	نصيب الفرد من PIB(دولار)
1986	2801.6
1987	2793.5
1988	2471.9
1989	2272.5
1990	2471.4
1991	1820.7
1992	1870.5
1993	1894.4
1994	1543.1
1995	1499.6
1996	1643.2
1997	1659.4

المصدر:من سنة 1986-1990 حليمي حكيمة، موجع سبق ذكره

من سنة 1991-1997 المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي www.cnes.dz

يمكننا ملاحظة طبيعة العلاقة العكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و أسعار النفط، إذ أن أقصى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقابلة لأدنى قيمة لأسعار النفط، وذلك خلال الفترة 1986-1990، و من ثم يمكن القول أن عوامل أخرى خارجية أو داخلية كان لها الأثر البالغ على الناتج المحلي الإجمالي و من ثم على نصيب الفرد منه، خاصة تلك المتعلقة بحجم الاستثمارات الموجهة نحو قطاعات الصناعة والزراعة و العامل عن التوجه نحو قطاع المحروقات، وفقا لمخططات التنمية الأول و

الثانية. كما يلعب النمو الديمغرافي دورا كبيرا في تحديد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يظهر أثرها من خلال مقارنة نمو السكان و نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما خلال الفترة 1991-1997 نلاحظ أنه لم تتحقق زيادة مطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتأرجح بين الارتفاع و الانخفاض، و قد سجلت أعلى قيمة له خلال هذه الفترة 1894.4 دولار سنة 1993، في حين سجلت سنة 1995 أدنى قيمة حيث بلغت 1499.6 دولار ، و ذلك تعبيرا عن التغيرات التي تعرفها السوق النفطية، و انعكاس لمستويات أسعارها (و التي تحكمها عوامل خارجية) على الناتج المحلي الإجمالي و من ثم على نصيب الفرد منه. إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر (برنامج التعديل الهيكلي1994-1998) و الذي تميزت بدايته كنهايته بانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يؤكد الآثار السلبية للبرنامج على الجانب الاجتماعي

2- تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(1998-2008)

عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا خلال الفترة 1998-2008 و ذلك انعكاسا للتحسن الذي سجله الاقتصاد الجزائري ككل.

الجدول رقم:40 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(1998-2008)

السنوات	نصيب الفرد من PIB(دولار)
1998	1621.3
1999	1610.5
2000	1781.9
2001	1777.9
2002	1783.0
2003	2128.7
2004	2631.3
2005	3124.7
2006	3498.3
2007	3976.0
2008	4588.0

المصدر: سنتي 1998و 1999: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي www.cnes.dz

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 1998-1999 و ذلك راجع للانخفاض الذي سجلته أسعار النفط خلال نفس الفترة، ثم عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعض التحسن الطفيف إلى غاية 2002 حيث بلغ 1783.0 دولار.

ثم بدءا من سنة 2003 عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انتعاشا كبيرا حيث انتقل من 2128.7 دولار سنة 2003 إلى 3498.3 دولار ثم إلى 4588.0دولار سنتي 2006 و 2008 على التوالي و كل ذلك نتيجة للارتفاع المسجل في أسعار النفط خلال نفس الفترة، حيث بلغ سنة 2008 أكثر من 147 دولار للبرميل.

إن هذا التأرجح في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤكد حقيقة وهي أن مصدر الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي نصيب الفرد منه ليس له علاقة بإنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب مفهوم النمو الاقتصادي و لا يعكس تأثير تغيرات أو تحولات هيكلية قادرة على استدامة مستويات الدخل المتحقق كما يتطلب مفهوم التنمية، و إنما اعتمدت مستويات الناتج المحلي الإجمالي و مستويات الفرد منه دائما على ثروة طبيعية غير متجددة (النفط) و مستويات أسعارها في الأسواق العالمية.

ثانيا: البطالـــــة:

عرف الاقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا بدءا من سنة1986 ،و أدى ذلك إلى عدم قدرة الاقتصاد على توليد مناصب شغل إضافية ، زيادة عن الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر و التي زادت من حدة الأزمة.

1- تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1986-1998)

عرفت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 1986-1998، و ذلك تحت تأثير الوضعية السيئة للاقتصاد ككل.

الجدول رقم:11 تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1986-1998)

السنوات	معدل البطالة(%)
1986	15.3
1987	17.8
1988	21.9
1989	23.8
1990	19.08
1991	20.3
1992	21.3
1993	23.2
1994	24.4
1995	28.1
1996	28.3
1997	29.2
1998	28.02

المصدر: عبد الله بلوناس، **البطالة و التشغيل في الجزائر بين الطرح النظري و الواقع العملي دراسة للفترة(1985-2004)**، ندوة حول البطالة ،أسبابها، معالجتها..و آثارها على المجتمع، الفترة 26-28 أفريل 2006، جامعة البليدة، ص 319.

بدأت مشكلة البطالة تطرح منذ بداية الثمانينات، و بالأخص منذ أزمة 1986 و الانهيار الكبير للأسعار، حيث بدأت معدلات البطالة في الارتفاع فانتقلت من 15.3% سنة 1986 إلى 23.8% سنة1990، و يعود ذلك إلى تراجع الاستثمارات العمومية (إعادة هيكلة الاستثمارات)، و التي أدت إلى انخفاض مناصب الشغل.

أما الفترة 1991-1998 فقد عرفت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا، حيث انتقلت من 19.8% سنة 1991 إلى 29.2% سنة 1998، وهذا ما يؤكد التأثير السلبي الذي خلفه برنامج التعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي و تحديدا البطالة في المجتمع، إذ بلغ متوسط معدل البطالة للفترة 1994-1998 أكثر من 27%، حيث يرجع هذا الارتفاع إلى:

-انخفاض أسعار النفط مما يعني عدم القدرة على تمويل الكثير من المشاريع.

-اختلال كبير في التوازنات الداخلية و الخارجية و ضغط المديونية الخارجية على الخصوص

-تراجع معدلات الاستثمار و الشروع في إصلاح القطاع العام في محاولة لتدارك العجز المالي المتراكم و الناتج عن ارتفاع التكاليف أو المبالغة فيها، مما استدعى تسريح العمال لضمان فعالية التطهير المالي و إجراءات الاستقلالية المالية ، و كذلك إعادة الهيكلة العضوية و المالية، فقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حوالي 76 مؤسسة و 64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق و التصفية، و هو ما تسبب في تسريح 400000 عامل.[1]

-النمو الديمغرافي، حيث ازداد عدد السكان خلال عشرة سنوات سبقت البرنامج بنسبة 31.05%.

-حالة اللاستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر، و ما ترتب عنه من تعطيل للكثير من النشطات الاقتصادية: و نفور الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاقتصاد الجزائري.

2- تطور معدلات البطالة خلال الفترة(1999-2009)

عرفت معدلات البطالة تراجعا ملحوظا خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، و هذا ما توضحه بيانات الجدول التالي:

[1] ناصر دادي ، عبد الرحمن العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية،2010، ص 175.

الجدول رقم:42 تطور معدلات البطالة خلال الفترة(1999-2009)

السنوات	معدل البطالة(%)
1999	29.25
2000	29.5
2001	28.44
2002	26.0
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.30
2006	12.30
2007	13.80
2008	11.30
2009	10.20

المصدر: من سنة 1999-2002: عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص320.

من سنة 2003-2009:الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

خلال الفترة 1999-2001 بقيت معدلات البطالة مرتفعة، حيث بلغت 29.5% سنة 1999 ثم سجلت تراجعا طفيفا لتبلغ 28.44% سنة 2001، و يرجع ذلك لاستمرار التأثير السلبي للظروف التي سادت خلال فترة التسعينات، بالإضافة إلى أن الإصلاحات خلال نفس الفترة (إلى غاية 2000) لم تعطي أولوية لحل مشكلة البطالة، و إنما بحثت عن الاستقرار الاقتصادي.

أما الفترة 2002-2009 فقد شهدت تحسن ملحوظ في معدلات البطالة التي انخفضت من 26% سنة 2002 إلى 15.3% سنة2005، لتنخفض بعد ذلك سنة 2009 إلى 10.2%، و يرجع ذلك أساس إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أتاح للجزائر فرص كبيرة لتمويل استثماراتها المحلية، وكذلك تمويل مخططات التنموية(مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، و المخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009) و التي أعطت أولوية لخفض معدل البطالة، و اهتمام الدوله بتوظيف خرجي الجامعات و المعاهد، إلى الدعم الذي تقدمه من خلال مؤسساتها لإقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة، بالإضافة إلى تحسن المناخ الاستثماري مما أدى إلى جذب

المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع المحروقات. كما أن الأمر الذي يجب أن لا نغفله هو وجود بطالة مقنعة، فبالرغم من الوضعية الاقتصادية إلا أنه لا يزال عاجزا عن حل مشكلة البطالة.

و ما يمكنك الإشارة إليه، أنه أمام النمو الديمغرافي المتزايد و سلسلة الخوصصة و الشراكة تبقى معدلات البطالة مهددة بالارتفاع، خاصة و أن الفوائض البترولية لم يحسن استغلالها في إحداث تنمية مستدامة.

المبحث الثالث : انعكاسات تقلبات اسعار النفط على المؤشرات الخارجية .

شهدت المؤشرات الخارجية وضعية سيئة و ذلك بسبب التراجع الكبير في اسعار النفط و من ثم تراجع العائدات فصادرات النفط تمثل المصدر الاول للعملة الصعبة .

المطلب الاول : ميـــزان المدفوعـــات.

إن للميزان التجاري دور كبير في تحديد قيم ميزان المدفوعات، و ذلك لما تقدمه التجارة الخارجية من موارد مالية كبيرة، لاسيما في حالة ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات و ذلك باعتبار أن أكثر من 96% من الصادرات الجزائرية هي عبارة عن محروقات.

و باعتبار أن رصيد الميزان التجاري يظهر من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات، فسيتم تحليل كل منهما:

أولا: الصادرات:

كشفت الصدمة النفطية سنة 1986 عن وهن الاقتصاد الوطني الذي ارتبط بالظروف الخارجية، و ذلك بسبب الإعتماد الكبير على صادرات قطاع المحروقات، حيث تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات.

منذ تلك الفترة اعتمدت الجزائر سياسات و استراتيجيات مختلفة من أجل فك التبعية من خلال الاهتمام بالصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم:43هيكل صادرات الجزائر الجزائر خلال الفترة(1986-2000) (%)

السنوات	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	1999	2000
صادرات المحروقات	97.4	94.8	97.00	94.4	94.2	92.9	96.9	96.1	96.8
صادرات خارج المحروقات	2.6	5.2	3.00	5.6	5.8	7.1	3.1	3.9	3.2

المصدر: حليمي حكيمة، مرجع سبق ذكره،ص 137.

تبرز هذه المعطيات حقيقة اعتماد التصدير في الجزائر على قطاع المحروقات، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت ضئيلة جدا، إذ لم تتعدى 10% إلا في سنة 1995 حيث بلغت 11.8%، حيث فصلت السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي حددته منتصف التسعينات بوصول الصادرات من المنتجات غير النفطية إلى 2 مليار دولار سنة 2000، حيث لم تتعدى قيمتها 652 مليون دولار أي لم تصل حتى إلى نصف ما كانت تهدف إليه.

I-تطور حجم الصادرات خلال الفترة(1986-1998):

الجدول رقم:04 تطور حجم الصادرات خلال الفترة(1986-1998)

السنوات	حجم الصادرات
1986	7.430
1987	8.606
1988	8.155
1989	8.949
1990	11.018
1991	11.790
1992	11.137
1993	10.098
1994	8.591
1995	10.422
1996	12.599
1997	13.923
1998	10.956

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

تميزت الفترة 1986-1990 بحدث مهم على الساحة الدولية كان لها الأثر المباشر على صادرات الجزائر، حيث انخفضت أسعار النفط بشكل مفاجئ سنة 1986، فانهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42.13% و وصلت إلى 7.340 مليار دولار سنة1986 و هي أقل قيمة تشهدها الصادرات خلال هذه الفترة.

أما الفترة 1991-1998 فقد شهدت تقلبات مستمرة لأسعار النفط سواء كانت بالارتفاع أو الانخفاض؛ و هو ما كان له أثر مماثل بالنسبة للصادرات في نفس حركة اتجاه و تغير سعر البترول، فكانت البداية بانتعاش الأسعار و وصولها إلى 28.85 دولار البرميل سنة 1991 نتيجة لأزمة الخليج الثانية، حيث بلغت الصادرات حينها قد وصلت إلى 11.790 مليار دولار .

إلا أن فترة الانتعاش لم تدم طويلا إذ سرعان ما عادت الصادرات للانخفاض حيث بلغت أقل مستوياتها أثناء فترة التسعينات، فسجلت 8.591 مليار دولار سنة 1994بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 16.31 دولار للبرميل و كذا الأوضاع الأمنية السيئة و حالة اللاستقرار السياسي.

و سواء تعلق الأمر بأزمة 1986 أو انخفاض الأسعار سنة 1994 و 1998 فقد اتضح أنه من بين أهم العوامل التي ربطت الاقتصاد الجزائري بالظروف الخارجية هو الاعتماد على إيرادات الصادرات من المحروقات التي تفوق في كثير من الأحيان 95% من الصادرات الإجمالية، و هو ما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية.

II-تطور حجم الصادرات خلال الفترة(1999-2005)

الجدول رقم: 45 تطور حجم الصادرات خلال الفترة(1999-2005) (مليار دولار)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم الصادرات	15.824	25.940	23.041	22.185	25.952	34.178	34.215

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات حيث انتقلت من 15.824 مليار دولار سنة 1999 إلى 34.215 مليار دولار سنة 2005، و قد ساهم الارتفاع و التطور المستمر لأسعار النفط في وصول قيمة الصادرات لذلك المستوى ؛ و ذلك بسبب أحداث دولية خاصة منها أحداث 11 سبتمبر 2001 و احتلال العراق 2003...

و تجدر الإشارة إلى أن المنحى التصاعدي الذي اتخذته صادرات الجزائر لا يرجع فقط لارتفاع أسعار النفط، بل إن برامج الإصلاح و الإنعاش الاقتصادي و استقرار الوضع السياسي و زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار برنامج ميدي الأورو-متوسطي ساهمت في رفع قيمة الصادرات.

ثانيا-الـواردات:

I- تطور حجم الواردات خلال الفترة(1986-1998)

الجدول رقم 4: تطور حجم الواردات خلال الفترة(1986-1998) (مليار دولار)

السنوات	حجم الواردات
1686	9.228
1987	7.042
1988	7.400
1989	9.188
1990	9.680
1991	7.684
1992	8.648
1993	8.761
1994	9.570
1995	10.126
1996	9.106
1997	8.688
1998	9.834

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

تميزت الفترة 1986-1990 بالانخفاض المستمر في الواردات حتى وصلت إلى أدنى قيمة سنة 1987 حيث بلغت 7.042 مليار دولار، و يرجع هذا الانخفاض إلى محاولة السلطات العمومية المحافظة على توازن الميزان التجاري بعد انخفاض صادرات المحروقات بسبب أسعار النفط و أزمة 1986، و هو ما يؤكد الدور الرئيسي و الهام الذي تلعبه إيرادات و عوائد الصادرات النفطية في تغطية احتياجات الواردات أما غياب مصدر آخر للتمويل.

أما خلال الفترة 1991-1998 نلاحظ أنه لم يكن هناك ارتباط كبير بين حجم الواردات و أسعار النفط، ذلك أن الارتفاع و الانخفاض الذي شهدته الواردات خلال هذه الفترة لم يكن في نفس حركة اتجاه أسعار النفط في أغلب الأحيان، فخلال الفترة 1991-1992 انخفضت الأسعار من 28.85دولار إلى 18.8 دولار ،أما خلال الفترة 1995-1996 ارتفعت أسعار النفط من حوالي 17 دولار إلى 21.60 دولار.إلا أن قيمة الواردات قد ارتفعت من 7.684 مليار دولار إلى 8.648 مليار دولار في الفترة

الأولى ، و انخفضت من 10.126 مليار دولار إلى 9.106 مليار دولار في الفترة الثانية. من الأسباب الأخرى التي يمكن من خلالها تفسير حركة الواردات نذكر:

-قدرة الصادرات على تغطية القيمة الإجمالية للواردات باستثناء 1994.

-زيادة كمية الصادرات من المحروقات للتخفيف من الأضرار التي تلحقها أسعار النفط كما حدث سنة 1998.

-النتائج التي أفرزتها الإصلاحات سواء تلك المتعلقة بما قبل 1994 أو برنامج التعديل الهيكلي و خاصة تعديلات سعر الصرف نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال سنة 1994، كما ترتب عن التعديلات ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بالنسبة للمؤسسات المحلية.

-الوضعية المالية السيئة التي شهدتها المؤسسات الوطنية و ترتب عنها رغم سياسات التطهير المالي و إعادة الهيكلة غلق و إفلاس الكثير منها و عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الوطنية ، و من ثم توجه الدولة نحو الاستيراد.

و بالتالي فإن زيادة الواردات أو انخفاضها قد ارتبطت أكثر بقدرة الصادرات على تغطيتها، وعدم تفسيرها من خلال حركة أسعار النفط، و يعود بالدرجة الأولى للتحسن الملحوظ لحجم الصادرات خارج المحروقات التي انتقلت من 3% من إجمالي الصادرات سنة 1990إلى 6.3% ثم 11.08% عامي 1993 و 1995 على التوالي، و من ثم استطاعت مداخيل الصادرات تغطية الواردات رغم ارتفاعها في سنة 1995.

II- تطور حجم الواردات خلال الفترة(1999-2005):

الجدول رقم: 04تطور حجم الواردات خلال الفترة (1999-2005) (مليار دولار)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم الواردات	12.735	13.397	13.565	15.475	14.814	13.149	14.936

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

نلاحظ خلال هذه الفترة (1999-2005) أن قيمة الواردات قد ارتفعت مقارنة مع الفترة السابقة، حيث انتقلت من 12.735 مليار دولار سنة 1999 إلى 15.475 مليار دولار سنة 2002، ثم تراجعت بعد ذلك إلى 14.936 سنة 2005، إلا أن ارتفاع أسعار النفط و من ثم تطور قيمة الصادرات ساهم في تغطية الاحتياجات المحلية من الواردات.

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان من بين أهم العوامل التي ساهمت في تقليص قيمة الواردات رغم ارتفاع أسعار النفط كما هو الحال سنة 2003 التي انخفضت فيها قيمة الواردات بحوالي 4.27%.

ثالثا: تطور ميـــزان المدفوعـــات:

عرف رصيد الميزان التجاري و من ثم رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-1999 تأرجح بين القيم الموجبة و السالبة لعبت فيها تقلبات أسعار النفط دورا مهما، و هذا ما توضحه البيانات التالية:

I-تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-1999.

الجدول رقم: 48 تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-1999.

السنوات	رصيد ميزان التجاري (مليار دولار)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)
1986	-1.798	-2.230
1987	+1.564	+0.141
1988	+0.755	-2.040
1989	-0.239	-1.081
1990	+1.338	+1.420
1991	+4.106	+0.526
1992	+2.771	+0.23
1993	+1.478	-0.01
1994	-0.451	-4.38
1995	-0.309	-6.32
1996	+4.429	-2.09
1997	+5.031	+1.16
1998	+0.622	-1.74
1999	+3.453	-2.38

المصدر: من سنة 1986-1991 حليمي حكيمة، مرجع سبق ذكره، ص

من سنة 1992-1999 رصيد الميزان التجاري: مرابطي ياسمينة، العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي و تطورها في ظل الشراكة الأورومتوسطية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، 2007، ص 118.

رصيد ميزان المدفوعات: المرجع نفسه، ص 125

من الجدول نلاحظ تذبذب كبير في رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة،حيث سجل سنة 1986 عجز في رصيد الميزان التجاري و ميزان المدفوعات قدر بـــ 1.798 مليار دولار و 2.230 مليار دولار على التوالي؛ وذلك تحت تأثير أزمة انهيار أسعار النفط خلال نفس السنة، لتتحسن بعد ذلك وضعية ميزان المدفوعات و تم تسجيل خلال الفترة 1990-1992 فائض.

أما خلال الفترة 1993-1999 فقد تم تسجيل عجز في رصيد ميزان المدفوعات،حيث بلغت أعلى قيمة لهذا العجز 6.32 مليار دولار سنة 1995، وذلك راجع لارتباطه الكبير برصيد الميزان التجاري و تأثر هذا الأخير بأسعار النفط، وكذلك ارتفاع المديونية الخارجية و انخفاض قيمة العملة الوطنية.

II-تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2005):

الجدول رقم:49 تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2005. (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الميزان التجاري	+12.788	+9.260	+6.829	+11.043	+14.198	+26.281
رصيد ميزان المدفوعات	+7.57	-6.19	+3.65	+7.47	+9.25	+16.94

المصدر: الميزان التجاري: مرابطي يامينة: **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

ميزان المدفوعات: **المرجع نفسه**، ص 125.

خلال الفترة 2000-2005 سجل ارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات باستثناء سنة 2002 حيث عرف رصيد كل من الميزان التجاري و ميزان المدفوعات انخفاض و ذلك بسبب الزيادة التي عرفتها قيمة الواردات، بالترافق مع انخفاض قيمة العملة الوطنية،فيما بعد زاول ميزان التجاري بالتحسن، حيث قدرت نسبة الزيادة من سنة2004 إلى سنة 2005 بـــ 87.88%، حيث قدر رصيد الميزان التجاري 26.81 مليار دولار، و نلاحظ مدى تأثير ذلك على ميزان المدفوعات، حيث انتقل رصيده من 9.25مليار دولار سنة 2004 إلى 16.94 مليار دولار سنة 2005، و كل ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني : تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي

يوجد ارتباط كبير بين الأسعار النفط و احتياطي الصرف لاعتماد الاقتصاد الوطني على العوائد النفطية كمصدر وحيد لمداخيل العملة الصعبة و هو ما يجعل حجم الاحتياطي متعلق أساسا أسعار النفط.

I- احتياطي الصرف خلال الفترة 1986-1996:

الجدول رقم: احتياطي الصرف خلال الفترة (1986-1996)

السنوات	احتياطي الصرف(مليار دولار)
1986	1.313
1987	1.285
1988	0.898
1989	0.843
1990	0.722
1991	1.484
1992	1.456
1993	1.468
1994	2.651
1995	2.004
1996	2.230

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

لقد تسبب انهيار أسعار النفط أثناء حرب الأسعار سنة 1986 إلى انخفاض قيمة الاحتياطات بنسبة 48%، حيث انتقلت الاحتياطات من 1.285 مليار دولار سنة 1987 إلى 0.722 مليار دولار سنه 1990، كما اشتركت رفقه أسعار النفط عوامل أخرى تسببت في تدهور الاحتياطات منذ 1986، كان أهمها تراكم الدين الخارجي و تدهور قيمة الدولار الأمريكي و حلول مواعيد استحقاق ووجوب تسديد الديون قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها عامي 1986-1987.

وبدءا من سنة 1991 و برغم التحسن الذي شهدته أسعار النفط إلا أن قيمة الاحتياطات شهدت تدهور مستمر حتى سنة 1993 إذ لم تتعدى 2 مليار دولار، إلا أنه و منذ بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، رافق عامل تحسن أسعار النفط و خاصة عامي 1996-1997 عوامل أخرى ساهمت في رفع و تحسن قيمة الاحتياطات كان أهمها إعادة الجدولة و انخفاض خدمة الدين.

II-احتياطي الصرف خلال الفترة (1997-2008)

إن انتعاش أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة قد أثر ايجابيا على احتياطي الصرف لدى الدولة الجزائرية،الأمر الذي أدى إلى تضاعف قيمته، و يتضح ذلك بجلاء من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم:07 تطورات احتياطي الصرف خلال الفترة(1997-2008)

السنوات	حجم الاحتياطي(مليار دولار)
1997	8.05
1998	6.99
1999	4.72
2000	12.18
2001	18.03
2002	23.13
2003	32.94
2004	43.11
2005	56.18
2006	77.78
2007	110.1
2008	143.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

لم يكن احتياطي الصرف سنة 1997سوى 8.05 مليار دولار مما أدى إلى اضطرابات على مالية داخلية و خارجية على المستوى الكلي، و بعدها الصدمة الخارجية سنتي 1998-1999 و المتمثلة في انخفاض أسعار النفط حيث بلغ احتياطي الصرف 6.99 مليار دولار و 4.72 مليار دولار على التوالي، قبل أن يشهد تطور ملحوظ بداية من سنة 2000 حيث بلغ 12.18 مليار دولار.

أما في نهاية ديسمبر 2003 وصل مستوى احتياطي الصرف إلى 32.9 مليار دولار مقابل 23.1 مليار دولار في نهاية 2002 أي بزيادة قدرت بـــ 9.8 مليار دولار، ثم واصل في الاتجاه المتصاعد ليبلغ سنة 2004 أكثر من 43 مليار دولار ليقفز إلى 143.3 مليار دولار سنة 2008، و يفسر هذا الاتجاه المتصاعد لاحتياطي الصرف في التحسن المتزايد لوضعية الميزان التجاري من سنة لأخرى الذي مرده الوضعي الجيدة للأسعار النفط و الارتفاع الكبير الذي عرفته خاصة سنة 2008، و من ثم تأثير ذلك على ميزان المدفوعات مما سمح بتكوين أفضل لاحتياطي الصرف.

الجدول رقم:12 هيكل احتياطي الصرف خلال الفترة 1995-2009 (%)

السنة	الدولار الأمريكي	اليورو	الجنيه الاسترليني	الين الياباني	المارك الألماني	الفرنك الفرنسي	الفرنك السويسري	عملات أخرى
1995	59.0	-	2.1	6.8	15.8	2.1	0.3	13.6
1996	62.1	-	2.7	6.7	14.7	1.8	0.2	11.7
1997	65.2	-	2.6	5.8	14.5	1.4	0.4	10.2
1998	69.3	-	2.7	6.2	13.8	1.6	0.3	6.1
1999	70.9	17.9	2.9	6.4	-	-	0.2	1.6
2000	70.7	18.8	2.8	6.3	-	-	0.3	1.4
2001	70.5	19.8	2.7	5.2	-	-	0.3	1.2
2002	66.5	24.2	2.9	4.5	-	-	0.4	1.4
2003	65.8	25.3	2.6	4.1	-	-	0.2	1.9
2004	65.9	24.9	3.3	3.9	-	-	0.2	1.8
2005	66.4	24.3	3.6	3.7			0.1	1.9
2006	65.7	25.2	4.2	3.2	-	-	0.2	1.5
2007	64.1	26.3	4.7	2.9	-	-	0.2	1.8
2008	64.1	26.4	4.0	3.1			0.1	2.3
2009	62.2	27.3	4.3	3.0	-	-	0.1	3.1

المصدر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org/wiki/

المطلب الثالث : المديونية الخارجية وخدماتها.

تشكل الديون الخارجية و خدماتها من بين أهم المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الدول النامية، فبعد أزمة 1986 لجأت الجزائر ولأول مرة إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية، الشيء الذي أثر عليها سلبا وذلك بعد لجوئها إلى إعادة هيكلة ديونها ، ولقد اعتمدت الجزائر على المداخيل المتأتية من الإيرادات البترولية في تسديد و تقليص المديونية وخدماتها، لاسيما بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط.

I- المديونية خلال الفترة 1990-2000:

سجلت أسعار النفط تراجعا كبيرا منذ عام 1986، و التي انهارت إبتداءا من شهر مارس لنفس السنة من 35 دولار للبرميل إلى 10 دولار للبرميل، أدى إلى تقليص الصادرات الجزائرية من 13 مليار دولار سنة 1985إلى 7 مليار دولار سنة 1986، بالإضافة إلى تراجع مداخيل الجزائر بأكثر من 5.6 مليار دولار، و خلال الفترة 1984-1986 ارتفعت الديون الخارجية بـــ 7 مليار دولار بسبب انخفاض قيمة الدولار.

و في عام 1986 بدأت البنوك الدولية تتحفظ في مسألة منح قروض جديدة للجزائر، لكن مع تدني احتياطي الصرف اتجهت الجزائر لحشد المزيد من القروض التجارية، و أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية، و هذا ما توضحه البيانات التالية:

الجدول رقم: 53 تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2000) (مليار دولار)

السنوات	حجم المديونية	خدمات الدين
1990	28.257	8.891
1991	27.875	9.508
1992	26.678	9.278
1993	25.724	9.438
1994	29.486	4.520
1995	31.573	-
1996	33.651	4.281
1997	31.222	4.465
1998	30.473	5.080
1999	28.315	5.116
2000	25.261	4.500

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من الجدول نلاحظ أن حجم المديونية قد بلغت سنة 1990 مستوى 28.258 مليار دولار ، ثم ارتفعت إلى مستوى 29.486 مليار دولار سنة 1994، لتقفز إلى 33.651 مليار دولار سنة 1996، لتشهد بعد ذلك تراجعا نسبيا حيث أصبحت 30.473 مليار دولار سنة 1998، ثم انخفضت إلى 25.261 مليار دولار سنة 2000، و يمكن تفسير ذلك كما يلي:

-التمويلات التي حصلت عليها الجزائر بقيمة 5.2 مليار دولار سنة 1994 و 3.9 مليار دولار سنة 1995 من قبل المؤسسات المالية الدولية و بعض البنوك التجارية.

-تأثير انخفاض سعر صرف الدولار في الأسواق الدولية على قيمة ديون الجزائر مما أدى إلى تضاعف قيمة إجمالي الديون بمقدار 1.9 مليار دولار سنة 1994 و حوالي 700 مليون دولار سنة 1997.

-تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية بسبب إعادة جدولة الديون مع كل من نادي باريس و نادي لندن كما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسة النقد الدولية ، و في سنة 1998 عرفت المديونية الجزائرية منعطفا حاسما و ذلك مع نهاية تطبيق برنامج

التعديل الهيكلي، و سجلت تراجعا ملحوظا على خلفية ارتفاع أسعار النفط، حيث شهدت الجزائر فسحة مالية سنتين بقيمة 5.213 مليار دولار سنة 2000 حيث بلغت 25.261 مليار دولار مقابل 30.473 مليار دولار سنه ...

II-المديونية خلال الفترة (2001-2008)

بحلول الألفية الثالثة تحسنت الوضعية الاقتصادية للدولة بسبب التحسن الذي عرفته أسعار النفط و الذي سمح بخلق مناخ غير مسبوق لتعزيز التوازنات الكلية و المالية من خلال تكوين احتياطي من الصرف الأجنبي بلغ قيمته 143 مليار دولار سنة 2008، كما فتح لها المجال للقيام بالتسديد المسبق لديونها بعدما اتخذ قرار سنة 2004 بالتوقف على الاقتراض حيث أصبحت الديون تعرف اتجاها تنازليا نوضحه من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول رقم:05 تطور حجم المديونية للفترة (2001-2008) (مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم المديونية	22.3	22.64	23.35	21.82	17.17	5.70	5.6	5.5
خدمات الدين	4.464	4.150	4.358	4.440	-	-	-	1.2

المصدر: خير الدين معطى الله، محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2008، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، مجلة دورية علمية محكمة، العدد 6، تصدر عن جامعة قالمة، جوان 2011، ص 286.

و قد وصفت الوضعية المالية للجزائر بالمتينة، و الاقتصاد الكلي بالمستقر، وذلك خلال سنة 2008 بسبب تراكم احتياطي غير مسبوق للصرف بالعملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير لحقته أسعار النفط قبل انفجار الأزمة المالية لسنة 2008، و يرجع هذا الوضع المريح إلى التقليص القوي للمديونية الخارجية جراء التسديد المسبق للدين الخارجي تجاه نادي باريس و نادي لندن، [2]

حيث وصلت قيمة المديونية الخارجية للبلاد في نهاية 2008 إلى 5 ملايير و 586 مليون دولار، منها 4 ملايير و 282 مليون دولار ديون طويلة و متوسطة الأجل، و 1 مليار و 304 مليون دولار تشكل الدين قصير الأجل، علما أن خدمة الدين ارتفعت إلى 1.2 مليار دولار.

[1]: خير الدين معطى الله، محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2008، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، مجلة دورية علمية محكمة، العدد 6، تصدر عن جامعة قالمة، جوان 2011، ص 286.

[2]: تقرير بنك الجزائر، 2008،

http://ilal-b.maktoobblog.com

الخلاصـــة:

إن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية و التي تتسم بالتقلب جعلت الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية ، فقد كان لانخفاض أسعار النفط لغاية الثمانينات و خلال التسعينات الأثر البالغ على الجزائر: حيث أدى ذلك إلى دخول الاقتصاد مرحلة حرجة نتيجة نقص التمويل و تفاقم المديونية...

و أمام هذا الواقع يتطلب الأمر التفكير جديا في إجراء اصلاحات حقيقية يتم من خلالها فك الارتباط الكبير للمؤشرات الاقتصادية بأسعار النفط.

الخاتمة العامة

- ساهمت العوائد النفطية بكونها المورد الأول للعملة الصعبة في تخفيض حجم المديونية و تأثيراتها على المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة.
- يعاني قطاع المحروقات في الجزائر عزلة كبيرة عن باقي القطاعات الاقتصاد الوطني ، فهو مستقل تماما عنها ، ذلك أن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة فيه و كذلك عوائده الكبيرة لا تساهم بالشكل المطلوب في النهوض بمختلف القطاعات الأخرى.
- أداء مؤشرات الاقتصاد الوطني مرتبطة بدرجة كبيرة بأسعار النفط ، فعند ارتفاع الأسعار يكون أداء هذه المؤشرات و من ثم أداء الاقتصاد ككل جيدا ، و العكس في حالة الانخفاض حيث يظهر مدى هشاشة بنية الاقتصاد الوطني.
- إن ارتفاع أسعار النفط و من ثم ارتفاع العوائد يعيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ذلك أنه يتم إجراء الإصلاحات فقط في حالة انخفاض العوائد ، لكن بمجرد ارتفاعها يتم التغاضي عن مختلف المشاكل و الاختلالات التي يعانيها الاقتصاد الوطني.
- يملك الاقتصاد الجزائري قاعدة اقتصادية و اجتماعية جيدة ، لكنها تبقى دون استغلال.

نتائج إختبار الفرضيات:

- من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث تم الحكم على أن الفرضية الأولى صحيحة ، إذ تعتبر إيرادات النفط المصدر الأول للعملة الأجنبية ، فالصادرات النفطية تمثل 97% من إجمالي الصادرات ، ضف إلى ذلك أن إيرادات الجباية البترولية تمثل أكثر من 60% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة.
- كما أن الفرضية الثانية كذلك صحيحة، حيث سجلت المؤشرات الاقتصادية الكلية تراجعا كبيرا، فمثلا سجلت معدلات النمو الاقتصادي و لعدة سنوات قيما سالبة و عرفت المديونية و خدماتها ارتفاعا كبيرا...كل ذلك انعكس على الوضع الاجتماعي فارتفعت معدلات البطالة و عرف مستوى المعيشة تراجعا ملحوظا...
- لقد تم التوصل من خلال البحث إلى أن الفرضية الثالثة صحيحة، حيث يؤدي تراجع أسعار النفط و ينتج عنه انخفاض في حجم العائدات ، و بالتالي ضعف القدرة التمويلية داخل الاقتصاد الوطني الأمر الذي يؤثر على أدائه.
- الفرضية الرابعة صحيحة، فمع بداية الألفية الثالثة عرفت أسعار النفط تحسنا مستمرا، حيث عرفت المؤشرات الاقتصادية الكلية انتعاشا كبيرا و انعكس ذلك على مختلف النواحي داخل الدولة و ذلك بفضل الارتفاع الكبير في العائدات النفطية.

الاقتراحـــات:

و بناءا على ما سبق قمنا باقتراح ما يلي:

- ❖ وضع إستراتيجية واضحة يتم من خلال كسر عزلة قطاع المحروقات عن باقي قطاعات الاقتصاد الوطني ، و وضع عوائده في خدمة تنمية هذه القطاعات من خلال توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع بإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة إليها.
- ❖ التقليل من الارتباط الكبير للمؤشرات الاقتصادية بأسعار النفط ، و ذلك من خلال العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ❖ الاهتمام أكثر بقطاع الزراعة، فالجزائر تتوفر على مقومات كبيرة في هذا المجال، من حيث شساعة الأراضي الصالحة للزراعة و تنوع المناخ ، زيادة على ذلك يجب الاهتمام باستصلاح الأراضي الصحراوية .
- ❖ تطوير القطاع الصناعي، و دعم و إنشاء و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ❖ العمل على تطوير السوق المالي من خلال خلق مناخ استثماري جيد لاستقطاب الرساميل الأجنبية.
- ❖ الاهتمام أكثر بالموارد البشرية الموجودة في الدولة من خلال تفعيل دور التعليم و التكوين و التدريب ...الخ.
- ❖ الاهتمام أكثر بالبحث العلمي من خلال دعم و توفير الموارد اللازمة ، إضافة إلى استقطاب الكفاءات الموجودة في الخارج و العمل على توفير المناخ المناسب لها لمنع هجرة هذه الكفاءات.
- ❖ محاولة استغلال الموارد المالية الناتجة عن المحروقات أحسن استغلال، و ذلك من خلال التسيير الجيد و الأمثل للفوائض النفطية الحالية و استخدامها في الانتقال من تنمية مؤقتة إلى تنمية مستدامة.
- ❖ الاهتمام بالقطاع السياحي و العمل على الترويج له، فالجزائر تتوفر على مقومات سياحية ضخمة ، و ذلك بهدف خلق سوق سياحي على غرار ما هو معمول به في الدول المجاورة، ، من خلال تشجيع السياحة الداخلية و تطوير السياحة الشتوية...الخ.
- ❖ -إصلاح المنظومة البنكية و التشريعية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خاصة خارج قطاع المحروقات و في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تحقق قيمة مضافة.

آفاق البحث:

من خلال تناولنا لهذا الموضوع يمكن القول أنه فتح لنا مجالات للتعرف على بعض الجزئيات المتعلقة به، يمكن أن تمثل آفاقا لدراسات مستقبلية تكون أكثر معالجة لها ومن هذه المواضيع نذكر:

❖ إمكانيات و تحديات تحقيق الجزائر تنمية مستدامة .

❖ امكانيات الجزائر تحقيق تنمية مستقلة عن النفط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1-إبراهيم عبد الوهاب ، **محاسبة البترول ، وفقا للنظم العالمية و المحلية و معايير الجودة الدولية** ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2006.

2-إبراهيم مشورب ، **التخلف و التنمية ، دراسات اقتصادية** ، دار المنهل ، لبنان ، 2002 .

3-أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، دار المسيرة، عمان، 2011

4-احمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991.

5- إسماعيل شعباني ، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار هومه ،الجزائر.

6-إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات ، **مفاهيم و نظم اقتصادية** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004.

7-الأخضر أبو علاء عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري: بين واقعية السوق و التعديل الهيكلي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.

8-الطيب الداودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر و التوزيع،الجزائر، 2008.

9-بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

10- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومه، الجزائر.

11- جيرمي ريفكن،**اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط** ،تعريب ماجد كنغ ،دار الفراجي ،لبنان ،2009.

12- حسين عبد الحميد احمد رشوان ، **التنمية ، اجتماعية ، ثقافية ، اقتصادية ، سياسية ، إدارية ، بشرية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009.

13--حسين عبد الله ، **البترول العربي ، دراسة اقتصادية سياسية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

14- دبس محمد ، **صناعة البتروكيمياويات في الوطن العربي، الدراسات التقنية**، معهد الإنماء العربي، بيروت ،1995.

15- سليمان عاطف، **معركة البترول في الجزائر** ، دار الطليعة، بيروت ، 1988

16-سمير صارم، **أوروبا و العرب: من الحوار ...إلى الشراكة**، دار الفكر، دمشق، 2000

17-سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام**، الاشعاع الفني، مصر، 1998.

18-سمير محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،1988 .

19-صالح صالحي ، **المنهج البديل في الاقتصاد الإسلامي** ، دارالفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2006.

20-صبحي تادريس قريصة:**مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

21-صبحي محمد قنوص ، **أزمة التنمية** : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 1999.

22-صديق محمد عفيفي ، **تسويق البترول** ، مكتبة عين شمس ، ط 9 ، 2003.

23- عادل مختار الهواري ، **التنمية الاقتصادية** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1995.

24-عاطف سليمان، **الثروة النفطية و دورها العربي**، **الدور السياسي و الاقتصادي للنفط العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

25-عبد الحي زلوم و آخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2008.

26- عبد القادر بلطاس , **الاقتصاد المالي والمصرفي**،**السياسات والتقنيات الحديثة في تمويل السكن** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001.

27-عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.

28-عبد الله محمد قسم السيد ، **التنمية في الوطن العربي** ، دار الكتاب الحديث ، ليبيا ، 1994.

29-عبد المنعم محمد مبارك، **علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية،1999.

30- عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط3، عمان،2005.

31- عصام عمر منذور، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي،الاسكندرية، 2011.

32-علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع، سبل النهوض**،دار جليس الزمان، الأردن، 2010.

33-عمر محي الدين، **التخلف و التنمية**، دار النهضة العربية، بيروت.

34- فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.

35-كريستوفر فلافين،بيكولاس لنسين ،**ما بعد عصر النفط**،تعريب حمد الحديدي،الدار الدولية للنشر والتوزيع،القاهرة،1992.

36-كميل حبيب، حازم البنا، **من النمو و التنمية إلى العولمة و الفات، رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

37- مانكو م جبلز و أخرون، **اقتصاديات التنمية**، تعريب طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض.

38-محمدي فوزي أبو السعود و آخرون ، **الموارد و اقتصادياتها** ، الدر الجامعية ، الإسكندرية ، 2001.

39- محمد احمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983.

40- محمد البنا، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996.

41-محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، **إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، **1999**.

42-محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، بناء **اقتصاد عمومي رائد** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، **1999**.

43- محمد حسن دخيل، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

44- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**: إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

45- محمد عبد العزيز عجمية ،عبد الرحمن يسري احمد: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية و مشكلاتها**،الدار الجامعية، الاسكندرية ،1999.

46- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003

47-محمد عبد العزيز عجميه ،محمد محروس إسماعيل ،**الموارد الاقتصادية** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1970.

48-محمد عبد العزيز عجميه و آخرون ، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.

49-محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية** ، الدار الجامعية: الاسكندرية.

50-محمد محمود عمار ، **الطاقة مصادرها و اقتصادياتها** ، مكتبة النهضة المصرية ، ط2 ، القاهرة ، 1989.

51- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل، للنشر، الأردن، 2007.

52- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

53-مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

54-ميشيل تودارود ، **التنمية الاقتصادية** ، تعريب محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود ، دار المريخ ، الرياض ، 2006 .

55-ناصر دادي ، عبد الرحمن العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد: من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية،2010.

56-ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 .

57-ناصر يوسف، **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر و ماليزيا**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2010.

58- نعمة الله نجيب إبراهيم ، **أسس علم الاقتصاد** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 .

59-نواف الرومي : **منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام** ، الدار الجماهيرية ، ليبيا 2000

60- يسري محمد أبو العلا ، **مبادئ الاقتصاد البترولي** ، **و تطبيقاته على التشريع الجزائري** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996.

61-يسري محمد أبو العلا ، **نظرية البترول ، بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2009.

الأطروحات:

1-الصادق بوشنافة،**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية–حالة مجمع صيدال–**، طروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

2-بطاهر عي ،**إصلاح النظام المصرفي الجزائري و أثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر،2006.

3-عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة،2007.

المذكرات:

1- اشرف سليمان حميد الصوني، **التمويل الدولي و التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة(1994- 2004)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قالمة ، 2006.

2- امزيان سليم، **الشراكة الاورو متوسطية و أثارها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة،

3- بلقاسم سرايري، **دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، جامعة باتنة،

4- توفيق بن الشيخ، **التمويل الخارجي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، 2006.

5- حليمي حكيمة ، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار و العوائد النفطية خلال الفترة (1975- 2004)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة قالمة ، 2006.

6-رايس فضيل، **التوازنات الخارجية و الوضعية النقدية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، 2006.

7-رفيق نزاري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي – دراسة حالة تونس- الجزائر- المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة ،2008 .

8-عيسى مقلبد ، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة ، 2008.

9-كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2011.

10-محمد ساحلي، **استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2008.

11-مرابطي ياسمينة، **العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي و تطورها في ظل الشراكة الأورو-متوسطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، 2007.

المجـــلات

1- برحومة عبد الحميد، **الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد 6، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، جوان 2006.

2-خير الدين معطى الله: **محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2008**، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية** ، مجلة دورية علمية محكمة، العدد 6، تصدر عن جامعة قالمة، جوان 2011.

3-دحو سهيلة، **الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار و التعديل الهيكلي**، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، الصادرة عن المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، العدد 11، الجزائر، 2009.

4-رزمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، مجلة محكمة سداسية، العدد 7، جامعة بسكرة، جوان 2010.

5-علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو متوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، دورية علمية محكمة نصف سنوية، العدد 5، جامعة بسكرة، جوان 2009.

6-مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب،**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية--دراسة حالة الجزائر--**،مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة،

الملتقيـــات

1-حمادي عبد القادر، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات**، ملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، يومي 20-21 ماي 2002، جامعة البليدة.

2- عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، ملتقى حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية،1998، الجزائر .

3- قدي عبد الحميد: **الجزائر و مسار برشلونة: الفرص و التحديات**، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، يومي 8 و 9 ماي 2004، الجزائر.

4- مولة عبد الله، **التعاون الأورو- متوسطي بين عهدين**، ملتقى دولي: أثر توسع أوروبا على مشروع الشراكة الأورو-متوسطي، جامعة عنابة، الجزائر 2003.

5-هارون العتبي،، **مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية و دورها في بلورة التحولات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة 1990-2004** ، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات-دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، 24 و25 ماي 2006.

الندوات:

1-عبد الله بلوناس، **البطالة و التشغيل في الجزائر بين الطرح النظري و الواقع العملي دراسة للفترة(1985-2004)**، ندوة حول البطالة ،أسبابها، معالجتها...و أثارها على المجتمع، الفترة 26-28 أفريل 2006، جامعة البليدة.

التقارير:

1-بنك بتروناطراك، التقرير السنوي2005.

2-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقارير الأمين العام السنوات (2000، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006)

3-منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2004 .

4-منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2005.

5-منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2006.

ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008

الجرائد:

commission européenne , le Quotidien d'Oron , dimanche le 07/12/2003 , N° 2714.

البيانـــات:

1-بيان مجلس الوزراء، 24ماي2010.

المواقـــع الانترنات:

http://ar.wikipedia.org

http://etudiantdz.net

http://ilal-b.maktoobblog.com

http://kanz-redha.blogspot.com

www.agricul.yoo7.com

www.aliklil.com

www.andi.dz

www.bank-of-algeria.dz

www.cnes.dz

www.finances –algeria.dz

www.lmansour.net

www.oapec.org

www.ons.dz

www.opec.org

www.sonatrach.dz

www. Startimes. Com

الملاحق

ملحق رقم **01** : تطور المديونية الخارجية بمليار الدولار الأمريكي .

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة و طويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473

ملحق رقم **02** : الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية و القطاع المالي .

الإجراءات	الفترة
-إلغاء سقف معدل المديونية البنكي ، ووضع سقف هامش البنك يصل إلى 5 %	1994
-إنشاء معامل احتياط إجباري ب 3 % على الودائع البنكية ، احتياطات تعويضية على 11 % ، ربا	1994
-مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي .	96 -94
-وضع قانون استثمار جديد ، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
-اهيكلة المالية و إعادة رسملة البنوك التجارية العمومية أنيا ، يحققها بالسيولة و عن طريق عمليات تحويل الديون .	96 -94
تنمية السوق النقدية : - وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي -وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة -وضع نظام عمليات السوق المفتوح	1995 1995 1996

فرض معامل كفاية لرأس المال ب 4 % يتزايد للوصول سنة 199 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8 % .	1995
– تقوية قواعد الحيطة التي من شانها الحد من تركز الأخطار ، و إنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب و التزود بالقروض المرهنة .	1995
–قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنك تجاري لقروض العقارية مع بداية 1997 .	1996
التحضير للإنشاء سوق المالية : – إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة سوق البورصة – إنشاء شركة تسيير بورصة القيم – أول إصدار للسكوك عن طريق شركة سونا طراك(12 مليار د.ج) في فيفري 98	98-96
إدماج الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في النظام البنكي ، و تلازمه المعايير التالية :–إنشاء نظام لتمويل السكن . – وضع مخطط إصلاح تأسيسي بناء على نتائج المراجعة – تحديد و تطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة إلى حساب ادخار – سكن ، لتكون قروض إلى السكن .	1997
– الدخول بقوة في نظام التامين – ودائع .	1997
–التحضير بمعية البنك العالمي ، لبرنامج تحديث نظام الدفع	1998

ملحق رقم 03 : الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار .

الإجراءات	الفترة
– نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المقننة ، إلى مواد ذات هامش ربح مقنن	1994
–إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر ، الحبوب ، الزيت ، اللوازم المدرسية و الأدوية .	1994
– تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة	1994
–إنشاء ميكانيزم ل :– مراجعة أسعار بيع البترول الخام إلى معامل التكرير كل ستة أشهر . – مراجعة تعريفات الغاز و الكهرباء بدلالة تطور التضخم .	1994 1994
–تحرير أسعار بناء المساكن الاجتماعية	1994
–الحد من سعر الدعم الفلاحة ، البطاطا ، البذور و القمح على الخصوص	1994
–إلغاء الإعانات المعممة على الاستهلاك : – منتوجات البترول . – المنتجات الغذائية .	1994 1995 1996
–إلغاء مراقبة هوامش الربح و إلغاء تقنين أسعار السكر و الحبوب ، عدا القمح ، الزيت ، و الأدوات المدرسية .	1995
–رفع إيجار السكن العمومي ب 30 %	97-95

ملحق رقم 04 : إجراءات التجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي .

	الإجراءات	السنة
نظام الصرف	تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين افريل و سبتمبر ، بنسبة 50 %	1994
	-إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر و البنوك التجارية .	1994
	تحويل حصص تثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك وزبائنها محتملين آخرين .	1995
	إنشاء مكاتب للصرف	1996
	-وضع سياسة للصرف التي من شانها ضمان المنافسة الخارجية ؛ تكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة .	96-94
تحرير التجارة و المدفوعات الخارجية	-وضع قائمة للمنتوجات التي يمنع استيرادها ، و تحرير 10 مواد أساسية ، استيرادها يتم تحت معايير تقنية و مهنية	1994
	توحيد حق 50 % لإجبارية استعادة موارد عوائد الصادرات باستثناء المحروقات	1994
	-إلغاء كل منع للتصدير ، باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية .	1994
	-تحرير واردات العتاد المهني و الصناعي الغير الجديد	1994
	-إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في افريل 1994	1994
	-إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية المتعاقد عند استيراد سلع التجهيز .	1995
	-إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالتزام بالمقاييس المهنية و التقنية (أدوية ،حليب ؛ سميد، قمح ، صلب ؛ قمح لين)	1995
	ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة و التعليم بالخارج عن طريق : - بنك الجزائر ، في حدود سقف سنوي - تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي و الوصول إلى سقف اعلي من سقف بنك الجزائر	1995 1996
	-تخفيض المعدل الاعظمي لحقوق الجمركة من : -60 % إلى 50 % - 50 % إلى 45 %	1996 1997
	- ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية في الخارج (سفر الأعمال ، تحويل الأجور ، مهمات الإستيراد) ، تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف المحدد من البنك المركزي	1996
	-قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية ، الجزائر تقبل	1997

الالتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي .	

ملحق رقم 05 : الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص .

الإجراء	الفترة
-وضع قانون استثمار جديد ؛ يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية : -الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية ؛ و مشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية ، في حدود 49 % -الترخيص للمشاركة غير محدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية	1994 1995
-حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية	97-94
-إعطاء الاستقلالية ل 22 مؤسسة عمومية كبيرة و التي تسجل خسائر جوهرية ، و التي تستفيد من متابعة خاصة و برامج إعادة هيكلة	96-94
-تبني بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة	1996
- تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للاستيراد و التوزيع للمنتجات الغذائية ؛ إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية و شركة الكهرباء و الغاز	1996
-نشر برنامج الخوصصة ل 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998- 1999	1997

الملخـــص:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من أكثر المفاهيم الاقتصادية تداولا بين الاقتصاديين و المهتمين بشؤون الاقتصاد و التنمية خاصة في الدول النامية، فالتنمية الاقتصادية هي عملية تغير مقصودة و مخطط لها بعناية لجميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية السائدة في مجتمع ما يتسم بعدم التطور في هذه المجالات، بهدف الوصول إلى مستويات أفضل من حيث الكم و النوع لطلبية و إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

و كون الجزائر دولة نامية، فقد قامت منذ الاستقلال بتطبيق عدد من الخطط التنموية كانت في البداية وفق النهج الاشتراكي ، لتتحول مع مطلع التسعينات إلى اقتصاد السوق، و قد لعب النفط دورا محوريا في نجاح أو فشل الخطط التنموية و في تغيير المسار الإيديولوجي للاقتصاد الوطني.

فالجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات النفط لتمويل مشاريعها التنموية، و هي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية تكون فيها تلك العائدات حافزا لا عائقا تؤدي إلى إنهاء التبعية للنفط و لتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية.

Résumés:

Le concept du développement économique se considère comme le plus commercialisé chez les économistes et ceux qui s'intéressent particulièrement aux affaires de l'économie et du développement surtout dans les pays en vie de développement .

Les développement économique est un processus délibéré de chargement , soigneusement planifié ,pour toutes les conditions économiques, sociales ,politiques et culturelles qui prévalent dans la société dite non développée dans ces domaines ,d'une part ,un niveau plus élevé en terme de quantité et de qualité et d'autre part ,subvenir aux besoins fondamentaux des individus .

Le fait que l'Algérie est un pays en vie de développement .il a depuis son indépendance. mis en place certains nombres de plans de développement .Ce fut d'abord en fonction de l'optomètre socialiste puis .a tourné au d'but des années no nautes à une économie de marché .

Le pétrole a certainement joué un rôle crucial dans le succès ou l'échée du développement planifié mais aussi a changé le cap étiologique de l'économie nationale .

L'Algérie est essentiellement d'dépendante des revenus pétroliers pour financer ses projets de développement.

Mais aujourd'hui le pays cherché a parvenir or un développement économique dans lequel ces revenus ne sont pas une contrainte d'incitation qui conduit q' mettre fui or le développent a l'égard des prix et la volatilité sur les marchés mondiaux.